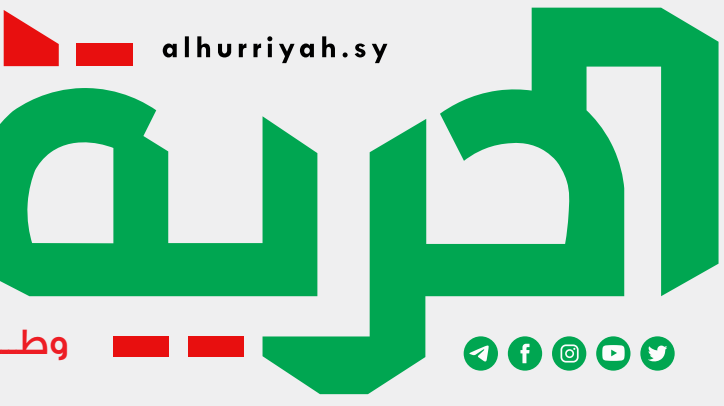
alhurriyah.sy
الحرية
وطـــن الكلمـة
24 صفحة
صحيفـة إلكترونيـــة تخصصية تصدر عـن مؤسسة الوحـــدة للصحافة والطباعـة والنشر والتوزيـع
الخميس 29 جمادى الأولى 1447 هـ | 20 تشـرين الثاني 2025 م | العدد 10

حاكم مصرف سوريا المركزي يرسل أول رسالة إلى جميع مراسلي المصرف حول العالم عبر (SWIFT)

عام على التحرير.. سـوريا تحولت من اقتصاد مركزي يديره القطاع العـام واقتصاد الظـل إلى الدمـج بـالمنظومة العالمية

6

هل تأخذ المصارف دورها كأداة تنفيذية فاعلة لإدارة النقود وبناء الثقة الاقتصادية؟

3-4-5

▪ اقتصـاد 8

كيف تستغل سوريا التحول المالي العالمي لنهضة اقتصادية سريعة ومستدامة؟!

▪ محليـات 14

1800 مطعم شعبي في دمشق و 2800 في ريفها..

السـياحة الإلكترونيـة ضـرورة لإنعاش القطـاع السـياحي

21

وجهات نظـر

استفزاز جديد يتطلب ردعاً دولياً

أمين سليم الدريوسي

لـم تكن الـزيـارة التي قـام بها رئيس وزراء الاحتلال الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، يرافقه وزيرا الدفاع يسرائيل كاتس والخارجية جدعون ساعر، إضافة إلى رئيس أركان جيش الاحتلال إيال زامير، إلى المنطقة السورية العازلة، حدثاً عابراً أو مجرد جولة ميدانية، بـل شكّلت خطوة استفزازية خطيرة تزامنت مع توغلات عسكرية في ريف القنيطرة، لتكشف مجدداً عن سياسة الاحتلال القائمة على فرض الأمر الواقع وتكريس العدوان.

فالزيارة غير الشرعية لم تكن حدثاً عابراً، بل هي مؤشر خطير على إصـرار الاحتلال على تكريس عدوانه وتجاهل الشرعية الدولية، كما أنها جاءت رسالة سياسية وعسكرية تحمل في طياتها محاولة لفرض وقائع جديدة تتعارض مع قرارات مجلس الأمن، وتكرّس نهج الاحتلال القائم على التوسع والانتهاك المستمر لسيادة الأراضي السورية.

وفي هذا السياق، يكتسب بيان وزارة الخارجية والمغتربين أهميته، إذ لم يقتصر على إدانة الزيارة فقط، بل وضعها في إطارها القانوني والسياسي باعتبارها انتهاكاً صارخاً لسيادة سوريا ووحدة أراضيها، ومحاولة لتقويض المرجعيات الدولية التي تنظّم الوضع في الجنوب السوري.

فـالـوزارة شـددت على أن جميع الإجـراءات التي يتخذها الاحتلال في هذه المنطقة باطلة وملغاة ولا ترتب أي أثر قانوني، وهو توصيف لا يكتفي بالرفض، بل يهدف إلى نزع الشرعية عن أي محاولة إسرائيلية لفرض أمر واقع جديد.

ومـن هـنـا، يصبح الـبـيـان لـيـس مـجـرد رد دبلوماسي، بل جـزءاً من معركة الـدفـاع عن السيادة، ورسالة إلى المجتمع الدولي بأن الصمت أو الاكتفاء بالإدانة لم يعد كافياً، وأن المطلوب خطوات عملية تردع الاحتلال وتلزمُه بالانسحاب الكامل وفق اتفاقية فض الاشتباك لعام ١٩٧٤.

الوقائع الميدانية تؤكد أن هـذه الخطوة ليست مـعـزولـة، بـل تأتي فـي سياق سلسلة من الانتهاكات المتصاعدة: توغلات برية في القنيطرة ودرعا، اعتداءات بالمدفعية على قرى وبلدات في الجنوب، تدمير مئات الدونمات من الغابات والأراضـي الزراعية، واعتقالات وإقامة حواجز عسكرية، هذه الممارسات تضرب حياة المدنيين السوريين في مصدر رزقهم وأمنهم، وتكشف عن طموحات توسعية لا علاقة لها بمخاوف أمنية كما تحاول إسرائيل الترويج.

وإذا مـا وضـعـنـا هـذه الـخـطـوة فـي سياق الاتفاقيات الدولية، يتضح حجم الانتهاك الذي ترتكبه إسرائيل، فاتفاقية فض الاشتباك لعام ١٩٧٤ التي وُقعت برعاية الأمم المتحدة لم تكن مجرد وثيقة عسكرية، بل إطاراً قانونياً وسياسياً هدفه تثبيت الاستقرار وضمان احترام السيادة السورية ومنع أي وجود عسكري داخل المنطقة العازلة.

أما على مستوى الشرعية الدولية، فإن قرارات مجلس الأمن، وعلى رأسها القرار ٢٤٢ لعام ١٩٦٧ الـذي نص على الانسحاب من الأراضـي المحتلة، والقرار ٤٩٧ لعام ١٩٨١ الـذي رفض ضم الجولان وأكد بطلانه، تشكّل مرجعيات ملزمة لا تحتمل التأويل، لكن «إسرائيل» عبر سياساتها المتكررة، تواصل تجاهل هذه المرجعيات وتكرّس سياسة فرض الأمر الواقع، في محاولة لإعادة إنتاج سيناريو الضم التدريجي الذي خبرته المنطقة منذ عقود.

إن استمرار إسرائيل فـي تحدي الشرعية الدولية، وتجاهل قـرارات مجلس الأمـن، يضع المجتمع الـدولـي أمـام اختبار حقيقي: هل تبقى الإدانات والبيانات مجرد كلمات، أم تتحول إلى خطوات عملية تردع الاحتلال وتفرض عليه الانسحاب الكامل من الأراضي السورية المحتلة؟ العبرة بالخواتيم، والخاتمة المطلوبة واضحة، إنهاء الاحتلال، احترام السيادة السورية، وإعادة الاعتبار للقانون الدولي الذي لا يزال حتى اليوم يُداس تحت أقدام سياسات التوسع والعدوان.

زيارة الرئيس الشرع إلى واشنطن.. تحولات سياسية ودبلوماسية مع اقتراب ذكرى التحرير

الحرية – لوريس عمران

شكّلت زيارة الرئيس أحمد الشرع إلى العاصمة الأمريكية واشنطن محطة سياسية ودبلوماسية بـارزة فـي مسار العلاقات السورية–الأميركية، إذ جاءت في توقيت حساس واكب التحولات الداخلية والخارجية التي شهدتها سوريا مع اقتراب ذكرى الثورة السورية، وفتحت الباب أمام مرحلة جديدة من الحوار والتواصل على المستويين الرسمي والشعبي.

ومن هنا، تبرز أهمية ما أورده المحامي والمستشار السياسي إسماعيل باقر في حديثه لصحيفة «الحرية» حول تفاصيل هذه الزيارة ودلالاتها.

فقد أكد المحامي باقر، المقيم في واشنطن، أن زيارة الشرع جاءت في مرحلة حاسمة، مؤكداً أن أهميتها ظهرت على مستوى السوريين والجالية السورية، إذ مثّلت استكمالاً لحراك طويل قامت به المنظمات السورية الأميركية والشخصيات السورية البارزة.

ولـفـت المستشار بـاقـر إلـى محطة مهمة تمثلت في زيارة وزير الخارجية أسعد الشيباني ولقاءاته مع أعضاء الكونغرس الأمـريـكـي ورفـع العلم الـسـوري فوق السفارة السورية في واشنطن، مؤكداً أن زيارة الرئيس الشرع رفعت هذا المسار درجة جديدة.

وأضـاف أن الـيـوم الأول شهد لقاءه بقيادات المنظمات السورية الأميركية، بينما خُصّص اليوم الثاني للقاء جماهيري جمع الشخصيات الفاعلة فـي الشأن السوري بحضور الوزير الشيباني والسفير تـوم بـاراك، مشيراً إلـى أن هـذه اللقاءات أتاحَت للجالية السورية التواصل المباشر مع الرئيس الشرع والتعرف على رؤيته المستقبلية لسوريا، في وقـت شهدت البلاد تحولات سياسية واقتصادية مهمة مع اقتراب ذكرى الثورة السورية.

الأثر القانوني والسياسي

وأكد باقر أن الزيارة شكّلت خطوة نوعية على الصعيد القانوني والسياسي في الكونغرس، مشيراً إلى أن قانون قيصر كان الإطار الأساسي للتعامل مع الملف السوري، وأن هـنـاك تقدماً ملحوظاً فـي مجلس الشيوخ الأمريكي باتجاه إلغائه، رغم بقاء عقبة في مجلس النواب الأمريكي تمثلت في موقف النائب براين ماست.

ولفت المحامي إلى أن لقاءات الرئيس الشرع مع أعضاء الكونغرس، بمن فيهم مـاسـت، نقلت النقاش حـول سـوريـا من مستوى الحديث العام إلى حـوار مباشر مـع الـقـيـادة الـسـوريـة، وفـتـحـت الـبـاب لاستكمال هذا المسار على أسس سياسية واضحة داخـل الكونغرس الأمريكي، ما يعزز فرص التفاهم حول الملفات السورية والقرارات المستقبلية المتعلقة بالعقوبات والسياسة الأميركية تجاه سوريا.

الدلالات الدبلوماسية

وأشار باقر إلى أن اللحظة الأكثر رمزية كانت دخـول الرئيس الـشـرع إلـى البيت الأبيض ولقاءه الرئيس دونالد ترامب، مؤكداً أن هذه الزيارة لم تمثل مجرد صورة رمزية، بل شكّلت إشـارة واضحة إلـى أن سوريا آنذاك عوملت كشريك إستراتيجي للولايات المتحدة في قضايا الاستقرار الإقليمي.

وأضـاف أن صفحة جديدة قد فُتِحت في العلاقات السورية–الأميركية على مختلف الـصـعـد، مـا قـد يُـتـوج بتفعيل البعثات الدبلوماسية وربما زيـارة مرتقبة للرئيس ترامب إلى سوريا.

الرؤية المستقبلية

ومـع اقـتـراب الـذكـرى الأولـى ليوم التحرير السوري، أكد باقر أن هذا التقدم عكس حجم التحول الذي شهدته سوريا ومسار العلاقة مع واشنطن، مشيراً إلى أن اقتراب ذكرى الثورة السورية حمل دلالات رمزية مهمة، إذ جسّد صمود الشعب السوري وتضحياته في سبيل استعادة سيادة وطنه وتحقيق الاستقرار.

كما شدّد على أن زيارة الرئيس الشرع توّجت مسار السنة الماضية وفتحت مرحلة جـديـدة لسوريا على مستوى السياسة والاقتصاد، مؤكداً أنّ السوريين داخل الوطن وخارجه شعروا بنتائجها في التعامل مع الـعـواصـم الـكـبـرى، وفـي حجم الفرص المتاحة، وفي تحسن ظروف حياتهم، بما عكس إرادة الشعب السوري في المضي قدماً نحو مستقبل أكثر إشراقاً وبناءً.

بعد زيارة نتنياهو ووزرائه للجنوب السوري.. هل من خطوات عملية تردع «إسرائيل»؟

الحرية – دينا الحمد

رغم أن الأمم المتحدة ومجلس الأمن والمجتمع الدولي والعديد من دول العالم دعـوا إسرائيل في أعقاب سقوط النظام البائد إلى احترام سيادة الأراضـي السورية، والالتزام باتفاقية فض الاشتباك لعام ١٩٧٤، وعـدم الاعتداء على سوريا، إلا أن حكومة الاحتلال الإسرائيلية ظلت تمارس كل أنواع الإرهـاب والـتـوغـل واحـتـلال الأراضـي، وآخـر خطواتها العدوانية كانت الزيارة غير الشرعية التي قام بها رئيس وزراء الإحتلال الإسرائيلي بنيامين نتنياهو ووزيرا الدفاع والخارجية وعدد من مسؤولي الاحتلال إلى منطقة في جنوب سوريا أمس، في مشهد لا يعني إلا أنهم لا يعيرون أي اهتمام لأي شرعية دولية أو سلام وأمن تحتاجه المنطقة.

فـي المشهد الـعـام إيـاه نجد صـورة إسرائيل كما عهدها العالم، وهي مستمرة فـي الـدوس على كـل القيم الدولية أو المـطـالـبـات الـدولـيـة بـالأمـن والاسـتـقـرار والسلام، وفي أعماق المشهد نقرأ أيضا استمرار نتنياهو في محاولاته القديمة – الجديدة لفرض أمر واقـع يتعارض مع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بالانسحاب من الجولان، بل ويكرس سياساته وأطماعه الرامية إلى استمرار عدوانه وانتهاكه الأراضي السورية والتوغل في المزيد منها.

خطوة نتنياهو ووزرائـه – كما وصفتها وزارة الخارجية والمغتربين – تأتي في إطار مـحـاولات إسـرائـيـل فـرض وقـائـع ميدانية جديدة تتعارض بشكل مباشر مع قـرارات مجلس الأمـن ذات الصلة، وتـنـدرج ضمن سياسة الاحتلال القائمة على تكريس عدوانه واستمراره في خرق الأراضـي السورية، في تصعيد غير مقبول ومـحـاولـة لاستغلال الظروف الإقليمية لتوسيع الوجود العسكري غير القانوني في الجنوب السوري.

وهذه الخطوة الاستفزازية والعدوانية ليست في سياق منعزل ووحيد، وليست مـفـاجـئـة، بـل تـأتـي فـي سـيـاق خـطـوات إسرائيلية مدروسة وممنهجة ومتتابعة، مثل تصاعد التوغلات البرية في ريفي القنيطرة ودرعا على مدى الشهور الماضية، والتهرب من استحقاقات الـقـرارات الدولية، وخلط الأوراق، والقصف المستمر على الأراضـي السورية، ورفض حكومة نتنياهو الانسحاب من المناطق التي استولت عليها بعد سقوط النظام البائد في 8 كانون الأول 2024.

ولكن السؤال الأهم هو: هل يكفي لنائبة المبعوث الخاص للأمم المتحدة نـجـاة رشـدي أن تـديـن دخـول الـقـيـادات السياسية الإسرائيلية إلى الأراضي السورية، وهل يكفي أن يؤكد مجلس الأمـن في قـراراتـه احترامه الكامل لسيادة سوريا ووحدتها واستقلالها وسلامتها الإقليمية، وهـل يكفي أن تـجـدد الـقـوى الكبرى دعوتها لوقف مثل هذه الانتهاكات من جـانـب إسـرائـيـل والالـتـزام باتفاق فصل القوات لعام 1974، وهل يكفي أن تناشد المنظمات الحقوقية الدولية مجلس الأمن الاضطلاع بمسؤولياته في هذا الصدد؟

قاطرة الإصلاح .. هل تأخذ المصارف دورها كأداة تنفيذية فاعلة لإدارة النقود وبناء الثقة الاقتصادية؟

الحرّية – هبا علي أحمد

بعد اجتماع الرئيس أحمد الشرع مع مديري المصارف الخاصة، بحضور حاكم مصرف سورية المركزي السيد عبد القادر الحصرية، لبحث أوضاع القطاع المصرفي الحكومي ودوره في المرحلة الاقتصادية المقبلة، والفرص المتاحة أمامه، طرح السؤال حول ماذا يحتاج القطاع المصرفي السوري كي يستعيد ثقة السوريين بمختلف تصنيفاتهم؟

الأداة التنفيذية

يرى الخبير الاقتصادي والمصرفي، الدكتور إبراهيم نافع قوشجي، أن إعادة هيكلة المصارف العامة والخاصة في سوريا لا يُمكن فصلها عن السياسات النقدية لمصرف سورية المركزي، إذ إن المصارف هي الأداة التنفيذية لأي قرار نقدي، سواء تعلق الأمر بتبديل العملة، أو إدارة السيولة، أو تثبيت سعر الصرف، فالمصرف المركزي يحتاج إلى مؤسسات مصرفية قوية وشفافة كي يتمكن من ضبط السوق النقدية وتحقيق الاستقرار المالي.

ويستعرض الخبير قوشجي في تصريح لـ"الحرّية" العلاقة بين إعادة الهيكلة للمصارف وتبديل العملة على النحو التالي:

– إدارة الثقة: أي عملية لتبديل العملة تتطلب وجود مصارف قادرة على إدارة عمليات الاستبدال بكفاءة وشفافية، وإلا ستفقد العملية مصداقيتها أمام المواطنين والمستثمرين.

– ضبط السيولة: إعادة هيكلة المصارف تتيح لها إدارة تدفق النقد الجديد بشكل منظم، بما يمنع التضخم أو المضاربة.

– توحيد المعايير المحاسبية: عند إدخال عملة جديدة أو تعديل الإصدار النقدي، يصبح من الضروري أن تكون المصارف مجهزة بأنظمة مالية حديثة قادرة على التعامل مع التغيير بسلاسة.

استقرار سعر الصرف

استقرار سعر الصرف لا يتحقق عبر التدخلات الظرفية فقط، بل عبر مصارف قوية قادرة على إدارة النقد الأجنبي وفق سياسات واضحة، وتطوير أدوات التحوط وإدارة المخاطر داخل المصارف لتقليل الضغط على السوق السوداء.

لذلك وبناء على ما سبق، لفت الدكتور قوشجي أن إعادة هيكلة المصارف الخاصة والعامة يجب أن تتكامل مع إصلاحات داخل المصرف المركزي نفسه، عبر:

– تحديث أنظمة إدارة النقد وإدخال تقنيات حديثة لمراقبة تدفق العملة وضبط الكتلة النقدية.

– تعزيز التنسيق مع المصارف التجارية بحيث تصبح المصارف أذرعاً تنفيذية لسياسات المركزي، لا مجرد مؤسسات منفصلة.

– ويمكن إطلاق أدوات مالية جديدة مثل شهادات الإيداع والسندات الحكومية، لتوجيه السيولة بعيداً عن المضاربة.

الأثر الكلي على الاقتصاد السوري

وأوضح قوشجي أن نجاح عملية تبديل العملة عبر مؤسسات مصرفية حديثة وموثوقة، سوف يؤدي إلى استقرار سعر الصرف نتيجة ضبط السيولة والحد من المضاربات، وتعزيز الثقة المجتمعية في النظام النقدي والمصرفي، ما يحفز الاستثمار والإنتاج عبر بيئة مالية مستقرة.

من هنا فإن إعادة هيكلة المصارف العامة والخاصة في سوريا، ليست مجرد إصلاح داخلي، بل هي جزء من مشروع وطني متكامل يشمل سياسات النقد، تبديل العملة، واستقرار سعر الصرف.

ووفقاً لقوشجي فإن نجاح هذه العملية يتطلب تكامل الرؤية بين المصرف المركزي والمصارف التجارية، بحيث تتحول المؤسسات المصرفية إلى أدوات فاعلة لإدارة النقود وبناء الثقة الاقتصادية، وهو ما يشكّل أساساً لإعادة إطلاق عجلة التنمية في سوريا.

بعد زيارة الرئيس الشرع إلى المركزي..

إجراءات مطلوبة لاستعادة الثقة بالقطاع المصرفي

الحرية – نهلة أبوتك

سجلت دمشق حدثاً اقتصادياً غير مسبوق مع دخول الرئيس الشرع إلى مصرف سورية المركزي في أول زيارة لرئيس سوري منذ عقود، في خطوة لاقت صدى واسعاً لدى الشارع والقطاع المالي على حد سواء، ليس فقط لرمزيتها، بل لما حملته من رسالة مباشرة بضرورة إنعاش القطاع المصرفي وإعادته إلى دوره الطبيعي كقلب نابض للاقتصاد.

وتدفع الزيارة بزخمها السياسي والاقتصادي نحو إعادة طرح السؤال الأكبر: ما الذي يحتاجه القطاع المصرفي السوري ليستعيد ثقة السوريين بمختلف فئاتهم؟

فالثقة كما يصفها الخبراء، هي العملة الأهم في أي نظام مالي، وأثر غيابها يظهر يومياً في تراجع الإيداعات، وتقييد السحوبات، وتراجع الدور الإنتاجي للمصارف.

الخبير الاقتصادي الدكتور إيهاب إسمندر يصف الزيارة بأنها خطوة أولى شديدة الأهمية، لكنه يشدد على أن الزخم الذي أطلقه الرئيس يحتاج إلى تحويل فوري

إلى إجراءات عملية على المدى القريب، لضمان استعادة الثقة بأسرع وقت ممكن، خاصة في قطاع يلامس حياة المواطنين والتجار والمستثمرين بشكل مباشر.

أبعاد اقتصادية عاجلة

لأن القطاع المصرفي، كما يوضح إسمندر، لا يعمل كوسيط مالي فقط، بل هو المحرك الذي يجمع المدخرات ويوجهها نحو الاستثمار، ويسهّل حركة الأعمال والتجارة، ويدير السيولة ويؤمّن الأمان المالي، ويُعد أداة أساسية في تنفيذ السياسة النقدية.

وبالتالي، فإن دخول الرئيس إلى هذا الموقع بعد غياب امتد لعقود، يختصر رسالة مفادها: المرحلة القادمة تحتاج قطاعاً مصرفياً فاعلًا، لا متراجعًا.

إجراءات عاجلة لتعزيز الثقة

يشدد إسمندر على أن أي حديث عن استعادة الثقة يجب أن يبدأ من إجراءات فورية، أبرزها: حرية السحب والإيداع دون قيود تعسفية، ثبات وشفافية التعليمات المصرفية دون تغيير مفاجئ، التعامل العادل مع الودائع القديمة والجديدة من دون فروقات، إعادة توجيه الإقراض نحو المشاريع الإنتاجية بفوائد مناسبة، تحسين الخدمات الرقمية والمصرفية وطرح أدوات ادخارية مرنة وجاذبة، وإصلاحات متوسطة المدى لتغيير المشهد بالكامل ويتحدث الخبير عن ثلاثة مسارات موازية يجب العمل عليها: إعادة هيكلة القطاع المالي ليصبح قادرًا على دعم الإنتاج والاستثمار الحقيقي، تعزيز الانفتاح الدولي بما يفتح الباب أمام تدفقات مالية جديدة، ربط المصارف بقطاع الأعمال عبر برامج تمويل مباشرة وسريعة.

قد تتحول إلى نقطة تحوّل

يختم إسمندر بأن الزيارة الرئاسية تحمل وزناً معنوياً كبيراً، لكن قوتها الحقيقية تظهر عندما تترجم إلى خطوات تنفيذية تُمكّن هذا القطاع من العودة إلى مكانته الطبيعية، وتعيد للسوريين ثقتهم بأن النظام المصرفي قادر على حماية مدخراتهم وتحريك عجلة الاقتصاد.

بصراحـــة

إيـداع الثقـة

باسم المحمد

شهد الأسـبـوع الـجـاري حدثين بـارزيـن تمثّلا في لقاءات الرئيس أحمد الشرع داخل مصرف سوريا المركزي، واجتماعه مع مديري المصارف الخاصة. وتشير هذه التحركات إلى رسالة واضحة مفادها أن القطاع المصرفي الـسـوري مُـطـالـب الـيـوم بـالارتـقـاء بـأدائـه، لمواكبة التطورات الاقتصادية والتحولات العميقة في المشهد النقدي والمصرفي والمالي، مع اقتراب مرور عام على التحرير.

السوق المصرفية السورية تبدو اليوم واعـدة ومليئة بفرص الاستثمار الحقيقي لكل من يرغب في دخولها بجدية، فيما تعمل الدولة بخطوات مدروسة لتهيئة بيئة محلية ودولية مناسبة لبناء نظام مصرفي عصري قادر على دعم عملية إعادة الإعمار وتحقيق تنمية اقتصادية شاملة ومستدامة. وقـد تـم تعليق الـعـقـوبـات الاقـتـصـاديـة بالفعل، مع توقعات بإلغائها بالكامل خلال الأشهر المقبلة، بالتوازي مع دراسات جارية لإعادة هيكلة القطاع المصرفي، وتحديث التشريعات الناظمة لعمله، إضـافـة إلى إجـراءات نقدية جديدة تعتمد على مرونة حركة الأموال وتداول القطع الأجنبي.

قبل التحرير، كـان يُنظر إلـى معظم المصارف السورية بوصفها "مصارف ظل" أنشِئت لخدمة شبكات النفوذ، من خلال عمليات تبييض وتهريب الأمـوال، والتلاعب بـالأنـظـمـة بـعـيـداً عـن معايير الشفافية والإفـصـاح، تحت غطاء العقوبات وغيرها مـن الـمـبـررات. ونتيجة لـذلـك، غابت الأدوار الاقتصادية والتنموية والاجتماعية التي يفترض أن ينهض بها هذا القطاع، ما أفقدها أهم عامل من أساسيات وجودها وهو الثقة.

وعليه، فإن المطلوب اليوم من المصارف السورية بكل تصنيفاتها–العامة والخاصة، التقليدية والإسلامية، ومؤسسات التمويل الصغير– العمل على تأسيس بنية تحتية مـصـرفـيـة حـديـثـة تستجيب لتطلعات السوريين، وتخرج من إطار خدمة فئات ضيقة نحو تعزيز الانتشار الأفقي، وتقديم منتجات مصرفية تلبي احتياجات مختلف المتعاملين، ووضع محفزات تدعم متطلبات الاقتصاد الوطني بعد سنوات طويلة من العزلة.

من الناحية التنظيمية، لا يـزال الهيكل النقدي بحاجة إلى استكمال عناصر أساسية، أبرزها بناء ثلاث مؤسسات رئيسية:

مؤسسة للتمويل المتوسط والكبير

مؤسسة للتمويل المتناهي الصغر

ومؤسسة عامة تُشرف على تنسيق عمل الجميع

إلـى جانب مؤسسات ضمان الـودائـع– صغيرة كانت أم كبيرة–ومؤسسات ضمان مخاطر الـقـروض، بما يعزز متانة النظام الاقتصادي ويخفف آثـار الأزمـــات. أمـا على مستوى السياسة النقدية، فثمة حاجة ملحّة لإدخال تعديلات جوهرية تتيح اندماجاً أوسع مع الاقتصاد العالمي.

إن التحركات المصرفية الأخيرة للرئيس الشرع تمثل خطوة أولى في إعادة بناء الثقة بالمنظومة المصرفية، ويمكن توصيفها بأنها أولى عمليات "إيـداع الثقة" التي تعيد الطمأنينة للتعامل مع البنوك السورية وتفتح الباب لمرحلة مالية جديدة أكثر شفافية واستقراراً.

زيارة الرئيس الشرع للمصرف المركـزي ..

سوريا مركز إقليمي للتمويل الإسلامي

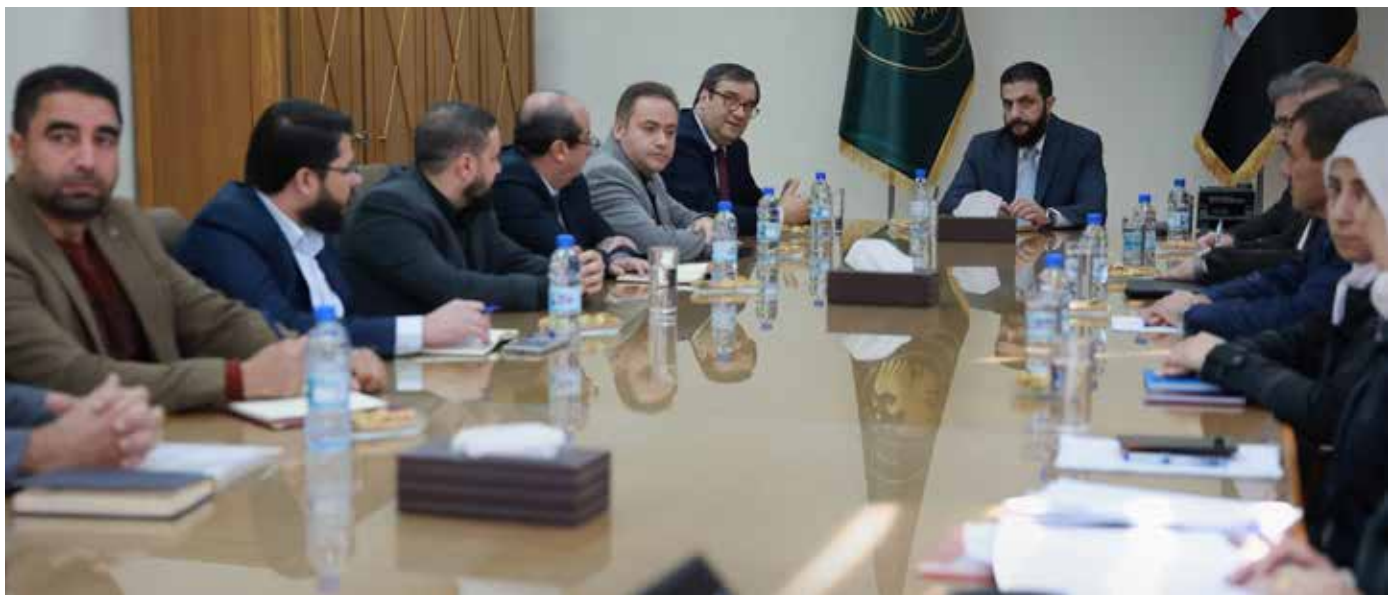

متابعة – يسرى المصري

تُمثّل زيارة الرئيس أحمد الشرع لمصرف سوريا المركزي التي جرت أمس علامة فارقة في مسيرة الإصلاح الاقتصادي الذي تقوده الحكومة السورية الجديدة، هذه الزيارة لم تكن مجرد حدث بروتوكولي روتيني، بل حملت دلالات عميقة حول أولويات المرحلة الانتقالية والرؤية الإستراتيجية لإعادة بناء الدولة السورية.

ويقول حاكم مصرف سوريا المركزي عبد القادر حصرية تشرفنا يـوم أمـس بزيارة فخامة رئيس الجمهورية العربية السورية أحمد الشرع، هذه الزيارة هي الأولى لرئيس جمهورية منذ افتتاح المصرف المركزي في الأول من آب من العام ١٩٥٦ من قبل فخامة الرئيس الراحل شكري القوتلي.

اطّلع فخامته على برنامج التحوّل المؤسسي والتقني وخطط التطوير الجارية في المصرف.

وقد قدمنا للرئيس عرضًا مختصرًا حول تحديث البنية التقنية، وتعزيز منظومات الرقابة والإدارة المصرفية، وتطوير إطار السياسة النقدية بما يرسخ الاستقرار المالي. كما استعرضنا التقدّم المحرز في إصلاح القطاع المصرفي، وتحديث أنظمة الدفع الوطنية، وتوسيع القنوات الإلكترونية بما يسهل الخدمات المالية للمواطنين. كما اطّلع الرئيس الشرع على التحضيرات المتعلقة بإطلاق استراتيجية المصرف للفترة 2026–2030، وعلى الإجراءات المعتمدة لاستبدال العملة الوطنية وفق أعلى المعايير الفنية.

وباسم مصرف سوريا المركزي، أتقدم بجزيل الشكر والامتنان لفخامة الرئيس أحمد الشرع على دعمه المتواصل لجهود تطوير المصرف وتعزيز دوره في تحقيق الاستقرار النقدي ودفع مسار الإصلاح المالي في البلاد باعتباره رمز السيادة المالية والاقتصادية.

التحول المؤسسي والتقني

يشكل برنامج التحول المؤسسي والتقني حجر الزاوية في خطة إصلاح القطاع المصرفي، حيث اطلع الرئيس الشرع خلال زيارته على مراحل تنفيذ هذا البرنامج الطموح الذي يهدف إلى تحديث البنية التحتية المالية والمصرفية في البلاد. هذا البرنامج لا يقتصر على مجرد تحديث الأنظمة التقنية، بل يمتد لإعادة هيكلة العمليات المؤسسية بالكامل لتعزيز الشفافية والكفاءة.

تطوير أنظمة الدفع والرقابة

اهتمت الزيارة بالاطلاع على خطط تطوير أنظمة العمل الداخلية ومنظومات الرقابة المصرفية، بالإضافة إلى أنظمة الدفع الوطنية. هذا التطوير يُعد ضرورياً لمواكبة المعايير الدولية في الرقابة المالية، ومكافحة غسل الأمـوال، وتمويل الإرهـاب، كما يهدف لتعزيز حماية المتعاملين مع القطاع المصرفي وبناء الثقة في النظام المالي .

الاستعدادات لاستبدال العملة الوطنية

كشفت الزيارة عن التقدم في الإجراءات المتعلقة باستبدال العملة الوطنية وفق أعلى المعايير الفنية. هذا القرار يحمل دلالات سياسية واقتصادية بالغة الأهمية، حيث يُعتبر تجسيداً ملموساً للقطيعة مع النظام السابق، خاصة أن العملات الحالية تحمل صور بشار الأسد ووالده حافظ . كما أن استبدال العملة يأتي استجابة للمشكلات العملية التي يواجهها السوريون، الذين يحتاجون إلى حمل رزم من الأوراق النقدية لشراء احتياجات يومية بسيطة بسبب التضخم الحاد .

التخطيط الاستراتيجي طويل المدى

تم خلال الزيارة استعراض التحضيرات الخاصة باستراتيجية المصرف للفترة 2026-2030، ما يشير إلى أن الإصلاحات ليست مجرد إجـراءات آنية لمعالجة أزمـات لحظة، بل جزء من رؤية استراتيجية شاملة تمتد لسنوات قادمة، وتهدف إلى إرساء أسس متينة لقطاع مالي قادر على دعم التنمية الاقتصادية المستدامة .

السياق الإقليمي والدولي: انفتاح غير مسبق

تأتي زيارة الرئيس الشرع للمصرف المركزي في سياق التحول الكبير في العلاقات السورية-الأمريكية، حيث وصف حاكم المصرف المركزي عبد القادر الحصرية زيارة الرئيس الشرع إلى واشنطن بأنها "حدث تاريخي"، معتبراً أن "جدار برلين في الشرق الأوسط سقط" . هذا الانفتاح بدأ يُثمر عن اهتمام أكثر من 22 شركة أمريكية كبيرة بدخول السوق السورية، بما في ذلك شركات عملاقة مثل "فيزا" و"ماستر كارد" و"هالليبرتون" و"إس إل بي" و"بيكر هيوز" .

التعاون مع مؤسسات التمويل الدولية

رغم الزيارة التاريخية للرئيس الشرع إلى صندوق النقد الدولي واجتماعه بمديرته العامة كريستالينا جورجييفا، إلا أن الحكومة السورية أكدت أنها لم تطلب قروضاً من الصندوق، ما يعكس رغبة في الحفاظ على الاستقلالية المالية . بدلاً من ذلك، ركزت المباحثات على أوجه التعاون الفني والإصلاح الاقتصادي، خاصة في مجالات إصلاح البنك المركزي، وتحسين جودة البيانات الاقتصادية، ورفع قدرة الدولة على توليد الإيرادات الدولارية .

سوريا مركز مالي إقليمي

تسعى سوريا إلى تحويل البلاد إلى "مركز إقليمي للتمويل الإسلامي"، إلى جانب دول الخليج وماليزيا، حيث يُعتبر هذا التوجه استغلالاً لميزة تنافسية محتملة في ظل وجود طلب كبير على الخدمات المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية . ويعمل المصرف المركزي على تأسيس مركز تميز للصيرفة الإسلامية يهدف إلى تطوير حلول تمويلية في مجالات البنية التحتية والمشروعات الصغيرة والمتوسطة والإسكان .

مضاعفة عدد المصارف

تستهدف الرؤية المستقبلية للقطاع المالي السوري الوصول إلى 30 مصرفاً عاملاً بحلول عام 2030، مقارنة بعددها الحالي، في خطط طموحة لمضاعفة القاعدة المصرفية في البلاد وتنويع خدماتها .

استعادة الثقة

يعمل المصرف المركزي على إعداد خطة لرفع القيود عن السيولة سيُعلن عنها قريباً، في خطوة تهدف إلى تعزيز الثقة بالقطاع المصرفي .

جذب الاستثمارات

رغم الاهتمام الأمريكي الواسع بالاستثمار في سوريا، لا تزال هناك إصلاحات أمام جذب المستثمرين، أبرزها ايجاد منظومة قانونية محدثة وجاذبة، وتقوية البنية القضائية وآليات فض النزاعات.

استعادة الثقة بالمصارف..

حجـر الزاويـة للتعافـي الاقتصـادي

الحرية – رشا عيسى

بعد سنوات عصيبة شهدت تآكلاً غير مسبوق في ثقة المواطنين بالقطاع المصرفي، جـراء الحرب، والعقوبات، وانهيار العملة، باتت استعادة هذه الثقة حجر الزاوية لأي تعافٍ اقتصادي في سوريا.

ويـرى البـاحـث فـي الـشـؤون السياسية والاقـتـصـاديـة، المهندس باسل كويفي، في حديث لـ"الحرية"، أن زيارة السيد الرئيس أحمد الشرع الأخيرة إلى البنك المركزي، ثم لقائه بمديري المصارف الخاصة، تحمل رسالة طمأنة رمزية، وتمثل في الوقت ذاته نقطة انطلاق لمسار إصلاحي جذري، يؤكـد أن الثقة لا تُمنح بالكلمات، بل تُكتسب بالأفعال والنتائج الملموسة.

ويؤكـد المهندس كويفي أن الزيارة الرئاسية هي رسالة سياسية تؤكد أن القطاع المصرفي أولوية قصوى، حيث يحتاج القطاع المصرفي بشكل عاجل إلى إصلاحات جذرية لاستعادة ثقة السوريين التي تآكلت بسبب سنوات الحرب، والعقوبات، وانهيار العملة، وتجميد المدخرات.

إصلاحات هيكلية وقانونية

ويقترح المهندس كويفي مجموعة مـن الإصـلاحـات الهيكلية والقانونية على مستوى النظام المصرفي ككل، لضمان استقراره وشفافيته:

١. استقلالية حقيقية للبنك المركزي، أي يجب أن يُنظر إليه كمؤسسة فنية مستقلة، تتخذ قراراتها بناءً على أسس اقتصادية بحتة لحماية قيمة العملة واحتياطيات البلاد، بعيداً عن كونه أداة لتنفيذ السياسات المالية الحكومية.

٢. مكافحة الفساد بشفافية، وإجـراء حملة شفافة وحقيقية لمحاسبة المتورطين في قضايا فساد داخل القطاع المصرفي، سواء في المصارف العامة أو الخاصة، مؤكداً أن "السمعة هي كل شيء في القطاع المالي".

٣. رفع العقوبات أو إيجاد حلول بديلة، فالعقوبات الدولية تشل عمل القطاع المصرفي وتعزله عن العالم، ما يستدعي إيجاد حلول مبتكرة.

٤. إصلاح قانوني وسياسات نقدية واضحة وذلك يتطلب وضع قوانين مصرفية جديدة تلائم المرحلة الحالية، وتبني سياسات نقدية واضحة تهدف إلى كبح التضخم وتثبيت سعر الصرف وفق المعايير الدولية، بما يساعد على ثبات الأسعار وتحقيق توازن مقبول بين الدخل والإنفاق.

٥. دمج البنوك العامة والدفع الإلكتروني: يرى كويفي أن متطلبات المرحلة القادمة تقتضي دمج البنوك العامة مبدئياً لتمكينها من الدخول في شراكات أو تفاهمات أو استثمارات لتأسيس بنوك جديدة، خاصة مع البنوك ذات الوجود العالمي الكبير، كما يشدد على ضرورة إسراع البنوك الخاصة والعامة بعملية الدفع الإلكتروني من خلال خطة واضحة ومحددة المدة يضعها المصرف المركزي للحاق بالركب العالمي.

استعادة ثقة العميل

وعلى مستوى العلاقة المباشرة بين المصرف والعميل، يقترح المهندس كويفي خطوات عملية لتحسين الخدمات والمعاملات منها:

١. رفع سقف السحوبات وإلغاء القيود والسماح للمواطنين بالسحب والإيـداع بحرية أكبر، وإنهاء سياسة "التقسيط" للسحوبات التي دمرت ثقة المودعين.

٢. إدخـال خدمات مصرفية إلكترونية حديثة وتطوير تطبيقات مصرفية آمنة تسمح بإجراء التحويلات ودفع الفواتير وإدارة الحسابات بسهولة وأمان، ما يقلل الفوضى والعمولات العالية في السوق الموازية وشركات الصرافة.

٣. الشفافية في أسعار الصرف واعتماد سعر صرف موحد وشفاف، والابتعاد عن تعددية الأسعار التي تخلق بيئة خصبة للفساد والعمولات.

٤. تطوير منتجات مالية جديدة وتقديم منتجات تمويلية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، وبرامج تمويل عقاري، ما يشجع المواطنين على التعامل مع المصارف كشريك في التنمية وليس مجرد مكان لتجميد الأموال.

رأس المال الاجتماعي

كما يؤكد المهندس كويفي أهمية معالجة الجانب النفسي واستعادة الثقة الاجتماعية، خاصة بعد الأزمات المتتالية:

١. حل أزمة الودائع بالدولار: ويصفها بأنها "القضية الأكثر إيلاماً للمواطن". ويطالب بالإعلان عن خطة واضحة ومضمونة لتعامل المصارف مع الودائع بالعملات الأجنبية التي جُمّدت لسنوات، مؤكداً أنه "بدون حل لهذه المشكلة، ستبقى الثقة معدومة".

٢. حملات توعية وإعـلام شفاف بحيث يطلق البنك المركزي والمصارف الخاصة حملات اتصال مباشرة مع الجمهور لشرح سياساتها الجديدة وخطوات الإصلاح بشكل واضح وصادق.

٣. الاستماع لشكاوى المودعين و إنشاء قنوات اتصال فعالة وسريعة للاستماع إلى مشاكل المودعين وحلها، بدلاً من تجاهلها.

الثقة الحقيقية تتطلب أفعالاً ملموسة

إنّ الزيارة الرئاسية تؤكد أن القطاع المصرفي أولوية، لكن لتحويل هذه الرسالة إلى ثقة حقيقية، يجب أن يرى السوريون على أرض الواقع أن أموالهم آمنة (يمكن سحبها واستخدامها)، وأن عملتهم مستقرة (لا تتبخر مدخراتهم بين ليلة وضحاها)، وأن المعاملة عادلة (لا فساد ولا محسوبيات)، وأن المستقبل واضح (هناك خطة اقتصادية شاملة).

ويحذر كويفي من أنه بـدون إصلاحات جذرية وحلول عملية للأزمات المالية المستمرة، ستبقى أي خطوة رمزية، وغير كافية لاستعادة الثقة التي فقدت على مدى طويل.

إعادة التوازن النقدي محور أساسي في إستراتيجية التعافي

الحرية – لوريس عمران

يشهد الاقتصاد السوري مرحلة دقيقة من التحوّل، حيث تتداخل فيها متطلبات الإصـلاح المالي مع الحاجة الملحّة لإعادة بناء الثقة بالسوق الوطنية، وفي هذا السياق، يؤكد الخبير الاقتصادي الدكتور حسام خليلو لـ«الحرية» أن إعادة التوازن النقدي، ولاسيما بين سعر الصرف وحركة السوق، أصبحت محوراً أساسياً في إستراتيجية التعافي، باعتبارها المدخل الحقيقي لاستعادة الاستقرار الاقتصادي.

بلا سوق سوداء

وأوضح الدكتور خليلو أن العقوبات التي فُرضت على سوريا خلال الأعـوام الماضية تركت أثراً بالغاً على قدرة المؤسسات النقدية في ضبط الأسواق، حيث أثقلت حركة التداول المالي ورفعت مستوى المخاطر في العمليات التجارية، مضيفاً، أنه مع بدء رفع العقوبات وتخفيف القيود الخارجية، بدأت بـوادر مرونة جديدة تظهر في المشهد الاقتصادي، انعكست في سلوك المتعاملين واتجاهات الطلب على الدولار.

وبيّن أن تراجع الحاجة إلـى السوق الـسـوداء سيكون نتيجة طبيعية لتحسّن فعالية القنوات الرسمية، سواء في التحويلات أو في تمويل الاستيراد، مشيراً إلى أن الثقة بهذه القنوات ازدادت وانخفضت تكلفتها، ما قلّل الحافز للتعامل بطرق غير نظامية، وأعاد الانضباط إلى السوق وحصّن سعر الصرف ضمن إطار مؤسساتي أكثر استقراراً.

الحد من الفوضى المالية

ولفت الخبير الاقتصادي إلى أن ارتفاع الاعتماد على الجهاز المصرفي يعيد إليه دوره الحقيقي في خدمة النشاط الاقتصادي، من خلال توجيه الموارد المالية نحو القطاعات الإنتاجية والخدمية والبناء. وأكد أن هذا التحول يشكّل خطوة جوهرية في مسار الإصلاح، حيث يُسمح بإدارة الأموال ضمن منظومة قانونية واضحة تعزّز الشفافية وتحد من الفوضى المالية. كما شدّد على أن الانفتاح الاستثماري، ولا سيما دخول المستثمرين عبر القنوات الرسمية، يشكّل فرصة محورية في المرحلة الراهنة.

موضحاً أن المستثمر المحلي والخارجي حين يشعر أن البيئة الاقتصادية قادرة على حماية حقوقه وتسهيل حركته، تبدأ رؤوس الأموال بالتدفق التدريجي نحو السوق السورية، ما يعكس نشاطاً في مختلف القطاعات الحيوية.

إصلاح اقتصادي متوازن

تقف سورية اليوم على أعتاب مرحلة جديدة تسعى فيها إلى إعادة التوازن بين السياسات النقدية واحتياجات السوق، وبين دور الدولة والقطاع الخاص، وبين الاقتصاد الوطني ومتطلبات الانخراط في النظام الاقتصادي العالمي. ومع استمرار الإصلاح المالي والإداري وتوسيع الانفتاح المدروس، يمضي الاقتصاد السوري نحو بيئة أكثر قدرة على تحقيق الاستقرار ودفع النمو وتعزيز الثقة.

الحرية
العدد 10 | السنة الأولى | الخميس 20 تشـرين الثاني 2025 م

عـــام علـــى التحريـــر..

سوريا تحولت من اقتصاد مركزي يديره القطاع العام واقتصاد الظل إلى الدمج في المنظومة العالمية

الحرية – آلاء هشام عقدة

تواجه الإدارة الجديدة في سوريا تحديات اقتصادية عديدة على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي، ولا سيّما في ما يخص عملية إعادة الإعمار واختيار الهوية الاقتصادية للدولة الجديدة.

الدكتور ذو الفقار عبود أستاذ العلاقات الدولية في كلية الاقتصاد بجامعة اللاذقية بيّن لـ "الحرية" أن الإدارة الجديدة سعت في الفترة الماضية من التحرير إلى الآن لإعادة تعريف هوية الاقتصاد السوري، تحولاً من نموذج يقوم على التخطيط المركزي البيروقراطي، إلى اقتصاد السوق الحر، وذلك بهدف إنقاذ الاقتصاد من الانهيار التام، وصولاً إلى الانخراط من جديد في النظام المالي والاقتصادي العالمي.

تحديات عديدة

وأضاف ذو الفقار: إن من أهم التحديات التي تواجه الإدارة الجديدة، أن الاقتصاد السوري يعاني من تشوهات كبيرة في بنيته الهيكلية وقطاعاته، وهي تشكل تحدياً أساسياً للإدارة السورية الجديدة، حيث لا تزال آثار الحرب واضحة في مختلف مناحي الحياة، فقد أدت الحرب إلى تراجع الناتج المحلي بنسبة كبيرة، كما يعيش ٩٠٪ من السكان تحت خط الفقر، وتضاعف الفقر المدقع إلى ٦٦٪، في حين تبلغ معدلات البطالة ٢٥٪، ويعتمد نحو ٧٥٪ من السوريين على المساعدات الإنسانية، كما تراجعت العملة الوطنية إلى مستويات كبيرة، ما أفقدها وظيفتها الأساسية في التداول التجاري المحلي لصالح الدولار الأميركي.

ونوه ذو الفقار بأن الحكومة السورية تركز جهودها منذ التحرير نحو رفع العقوبات الدولية المفروضة، ودمج سورية في النظام الاقتصادي العالمي، وإعادة تفعيل القطاع التجاري، وهذا ما سوف ينعكس على تحسين المؤشرات الكلية للاقتصاد الوطني بشكل تدريجي.

وقد بدأت الحكومة في فترة بعد التحرير على العمل على إصلاح القطاع الإداري لتخليصه من الفساد والروتين والبيروقراطية، ثم توجهت لدعم القطاعات الزراعية والصناعية والمصرفية، وسط دعوات ورغبات محلية وعربية لضخ استثمارات في هذه القطاعات عبر تقديم تسهيلات وإعفاءات ضريبية ومحاولة تأمين الطاقة اللازمة لتشغيلها.

ويبدو أن الإدارة الجديدة تعوّل على التمويل من دول الخليج العربي وبعض الدول الاقليمية، في ما يمكن أن يماثل مشروع مارشال لإعادة إعمار أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية، وتركز الإدارة جهودها على جذب مشاريع استثمارية كبرى، كما تعمل في الوقت نفسه على ضبط الاقتصاد غير الرسمي أو اقتصاد الظل، سواء على مستوى مكافحة الفساد والتهريب وغيرها.

إجراءات الحكومة السورية

وأضاف ذو الفقار: جعلت الحكومة السورية من أهم أولوياتها محاربة الفساد، وإعادة بناء مؤسسات الدولة على أساس المساءلة والشفافية، والتركيز على تعزيز الاستقرار واستدامته، رغم أن تحقيق نتائج على صعيد هذه الأولويات حتى تنعكس على حياة المواطنين اليومية يحتاج إلى مسار طويل نسبياً.

كما عملت الحكومة على إعادة تفعيل القطاع المالي والنقدي لإعادة الثقة به، فاستأنفت سوق دمشق للأوراق المالية التداول بعد ستة أشهر من التوقف، ما يشير إلى أن الاقتصاد السوري بدأ يتعافى، وأن سوريا تحولت من اقتصاد مركزي يديره القطاع العام واقتصاد الظل إلى اقتصاد قائم على الحرية الاقتصادية ومفاهيم اقتصاد السوق.

شروط النهضة الاقتصادية لسوريا

والفرصة اليوم متاحة أمام الحكومة لتحقيق نهضة اقتصادية شاملة خلال السنوات العشر المقبلة، وشدد ذو الفقار على أن هناك شروطاً لاستمرار الإصلاحات واستدامتها، واستقرار البيئة السياسية والأمنية، فالنمو المتوقع في القطاعين الزراعي والصناعي سوف يسهم في تقليص البطالة، وتحقيق الأمن الغذائي، كما أن فتح سلاسل التوريد والإمداد الدولية، وخطوط النقل الداخلي والدولي تدريجياً، سيعزز التجارة الداخلية والخارجية.

الخبير الاقتصادي نوه بأنه في حال تدفقت الاستثمارات الخليجية والتركية إلى قطاعات اقتصادية رئيسية في الاقتصاد الوطني، وتوفرت الشفافية والثقة لدى المانحين، فقد تتمكن سوريا من تجاوز مرحلة الإغاثة والانتقال إلى مرحلة التنمية المستدامة.

توقعات بانتعاش الاقتصاد..

وحسب المؤشرات الاقتصادية، سوف يشهد الاقتصاد السوري انخفاضاً تدريجياً في معدلات التضخم والبطالة خلال السنوات الخمس القادمة بالتزامن مع تحسن العملة الوطنية وانخفاض الاعتماد على الدولار، ولا سيما بعد إطلاق العملة الجديدة وارتفاع قيمتها الاسمية، ما سوف يسهّل عمليات التداول النقدي على مستوى الاقتصاد الوطني.

ومما سبق فإن مستقبل الاقتصاد السوري يعتمد على قدرة الحكومة على توفير بيئة سياسية مستقرة، وضبط الأمن الداخلي، وبناء مؤسسات كفوءة وشفافة.

وتبقى إعادة تعريف هوية الاقتصاد السوري –كقوى اجتماعية واقتصادية منفتحة قائمة على اقتصاد السوق– مرهونة بنجاح الحكومة في جهود مكافحة الفساد، وبناء الثقة، والتفاعل النشط مع المجتمع الدولي.

ورغم أن الطريق لا يزال طويلاً فإن التحولات الاقتصادية الجارية تشير إلى توفر لحظة حاسمة في تاريخ سوريا تتمثّل في توفّر فرصة ثمينة لإعادة بناء البلاد على أسس جديدة، ربما تكون الأفضل منذ عقود، ويعتمد مستقبل سورية على قدرة الإدارة الجديدة على تحويل الانفتاح الدبلوماسي إلى شراكات استراتيجية مستدامة، والعمل على تجاوز الحسابات الإقليمية والدولية المعقدة، واستثمار اللحظة الراهنة لبناء دولة قوية في محيطها الاقليمي، تتحول تدريجياً إلى مركز ثقل استراتيجي في استدعاء تاريخي لدورها الحضاري.

«الزراعة» تطلق مشروع قرض «حسن» للنهوض بالقطاع

الحرية – ميليا اسبر

أعلنت وزارة الزراعة السورية عن إطلاق مشروع قرض «حسن» المخصص لمزارعي القمح، في خطوة تهدف إلى النهوض بالقطاع الزراعي وتعزيز العملية الإنتاجية، وكذلك ضمان الأمن الغذائي في البلاد. وحسب إعلان الوزارة، يشمل المشروع تقديم قروض ميسّرة للمزارعين، بالإضافة إلى توفير مستلزمات الإنتاج الأساسية مثل بذار القمح والأسمدة الآزوتية والفوسفاتية، بما يضمن تحسين إنتاجية هذا المحصول الإستراتيجي والمهم.

ويستمر التسجيل للحصول على القرض اعتباراً من 17 تشرين الثاني الجاري وحتى 27 منه، ضمن الدوائر الزراعية والوحدات الإرشادية في مختلف المحافظات.

الخبير الزراعي المهندس أكرم عفيف أوضح في تصريح لـ«الحرية» أن هذا القرار يُعد من أهم القرارات التي اتخذت بحق الفلاحين، لأن المشكلة الأساسية للمزارعين هي عدم تمويل الإنتاج الزراعي، خاصة وأن الجمعيات الزراعية خسرت أموالاً كثيرة خلال الفترات الماضية ولم تستطع تمويل المزارعين، كذلك المصارف لا تموّل المنتجات الزراعية بشكل كاف، وهذا ما كان يقف حجر عثرة أمام العملية الزراعيةً. لذلك فإن وجود قرض «حسن» على مستوى الدولة ستكون له منعكسات إيجابية جداً على مستوى محصول القمح القادم. ولفت عفيف إلى أن القرار مهم جداً، لكن يبقى تحديد ذلك مرهوناً بآلية التنفيذ، آملاً أن تكون هذه الآليات سلسة ومريحة وتصب في مصلحة الفلاحين.

تفاصيل أكثر على الموقع

الغرف التجارية السورية.. أدوات عملية لتعزيز تنافسية المنتج الوطني ودخول الأسواق العالمية

الحرية – نهلة أبوتك

مع دخول الاقتصاد السوري مرحلة جديدة من الانفتاح بعد سنوات من الركود، تبرز الغرف التجارية والصناعية كعنصر محوري في إعادة هيكلة الأداء الاقتصادي، لم تعد هذه الغرف مجرد هيئات رقابية، بل أصبحت أداة عملية لدعم المنتج السوري وتمكينه من المنافسة في الأسواق المحلية والعربية والدولية، عبر تطوير الكوادر و رفع جودة الإنتاج، وتسريع دخول المنتجات لسلاسل التوريد العالمية.

من الروتين إلى المرونة

تواجه المؤسسات السورية تحديات كبيرة تتعلق بالبيروقراطية والهيكليات القديمة، التي أعاقت التوسع والابتكار في الفترات السابقة وفي هذا السياق، تعمل الغرف التجارية على إعادة هيكلة عملها لتصبح أكثر مرونة وكفاءة، مع التركيز على تطوير القدرات المؤسسية وتحسين إدارة الإنتاج والتوزيع، هذه الخطوة تأتي في وقت تحتاج فيه الشركات السورية إلى أدوات عملية لتعزيز قدرتها على المنافسة، خصوصاً بعد عودة الانفتاح الاقتصادي.

دعم ملموس ودخول الأسواق العالمية

أشار عضو غرفة تجارة وصناعة اللاذقية عصام صوفي للحرية إلى أن الغرف اليوم ليست مجرد هيئات تنظيمية، بل شريك عملي للتاجر والصناعي، توفر الأدوات اللازمة لدخول الأسواق العربية والدولية وفق معايير الجودة العالمية. وبالفعل بدأت غرفة تجارة اللاذقية بسعادة هيكلتها وتنظيم عملها، عبر زيادة الدورات التدريبية والتوجيه نحو الحصول على شهادات الجودة ISO 9001:2015، ما رفع مستوى مصداقية المنتج السوري وفتح له أبواب الأسواق الخارجية.

وأضاف الصوفي: الغرفة تعمل على تسهيل دخول المنتج السوري للأسواق الخارجية عبر التنسيق مع الجهات الحكومية والخاصة، تقليص العقبات البيروقراطية، وربط الصناعيين بسلاسل التوريد الدولية، مع تقديم استشارات ودعم للمشاريع الصغيرة والمتوسطة لتعزيز قدرتها على التوسع والتكيف مع متطلبات الأسواق الحديثة.

أمثلة عملية لتعزيز التنافسية

بعض الشركات السورية بدأت فعلياً في الاستفادة من هذا الدعم؛ فمنتجاتها باتت تحظى بشهادات الجودة وتصدّر إلى أسواق عربية ودولية، ما يعكس قدرة الغرف على تحويل الاستراتيجيات النظرية إلى نتائج عملية ملموسة، هذه التجربة تؤكد أن دور الغرف التجارية يتجاوز مجرد الرقابة والتنظيم إلى أن يصبح شريكاً حقيقياً في رسم خارطة طريق للنمو الاقتصادي.

الرافد الاستراتيجي المستقبلي

تحليل الأداء الحالي للغرف التجارية، يظهر أنها تتجه نحو أن تصبح رافداً استراتيجياً لإعادة هيكلة الاقتصاد السوري، من خلال تطوير القدرات المؤسسية، ضبط الجودة، تحسين الإنتاج، ورفع كفاءة سلاسل التوريد،هذا التحول يجعل من الممكن للمنتج السوري أن يحقق قدرة أعلى على المنافسة بثقة واستدامة، بعيداً عن الهيكليات التقليدية التي كانت تعيق التطوير والمرونة.

في ضوء هذه التطورات، يتضح أن الغرف التجارية والصناعية أصبحت أداة استراتيجية عملية لدفع الاقتصاد الوطني نحو التنافسية العالمية، من خلال تقديم الدعم الفني والتدريبي، والإداري الذي يحتاجه المنتج السوري لتحقيق حضور قوي ومستدام في الأسواق المحلية والدولية.

الاستثمار الأخضر في سوريا..

فرصة لتعافي الاقتصاد وحماية البيئة

الحرية

يشير خبراء الاقتصاد والبيئة إلى أن سوريا تمتلك مقومات فريدة تجعلها مؤهلة لتبنّي الاقتصاد الأخضر، وتحويله إلى أداة فعّالة للتنمية المستدامة، قادرة على خلق فرص عمل، ودعم الإنتاج المحلي، وتقليل الاعتماد على الموارد التقليدية، ويؤكد الخبراء أن هذه المقومات تشمل الطاقة الشمسية المتوفرة بكثرة، والرياح المناسبة لإنشاء محطات الطاقة الهوائية، بالإضافة إلى الثروات الزراعية المتنوعة والكوادر العلمية والهندسية المؤهلة.

ويقول الدكتور موفق شيخ علي، خبير بيئة وإدارة موارد طبيعية، إن سوريا تمتلك فرصة نادرة لتحويل استثماراتها في الموارد الطبيعية إلى مشاريع مستدامة تحقق النمو الاقتصادي وحماية البيئة في آن واحد، ويضيف: «نعتمد بشكل شبه تام على النفط والغاز، والإنتاج الحيواني، والتصنيع الغذائي، سواء في المنتجات الزراعية مثل القطن والزيتون، أو الصناعات الثقيلة مثل الأسمنت، ربط هذه الاستثمارات بالاستدامة يفتح المجال لتنمية متوازنة زمنياً وجغرافياً، ويحد من ضغوط الاستثمار ويجنب خسارة الموارد»، ويشير الدكتور شيخ علي إلى أن الأمثلة الواقعية على هذا التحول موجودة بالفعل، مثل حالات إغراق السوق المحلية ببعض المحاصيل الزراعية التي وصلت أحياناً إلى الكساد، مقابل الفرص الكبيرة للنباتات البرية التي يمكن تحويلها إلى منتجات صديقة للبيئة، مثل تصدير الوردة الدمشقية على شكل زيوت عطرية بمئات الملايين من الدولارات.

ويعرّف الدكتور شيخ علي الاقتصاد الأخضر بأنه منظومة تنموية تهدف إلى تحقيق النمو دون الإضرار بالبيئة، عبر الاستثمار في الطاقة المتجددة والزراعة الذكية وإدارة الموارد الطبيعية وإعادة التدوير والمباني الصديقة للبيئة. مضيفاً أن هذا التوجّه ليس مجرد تغيير أدوات الإنتاج، بل تغيير فلسفة الاقتصاد نفسها، حيث تتحول البيئة من عبء إلى محرك إنتاجي يفتح آفاقاً جديدة للنمو.

يشدد الخبير على أن الاقتصاد الأخضر يسهم في تحسين جودة الحياة عبر خفض التلوث وتحسين نوعية الهواء والمياه، ما يقلل من الإنفاق الصحي ويخلق فرص عمل جديدة للشباب في مجالات الهندسة البيئية والطاقة الشمسية والزراعة الذكية. وفي الريف، يمكن أن يصبح الاقتصاد الأخضر رافعة اجتماعية حقيقية عبر دعم المشاريع الصغيرة وإقامة ورش إعادة تدوير محلية، ما يعزز الاكتفاء الذاتي ويحد من النزوح إلى المدن. ومن الناحية الاقتصادية، يؤكد الدكتور شيخ علي أن الاستثمار الأخضر يقلل كلفة المواد الخام والطاقة ويحد من الاعتماد على الواردات، ويوفر فرصة للصناعات السورية لدخول الأسواق العالمية التي تشترط معايير بيئية في الإنتاج والتصدير.

ويشير خبراء البيئة والاقتصاد إلى أن سوريا تمتلك عوامل تجعلها بيئة جاذبة للاستثمار الأخضر:

طاقة شمسية وفيرة مع أكثر من ٣٠٠ يوم مشمس سنوياً. رياح قوية على السواحل والمرتفعات مناسبة للطاقة الهوائية. ثروات زراعية متنوعة لتطبيق الزراعة الذكية وتشغيل الآبار والمعامل بطاقة نظيفة. تنوع بيئي طبيعي يمكن استثماره في السياحة البيئية والمشاريع المستدامة. كوادر علمية وهندسية مؤهلة لتنفيذ مشاريع الاقتصاد الأخضر.

ويحذر الدكتور شيخ علي من أن التحول نحو الاقتصاد الأخضر يحتاج إلى إطار تشريعي واضح يحفّز الاستثمار البيئي، وشراكات بين القطاعين العام والخاص لضمان استدامة المشاريع، إضافة إلى دعم حكومي وتمويلي لتأهيل الكوادر وتشجيع الابتكار في مجالات الطاقة والزراعة النظيفة. ويختتم قائلاً: «كل مبادرة صغيرة تعتمد الطاقة الشمسية أو إعادة التدوير تقرّب سوريا خطوة من اقتصاد متجدد يعيد التوازن بين الإنسان والطبيعة».

الحرية
العدد 10 | السنة الأولى | الخميس 20 تشـرين الثاني 2025 م

كيف تستغل سوريا التحول المالي العالمي لنهضة اقتصادية سريعة ومستدامة؟!

الحرية - رشا عيسى:

في ظل التحولات المتسارعة التي يشهدها النظام المالي العالمي، يبرز الإعـلان الصيني الأخيـر حـول ربط "الرنمينبي" الرقمي (e-CNY) بشكل كامل مع دول رابطة جنوب شرق آسيا (آسيان) وست دول في الشرق الأوسط كحدث يعيد تشكيل قواعد اللعبة الاقتصادية.

وفي هذا السياق، أكد الخبير في السياسات الاستراتيجية والاقتصادية والإدارية، الدكتور هشام خياط ، في تصريحاته لـ"الحرية"، أن هذا التطور يمثل فرصة للبنك المركزي السوري (CBS) للقفز فوق المراحل التقليدية في الاندماج العالمي، مستفيداً من الشراكة مع الصين ضمن مبادرة "الحزام والطريق".

تحول مالي عالمي

وأشـار خياط إلـى أن الإعـلان الـصادر عن بنك الشعب الصيني في تشرين الأول 2025 يمثل نقلة نوعية في النظام المالي العالمي، حيث يربط الرنمينبي الرقمي بعشر دول في آسيان، مثل إندونيسيا وماليزيا وسنغافورة، وست دول في الشرق الأوسـط، بما فيها السعودية والإمـارات، هذا الربط يقلل سرعة التسويات عبر الحدود إلى 7 ثوانٍ فقط، ويخفض الرسوم بنسبة 98%، كما أظهر الاختبار الأول بين هونغ كونغ وأبو ظبي.

كما أن تقنية "البلوك تشين" تضمن تتبعاً آمناً وتلقائياً لمكافحة غسيل الأموال، ما دفع 23 بنكاً مركزياً للانضمام إلى مشروع "الجسر الرقمي"، وخفض تكاليف تجار الطاقة في الشرق الأوسط بنسبة 75%.

في السياق السوري، أوضح خياط أن سوريا تتمتع بموقع استراتيجي ضمن "الحزام والطريق"، حيث بلغ حجم التجارة مع الصين 2.5 مليار دولار في 2024، مع تركيز على الصادرات مثل الفوسفات والقطن والنفط، كما أن حجم التسويات بالرنمينبي في دول آسيان تجاوز 5.8 تريليون يوان في 2024، بزيادة 120% عن 2021، وأدرجت دول مثل ماليزيا وسنغافورة الرنمينبي ضمن احتياطياتها.

فرص وتحديات

هذا الواقع يشير إلى أن سوريا ليست مضطرة لبناء نظام رقمي من الصفر، بل يمكنها الاستفادة من الشبكة الصينية التي تغطي 200 دولة، مع حجم مدفوعات عابرة للحدود بلغ 1.2 تريليون دولار، ومع ذلك تواجه تحديات داخلية مثل نقص الخبرة التقنية والبنية التحتية، بالإضافة إلى مخاطر العقوبات التي قد تؤثر على الثقة الدولية.

وأكـد بنك التسويات الدولية أن الصين "تعيد تعريف قواعد اللعبة في عصر العملات الرقمية"، ما يجعل هذا التطور فرصة لسوريا لتجاوز المراحل التقليدية والاندماج مباشرة في "الطريق الحرير الرقمي"، كما فعلت دول مثل تايلاند في صفقات النفط الرقمية.

القفز فوق المراحل

وشـدد خيـاط على ضـرورة التركيز على التوجهات الاستراتيجية للبنك المركزي السوري، والتي تتضمن مبدأ "القفز فوق المراحل"، أي البدء من حيث انتهى الآخرون بدلاً من تكرار تجاربهم، وتشمل هذه التوجهات:

1. تعزيز الشراكة مع الصين كجسر للاندماج العالمي.
2. تطوير نموذج هجين للعملة الرقمية بدلاً من بناء عملة رقمية كاملة، واعتماد "ليرة رقمية هجينة" لضمان السرعة والأمان.
3. بناء السيادة المالية من خلال الاندماج في الشبكة الصينية، ما يزيد الصادرات بنسبة 30% ويجذب استثمارات صينية في إعادة الإعمار.
4. مواجهة التحديات بالشفافية والتدريب لضمان الامتثال لمعايير مكافحة غسيل الأموال.

خطوات واضحة ومحددة زمنياً

ولتحقيق هذه التوجهات، اقترح خياط خطة تنفيذية مقسمة إلى مراحل قصيرة ومتوسطة الأجل، مع مسؤوليات واضحة:

1. المرحلة الأولى (0-3 أشهر): الإعداد والشراكة، تشمل إرسال طلب انضمام رسمي إلى مشروع "mBridge" مع بنك الشعب الصيني وتشكيل فريق عمل مشترك.
2. المرحلة الثانية (3-6 أشهر): التطوير التقني الهجين، تتضمن التعاون مع شركات صينية لبناء "ليرة رقمية هجينة" وتدريب موظفي البنك المركزي.

و تعتبر هذه الخطوات بمثابة خريطة طريق لسوريا نحو تحقيق الاندماج المالي العالمي، مستفيدة من الفرص المتاحة في ظل التحولات المالية العالمية.

تنظيم نقل البضائع والركاب بين سوريا وتركيا .. ووضع اطار تنظيمي لتسهيل الانسياب التجاري

الحرية – محمد زكريا

تتوالى اجتماعات اللجنة الفنية السورية – التركية المخصصة لتنظيم نقل البضائع والركاب بين البلدين، حيث تهدف هذه الاجتماعات إلى وضع إطار تشغيلي واضح قبل بدء عمليات النقل والحد من أي مشكلات محتملة، وتأتي اللقاءات ضمن إطار التنسيق الفني المستمر بين الجانبين، بهدف تنظيم حركة النقل وتسهيل الإجـراءات بما يخدم المصالح المشتركة ويدعم الانسياب التجاري بين سوريا وتركيا.

على نار هادئة

من الملاحظ أن جميع القضايا التي تُطرح في هذه الاجتماعات تُناقش بهدوء، بغية الوصول إلى أفضل صيغة عمل بخصوص شحن ونقل البضائع والركاب بين البلدين، وقـد تم استعراض الاتفاقيات الموقعة بين الطرفين بهذا الخصوص وإمكانية تعديل بعض البنود بما يخدم مصالحهما، إضافة إلى التطرق إلى إجراءات النقل والجمارك المعمول بها، بما في ذلك القواعد الناظمة لعمل شركات النقل ومعايير الوزن والأبعاد.

كما قدّم مسؤولو الجمارك التركية شرحاً تفصيلياً حول خطوات التخليص وآليات ضمان انسيابية حركة الشحن، واستعرض الجانبان شـروط وإجـراءات إعـادة تفعيل نقل الركاب عبر السيارات السياحية والحافلات، بما يتيح وضع تصور مشترك لإعادة تشغيل هذا الخط.

يمكن القول إن الجانبين توصلا حتى الآن إلى مجموعة من النقاط الفنية، أبرزها أن منح التأشيرات يتم حصراً عبر السفارات، مع الالتزام بالمعايير الدولية لـلأوزان والأطـوال، والسماح للشاحنات السورية بالتفريغ داخل العمق التركي وفق الشروط الفنية المعتمدة.

لكن يبقى السؤال الأهم: هل بإمكان أسطول الشاحنات السورية الحالي تطبيق هذه المعايير والشروط الفنية ليكون قادراً على الدخول إلى تركيا والتفريغ فيها؟

تحديث أسطول الشاحنات

رئيس الاتحاد السوري للشحن الدولي، صالح كيشور، أوضـح أن نقل الركاب وشحن البضائع بين سوريا وتركيا يخضعان لمعايير واتفاقيات رسمية لتنظيم الحركة وضمان الأمن والتجارة بما يتناسب مع العلاقات الثنائية والقوانين الدولية.

وأشـار إلـى أن الشاحنات السورية تعاني من القدم والاهتراء، وعدم قدرة مالكيها على تطويرها أو تجديدها، ما يجعل قسماً منها غير قادر على العمل ضمن الخطوط الخارجية إلا بعد تحديثها وفق المعايير المطلوبة. وأضاف كيشور لـ«الحرية» أن الاتحاد عمل خلال الفترة الماضية على تحديث وتطوير أسطول السيارات المسجل لديه، حيث خضعت أكثر من نصف السيارات المسجلة للتحديث، ما يمكّنها من العمل على النقل الطرقي مع تركيا.

معايير الشحن

ونوّه كيشور بأن معايير شحن البضائع تخضع للتصاريح الجمركية التي تتطلب وجود فواتير، قوائم تعبئة، وشهادات منشأ للبضائع، مع التأكد من خلوها من المواد المحظورة.

كما يلتزم الطرفان بالقوانين المتعلقة بالاستيراد والتصدير لمنع تهريب المواد الممنوعة، إلى جانب ضرورة مراعاة معايير التغليف لتجنب التلف أثناء النقل..

أولوية تفرض نفسها.. دراسة متخصصة تشجع على عودة المنشآت الصناعية للعمل بما فيها المغلقة منذ سنوات

الحرية – سامي عيسى

من أجل بناء اقتصاد وطني قوي ومتين، قـادر على مـواجـهـة الـتـحـديات الداخلية والخارجية التي تعترض مسيرة تطوره ، لا بد من وجود صناعة تستطيع التأقلم مع كل الـظـروف، وتتوافق مع المكون (الـزراعـي– الصناعي) وقـادرة على التطور والمنافسة بمنتجاتها لمثيلاتها في الأسـواق المحلية الخارجية، لا بد من مجموعة محفزات ينبغي العمل عليها وتحقيقها بصورة متكاملة.

لكن هذا الأمر لن يتم قبل الدخول في معالجة واقع المنشآت الصناعية، التي تعثر إنتاجها لظروف ارتبطت بالحرب والعقوبات الاقتصادية وغيرها .

الإعفاءات ضرورة حتمية

صحيفة "الحرية" حاولت الوقوف على بعض التفاصيل المتعلقة بـهـذا الـواقـع ورؤيتهم في كيفية المعالجة، وهنا أكد الصناعي عصام تيزيني أن إعفاء المنشآت الصناعية المدمرة من الضرائب هو ضرورة اقتصادية، وخطوة أولـى يجب أن تتبعها حزمة مـن الإجـــراءات النوعية، داعـيـن إلى استصدار قانون شامل يحدد تسهيلات تتعلق بالترخيص وتأجيل دفع الفواتير المستحقة، بالإضافة إلى دعم الصادرات وخفض تكاليف النقل، بهدف تحريك العجلة الاقتصادية، واستعادة الثقة بالمنتجات السورية التي حافظت على وجودها في الأسواق الخارجية لعقود مضت.

قانون شامل للإعفاءات

وفي السياق نفسه لا بد من المزيد من الإعفاءات التي تحمل الهوية المساعدة لأي نشاط صناعي حيث يرى "تيزيني" أن الإعفاء من الضرائب هو إجـراء يجب أن يؤخذ من اللحظة الأولـى، وأن يستصدر بشأنه قانون يحدد إجـراءات نوعية للمنشآت المدمرة والمتعثرة، وإجراءات استثنائية يجب أن تشمل تسهيلات تتعلق بالترخيص والأوراق الإدارية، دون إلـزام أصحابها بدفع رسـوم مقابل البدء بالعمل، إضافة لضرورة العمل على تأجيل دفع فواتير الكهرباء والماء والضرائب المستحقة عن سنوات الـحـرب، مـؤكـداً أن الدولة بحاجة للوقوف إلـى جانب أصحاب المنشآت المدمرة لمساعدتهم على العودة إلى العمل وممارسة نشاطهم الإنتاجي.

واعتبر تيزيني تصريحات وزير المالية حول الإعفاءات، بداية المشوار وتحمل الكثير من الإيجابية، إلا أنه شدد على الحاجة إلى ما هو أكثر من ذلـك، داعياً إلى دراسـة متخصصة لـوضـع إجـــراءات تشجع على عـودة هذه المنشآت للعمل، بما فـي ذلـك المصانع المغلقة منذ سنوات.

الإعفاءات ليست من باب الترف بل للدعم

وضمن هذا الإطار كانت هناك مشاطرة في الـرأي، إلـى حد كبير من الصناعي نزيه شموط، حيث أكد أن منح إعفاءات ضريبية للمنشآت الصناعية الـمـدمـرة هـو خطوة أساسية في إعـادة بناء الاقتصاد السوري ودعـم الإنتاج الوطني، مؤكداً على أن هذا الإجراء ليس من باب الترف، بل ضرورة حتمية واقـتـصـاديـة تسهم فـي إعـادة تشغيل المنشآت وتـوفـيـر فـرص عمل وتخفيض الأسعار، وتوفير المنتج بمواصفات وجودة عالية.

وبالتالي فإن الإعفاء الضريبي يؤمن أسباب القوة، ويسمح للصناعيين بإعادة تشغيل منشآتهم وتوظيف عمالة جديدة، وتأمين منتجات محلية جيدة، بـدلاً من استيرادها، ما ينعكس مباشرة على معيشة المواطن اليومية، من خلال توفير فرص عمالة جديدة، مـروراً بتكلفة متوازنة، وأسـعـار منخفضة تتناسب مع الواقع الفعلي وبصورة تدريجية .

الحفاظ على قوة الإنتاج وتحريك عجلة الاقتصاد

لكن مسألة الإعـفـاء الضريبي في رأي "شموط" يجب أن تكون جزءاً من رؤية شاملة تعتمد على دعم حقيقي للقطاع الإنتاجي تتضمن هذه الرؤية عدة مقومات أهمها:

دعـم الـصـادرات: إنـشـاء صـنـدوق دعم الصادرات وتكثيف المعارض الخارجية ودعم المشاركة فيها.

خفض تكاليف النقل: العمل على خفض تكاليف الشحن من سورية وإلى العالم عبر بناء جسور تعاون بين الحكومة وشركات النقل لمنع الاحتكار.

إعفاء الـمـواد الأولـيـة والآلات: المطالبة بتخفيض الـرسـوم الجمركية على المواد الأولية أو إعفائها نهائياً، وإعفاء الآلات من جميع الرسوم.

استعادة الثقة بالإنتاج المحلي

إلى جانب مكون مهم جداً يتعلق بدعم الطاقة والبنية التحتية: من خلال إعادة تأهيل المناطق الصناعية المدمرة بالبنية التحتية الـلازمـة، ودعـم الطاقة للمصانع المنتجة بصورة مدروسة لا تحتمل الجدل في أدق تفاصيل حساباتها.

وبالتالي يمكن القول إن الهدف الأساسي والأخير من هذه الرؤية وتنفيذها على أرض الواقع هو الحفاظ على قوة الإنتاج الوطني، وتحريك عجلة الاقتصاد الوطني من الداخل، واستعادة الثقة بالمصنّع السوري، وتشجيع رؤوس الأمـــوال الـمـهـاجـرة على الـعـودة، وممارسة نشاطها الاقتصادي والتنموي، ودورهـــا الاجـتـمـاعـي فـي تحقيق رفاهية المجتمع من خلال تحسين مداخيل الدخل، وتحسين مستوى المعيشة لكل الأسـر السورية.

تخفيفاً للأعباء.. قرض حسن من زراعة حلب لدعم مزارعي القمح لتأمين بذار وأسمدة

الحرية – أنطوان بصمه جي

أعلنت مديرية زراعة حلب عن إطلاق برنامج دعم جديد لمزارعي محصول القمح للموسم الزراعي ٢٠٢٥–٢٠٢٦، في إطار جهودها الرامية إلى دعم القطاع الزراعي وضمان تحقيق الأمن الغذائي في البلاد، ويهدف البرنامج إلى توفير قرض حسن «بدون فوائد» لمزارعي القمح، على شكل مدخلات إنتاج عينية، يتم التسجيل عليه ضمن الدوائر الزراعية والوحدات الإرشادية.

وأوضح المهندس فراس السعيد في تصريح لـ«الحرية» أن القرض الحسن عبارة عن مدخلات للإنتاج الزراعي من بذار وأسمدة فوسفاتية وآزوتية، ويتم توزيعه على دفعتين على شكل مواد عينية بدون فوائد، حيث تُرد قيمتها في نهاية الموسم الـزراعـي. وأضـاف السعيد أن الأوراق المطلوبة للحصول على القرض هي بيان إثبات ملكية (بيان عقاري)، وبموجبه يحصل المزارع المستفيد على وثيقة تنظيم زراعية من الوحدات الإرشادية المنتشرة في الأريـاف، والتي تحدد بموجبها المساحة المرخصة للزراعة.

وعن نسبة المساحات وعـدد المستفيدين، أوضـح مدير زراعـة حلب أن المساحات تتوزع بموجب الخطة الزراعية للمحافظة وبناءً على عدد المستفيدين المسجلين على القرض.

تصوير: صهيب عمراية

الحرية
العدد 10 | السنة الأولى | الخميس 20 تشـرين الثاني 2025 م

الموازنة العامة وترتيب الأولويات.. الزراعـة والصحـة والطاقـة لتعزيز الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي

الحرّية – هبا علي أحمد

فتحت مشاركة وزير المالية السوري، محمد يسر برنية، في «المنتدى العربي الأول للمالية العامة والموازنة» في بيروت، تحت شعار «تعزيز الإنفاق على القطاع الاجتماعي والاستدامة المالية»، الباب واسعاً أمام تساؤلات عدة، ربما أبرزها يندرج في سياق ما أهم القطاعات التي يجب أن تُمنح الأولوية القصوى في الموازنة السورية، لضمان تلبية الاحتياجات الأساسية للمواطن في ظل الظروف الحالية؟

الموازنة وترتيب الأولويات

في الإجابة يرى الخبير الاقتصادي، الدكتور علي محمد، أن موازنة العام القادم يجب أن تكون مبنية على أسس سليمة، بحيث تكون الإيرادات المتوقعة من مصادر حقيقية تغطي كل بنود الإنفاق العام، وأن نبتعد عن التمويل بالعجز أو الإصدار النقدي أو الاستدانة من مصرف سوريا المركزي.

وتابع الخبير الاقتصادي في تصريح لـ«الحرّية»: يجب أن تكون الحكومة على دراية بهذ الأمر، وهي تعمل على ذلك، لأن ترتيب الأولويات هو أساس نجاح أي مشروع وأي موازنة، وفي ظل الظروف المعيشية التي يعيشها المواطن السوري فإن ترتيب الأولويات مهم جداً، وبالتالي يجب التركيز على القطاعات التي تمس معيشة المواطن بشكل أساسي لتوفير نوع من الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي.

أهم القطاعات

ويُمكن القول إن أهـم ثلاثة قطاعات تأتي في سلم الأولويات يستعرضها الدكتور محمد على النحو التالي:

١– قطاع الزراعة: أو كما أطلق عليه غاية تحقيق الأمن الغذائي للمواطن السوري: فالتبريرات واضحة وهي تراجع القدرة الشرائية وتراجع الدخل وارتفاع بعض الأسعار يؤثر سلباً على قدرة المواطن على تحقيق الأمن الغذائي، الخبز مثلاً سلعة أساسية جداً هل تفكر الحكومة بدعم الخبز أم لا؟ وبالتالي هذا رهن الحكومة إن كانت قادرة أم لا، وموضوع دعم الإنتاج الزراعي ولاسيما أنه لا بدّ من دعم الإنتاج الزراعي الذي يُسهم في تحقيق الأمن الغذائي.

٢– القطاع الصحي: أساسي لأن مجتمعاً سليماً معافى يعني اقتصادً سليماً معافى، لذلك لا بدّ من تحسين القطاع الصحي، من حيث استقرار الكادر الطبي والتمريضي في المستشفيات واستقرار توريد الأدوية وكل متطلبات العناوين الطبية للمستشفيات والمراكز الصحية وزيادة قدرة المشافي العامة على استقبال المرضى وإجـراء العمليات الساخنة والباردة.

٣– دعم الطاقة والكهرباء: تعدّ تعرفة الكهرباء الجديدة مرتفعة نسبة إلى دخـل المواطن، لكن أن تركز الموازنة على قطاع الكهرباء بما يُسهم في بعض الإصلاح والدعم وتخفيض التكلفة على المواطنين وهـو أمـر مهم جداً خلال الفترة القادمة، والهدف الأساسي من هذه القطاعات تحقيق استقرار اجتماعي نتيجة دعم المواطن صحياً وغذائياً وطاقوياً وتحسين ظروف الإنتاج والعمل ويُسهم في استقرار المجتمع ويخفض التكاليف المالية.

حيز مالي والإنفاق الاجتماعي

وحول كيف يُمكن خلق حيز مالي جديد لزيادة الإنفاق الاجتماعي دون اللجوء إلى التضخم أو الاقتراض الداخلي المفرط؟ يوضح الدكتور محمد أن خلق حيز مالي يعني إما العمل على زيادة الموارد الحكومية أو تحسين وترشيد الإنفاق أو زيادة كفاءة الإنفاق العام، أي نحن أمام شقين.

الأول يتضمن (زيادة الإيرادات):

– زيادات الإيرادات حتى لا نضطر للاقتراض ويتم ذلك من خلال محاربة التهرب الضريبي سواء عن طريق اعتماد الفواتير الإلكترونية وفـرض الضرائب المستحقة على المهن التي تحقق مدخولاً عالياً، وهو ما يؤدي إلى زيادة الإيرادات العامة.

– تحسين إدارة أملاك الدولة: هناك الكثير من أصول الدولة مؤجرة بمبالغ زهيدة، قد تأتي بإيرادات مهمة جداً للموازنة العامة

– زيادة الإيـرادات من القطاع العام الاقتصادي وهو أمر مهم جداً، حيث يسمح للشركات بالعمل بكفاءة أكثر وزيادة إنتاجيتها ومن ثم تحقيق إيرادات تؤول للخزينة العامة.

أما الثاني فيتضمن: ترشيد الإنفاق العام أو زيادة كفاءة الإنفاق العام، ضبط الهدر بشكل عام سواء من خلال الدعم أو تشكيل شبكة أمان اجتماعي التي يمكن من خلالها ضبط كل ما له علاقة بالهدر والدعم والتدقيق الكامل لكل العقود والمناقصات وكل المشتريات التي يتم العمل عليها وقد يسهم في تخفيض الإنفاق في الأماكن التي لا يجب الإنفاق بها، وبالمجمل ترشيد كل النفقات سواء في المؤسسات العامة أو المشتركة يمكن أن يلعب دوراً.

اعـادة هيكلة المؤسسات ليسـت رفاهية إدارية.. بل حجر الأساس لأي استراتيجية أو تحول مؤسسي ناجح

الحرية – محمد زكريا

في زمن تتسارع فيه الخطط والاستراتيجيات، وتتنافس المؤسسات في رسم رؤاها المستقبلية، وهنا كثيراً ما نغفل عن سؤال بسيط لكنه جوهري، هل بنيتنا التنظيمية جاهزة لتحمل هذه الاستراتيجية؟ من هنا تأتي أهمية البدء بالهيكلية التنظيمية قبل أي خطوة في التخطيط الاستراتيجي، فالمؤسسة بلا هيكل واضح أشبه ببناء فاقد للأساس، مهما كانت تصاميمه أنيقة من الخارج.

بناء منظومة متكاملة

الخبير في التنمية الإداريـة الدكتور أحمد فشول أشار إلى أن إعادة هيكلة أي مؤسسة أو شركة ليس الهدف هو مجرد رسم مخطط إداري جديد، بل بناء منظومة متكاملة قادرة على تفعيل الدور الحقيقي للمؤسسة أو الشركة المراد إعادة هيكلتها، لتكون في خدمة زبائنها، فالهيكلية لا تكون مجرد خطوط وأسهم على الـورق، بل هي رؤية لتوزيع المسؤوليات، وتحريك الطاقات، وتحديد نقاط القوة التي يجب البناء عليها.

ضياع للمسؤوليات

ونوه فشول بأنه في ظل غياب هيكل تنظيمي واضح، يمكن أن يـؤدي إلى تضيع المسؤوليات بين المستويات الإداريـة، وتتداخل المهام وتضعف كفاءة المتابعة، كما يؤدي أيضاً إلى تتراجع قدرة المؤسسة على اتخاذ القرار السليم في الوقت المناسب، في حين يبقى الهيكل الفعّال الذي يؤدي بـدوره إلى إيجاد بيئة عمل منسجمة ومتفاعلة، ويجعل الاستراتيجية قابلة للحياة لا مجرد وثيقة مؤطرة، وبالتالي يمكن أن يكون بمثابة خريطة الانسجام الداخلي، التي تضمن أن تعمل العقول والأيدي والأنظمة في اتجاه واحد.

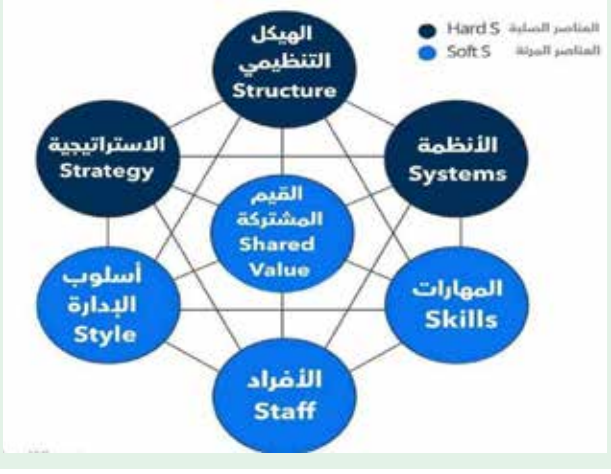

خطط غير قابلة للتنفيذ

مضيفاً إنه للأسف بعض المؤسسات الحكومية تضع خططاً واستراتيجيات قبل وضوح هياكلها التنظيمية، الأمر الذي يجعل هذه الخطط غير قابلة للتنفيذ بشكل فعال، وأنه يمكن القول الخطط والاستراتيجيات غير مدعومة بهيكل تنظيمي مناسب تكون هذه الخطط أكثر عرضة للفشل بسبب قلة التنظيم وضياع الأدوار، ويصعب أيضاً تحقيق توافق واضح حول الأولويات والأهداف، فالهيكلية ليست رفاهية إدارية، بل حجر الأساس لأي تحول مؤسسي ناجح،ز

ولهذا أؤمن أن أي استراتيجية تُبنى قبل إصلاح البنية التنظيمية، هي مجرد خطة على ورق تنتظر من ينفخ فيها روح الحياة، فاليوم، ونحن نعيد التفكير في مستقبل العمل المؤسسي، علينا أن نبدأ من النقطة الصحيحة وهي من الداخل أولاً من الهيكل.

المنطقة الحرة الرقمية.. استثمار في المستقبل وضرورة نحو الأمن ومكافحة الفساد

الحرية – رشا عيسى

يتسارع التحول الرقمي في الوقت الحالي ليصبح عصب الحياة الاقتصادية والأمنية، لتجد سوريا نفسها أمام مفترق طرق حاسم بهذا الخصوص، خاصة مع سعيها للتعافي وإعادة الإعمار.

ويؤكد الباحث في شؤون إدارة الأعمال والسياسة، الدكتور نصر العمر، في حديث خاص لـ"الحرية"، أن تبني البوابات الرقمية وإنشاء منطقة حرة رقمية، لم يعد خياراً ترفياً، بل "ضرورة تكنولوجية ومعلوماتية" حتمية لضمان الأمن، تعزيز الكفاءة، ومكافحة الفساد، وفتح آفاق جديدة للنمو المستدام.

البوابات الرقمية.. حصن أمني ورافعة تجارية

ويشدد الدكتور العمر على أن البوابات الرقمية، سواء في الموانئ، الحدود، أو المطارات، تساهم بشكل كبير في تعزيز الأمن والأمان، وتقديم خدمة سريعة وفعالة. هذه الأنظمة توفر كماً رقمياً ومعلومات كاملة وشاملة لمنع حدوث أي خطأ على المستويات المجتمعية، التجارية، والأمنية.من الناحية التجارية، يوضح الدكتور العمر أن هذه البوابات توفر داتا معلومات شاملة وكاملة لكل العمليات التجارية، إن كانت استيراداً أو تصديراً.. الأهم من ذلك، أنها تمنع الفساد وتعطي سبر معلومات عددية للداخل والخارج عبر أي بوابة رقمية متاحة، ما يضمن وصولاً مركزياً للإدارة الرئيسية لهذه البوابات.

من السرعة إلى مكافحة الفساد

يعدد الدكتور العمر الفوائد الجمة للبوابات الرقمية، مؤكداً أنها تمثل تطوراً نوعياً وتستعمل في الدول المتقدمة لتمتعها بمزايا مهمة:

1. سرعة فائقة في المعلومات حيث تتيح للإدارة الرئيسية وصولاً سريعاً وشاملاً للمعلومات من الإدارات الفرعية، حول حركة دخول وخروج المواد والأشخاص.

2. مكافحة الفساد بفعالية وتحد من الفساد بشكل كبير. فمثلاً، دخول البضائع بإيصالات رسمية مؤتمتة وحاصلة على كود من الحدود البحرية أو المطارات أو الموانئ، يمنع أي تلاعب داخلي لأنها تكون قد دخلت بطريقة شرعية مؤتمتة ومؤرشفة.

3. تقليل الأخطاء وتحسن الأداء، وتتقن عملية تجميع المعلومات وسبرها، وتقلل نسبة الأخطاء بشكل كبير، ما يعطي سرعة في الأداء الوظيفي.

4. تسريع الإجراءات من إجراءات السفر، الجمارك، الأمن، والرقابة.

5. زيادة كفاءة إدارة الحركة وتعزز كفاءة إدارة حركة الأفراد والمواد.

6. تبسيط الإجراءات حيث تقدم خدمة سريعة ومبسطة.

7. تساعد على رقابة أكثر دقة في تسجيل البيانات للأفراد، المواد، والشركات، وكل ما يتضمن حركة دخول وخروج وعبور.

8. تساهم في الكشف المبكر عن أي مخالفات أو عمليات تزوير.

9. تحسين كفاءة الموظفين ما ينعكس إيجاباً على الحياة الاستثمارية والتجارية للشركات والأفراد.

ضرورة صحية للاقتصاد

يؤكد الدكتور العمر أن تطبيق هذه البوابات في سوريا يعتبر خطوة جيدة وضرورة، رغم حاجتها لتوفير شبكة وطاقة دائمة. ويرى أنها محفز على الارتقاء أكثر بجودة العمل وجودة المعلومات، ما ينتج عنه إيجابية أكثر لدى المستهلكين والمستثمرين، وتعتبر ناحية صحية لكل مناحي الحياة التجارية.

بوابة سوريا للتعافي وجذب الكفاءات

بالانتقال إلى مستوى أوسع، يطرح الدكتور نصر العمر فكرة إنشاء منطقة حرة رقمية في سوريا كفكرة استراتيجية وضرورية للغاية، خاصة في ظل الظروف الراهنة التي تمر بها البلاد. يرى أنها يمكن أن تكون بمثابة بوابة للتعافي الاقتصادي، وجذب الاستثمارات، واستقطاب الكفاءات، وتجاوز بعض تحديات الحصار الاقتصادي بشكل غير مباشر.

وينطلق العمر من ضرورة إنشاء المنطقة الحرة الرقمية في سوريا لدورها في :

1. جذب الاستثمارات: توفر بيئة جاذبة للشركات التقنية العالمية والإقليمية، وكذلك للشركات السورية الناشئة، من خلال حوافز ضريبية وتشريعية.

2. خلق فرص عمل عالية الجودة في قطاعات التكنولوجيا والابتكار، ما يساهم في استيعاب الشباب المتعلم وتقليل البطالة.

3. استقطاب الكفاءات السورية المهاجرة، حيث يمكن أن تكون حافزاً لعودة الكفاءات السورية المتخصصة في مجالات التكنولوجيا والبرمجة والذكاء الاصطناعي، من خلال توفير بيئة عمل متطورة ومحفزة.

4. تطوير البنية التحتية الرقمية و يتطلب إنشاء المنطقة تحديث وتطوير شامل للبنية التحتية للاتصالات والإنترنت، ما يعود بالنفع على الاقتصاد ككل.

5. تنويع مصادر الدخل وتقليل الاعتماد على القطاعات التقليدية وزيادة مساهمة الاقتصاد الرقمي في الناتج المحلي الإجمالي.

6. تعزيز الابتكار وريادة الأعمال وتوفير بيئة حاضنة للشركات الناشئة والمشاريع المبتكرة، ودعم البحث والتطوير في المجالات التقنية.

7. يمكن للخدمات الرقمية والبرمجيات أن تكون أقل عرضة للعقوبات المباشرة مقارنة بالسلع المادية، ما يفتح آفاقاً للتصدير والتعاون الدولي.

6 مليارات ليرة قيمة الأعمال المنجزة في الشيخ نجار بحلب خلال شهر

الحرية – مصطفى الرستم

ساهمت تجربة نقابة المهندسين بعد توقيع مذكرة تفاهم مع مديرية المدينة الصناعية في الشيخ نجار بحلب في توفير تسهيلات للصناعيين ورفع وتيرة العمل مع تقديم كافة الخدمات الهندسية للصناعيين.

وأكد رئيس فرع نقابة المهندسين في حلب المهندس عبدالسلام عبد الكريم في حديث لـ"الحرية" أن المكتب الهندسي يعمل على ضبط حقيقي لكل المخططات بالشيخ نجار بما فيها الكهربائية والميكانيكية، ويخفف على الصناعي أعباء مراجعة النقابة، وتسهيل كافة الإجراءات المتعلقة بعمل النقابة.

وبين نقيب المهندسين أن الدخل المالي بعد تنفيذ بنود مذكرة التفاهم بين مجلس النقابة ومديرية المدينة الصناعية وصل قرابة ٦ مليارات ليرة سورية خلال شهر عمل لشعبة المكاتب، مرجحاً أن الأشهر القادمة قد تصل إلى ١٠ مليارات ليرة حيث يواصل مكتب التدقيق الهندسي أعماله بتدقيق ما يقارب بين ١٠ إلى ٢٠ إضبارة هندسية لمعامل الشيخ نجار.

ولفت نقيب المهندسين إلى أن الاتفاق عمل على تخفيض أتعاب الدراسة بنسبة ٤٠ ٪ عن المشاريع الصناعية خارج المنطقة الصناعية تشجيعاً للصناعيين، وفي ذات الوقت وفر فرص عمل للمهندسين الأعضاء بينما تقوم النقابة بتوفير التدريبات اللازمة للكوادر الهندسية في المدينة الصناعية.

وذكر أنه تسهيلاً للصناعيين تم اعتماد البنك الصناعي ضمن المدينة الصناعية لدفع أتعاب الدراسات والإشراف، وقدمت إدارة المدينة الصناعية عدة مكاتب للفريق الهندسي المتخصص من أجل التدقيق وتبسيط الإجراءات، وتركت للصناعي حرية التعاقد مع المقاول أو مهندس مقاول مناسب لتنفيذ الرخصة الصناعية وفق الدراسة المقدمة، وتم تفعيل إذن الصب بحيث يتم تنفيذ الأعمال البيتونية بموافقة المهندس المشرف ومهندس من قبل إدارة المدينة الصناعية.

الحرية
العدد 10 | السنة الأولى | الخميس 20 تشـرين الثاني 2025 م

معالجة الفساد الفكري شرط للتعافي.. و«سباق التتابع» طريق التنمية الاقتصادية والصناعية والتجارية

الحرية – سامي عيسى

جميعنا يتحدث عن مكافحة الفساد بكل أشكاله، المالية والاقتصادية والفكرية، وكلٌّ حسب رؤيته وموقعه في العمل، فالخبير الاقتصادي محمد الحلاق يرى أن تحقيق التعافي الاقـتصادي الحقيقي يتطلب معالجة جذرية لظواهر تعيق النمو، أبرزها «الفساد الفكري» وغياب التشاركية الحقيقية بين قطاعات المجتمع، مشدداً على ضرورة تمكين القطاع الخاص ليكون شريكاً فاعلاً في التنمية ورفع سوية الأجور، ويحذّر الحلاق من أن سوريا «لا تملك رفاهية الوقت»، وأن كل ساعة تضيع دون التوجه في الاتجاه الصحيح تؤدي إلى نتائج خاطئة، ما يتطلب جهداً مضاعفاً لاستعادة المكانة الاقتصادية التي كانت تسعى لتحقيقها، وما زالت وفق رؤية الحكومة والجهات الفاعلة من القطاع الخاص والمجتمع الأهلي وغيرها.

الفساد الأكثر خطورة

الاختلاف في النظرة لماهية الفساد وتنوعه لا يقلل من خطورة أشكاله وأساليبه المبتكرة من قبل أهل الفساد خلال المراحل السابقة. وأوضح الحلاق أن مفهوم الفساد لا يقتصر على الرشوة والفساد المالي، بل يمتد ليشمل «الفساد الفكري» الذي وصفه بأنه أشد فتكاً والأكثر خطورة على الاقتصاد الوطني، وعـرّف الحلاق الفساد الفكري بأنه عدم قبول الطرف الآخر وغياب التشاركية الحقيقية لبناء الاقتصاد، وعدم جذب الهمم من أجل أن يكون الجميع شركاء في التنمية، وأكد أهمية رفع سوية الرواتب والأجور لمنع تحويل الموظف إلى فاسد بسبب عدم كفاية دخله لتأمين متطلباته اليومية ولو بالحدود الدنيا،

بما يحقق الكفاية والاكتفاء اليومي في معيشة أفضل.

دعم القطاع الخاص لتحسين واقع الأجور

أثار الحلاق تساؤلاً حول قـدرة القطاع الخاص على مواكبة الحكومة في رفع الأجور، في ظل ظروف صعبة مليئة بالمشكلات التي تحتاج إلى معالجات فورية، وأوضح أن ذلك لن يتحقق إلا إذا قامت الحكومة بتأمين فـرص حقيقية للانتعاش الاقتصادي، والمساهمة في زيادة الإنتاجية الوطنية وتأمين مقومات الربحية، لتمكين القطاع الخاص من رفع الرواتب بدلاً من تسريح العمال، الذين يشكّلون حالة ضغط جديدة على الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

هجرة النوع ورؤوس الأموال..

المشكلة الأخطر التي ما زالت سورية تعاني منها هي «هجرة النوع»، والمقصود بها هجرة الكفاءات ورؤوس الأموال، حيث أكد الحلاق أن رأس المال يبحث عن المكان الأمثل للعمل والإنتاج، والمساحة التي توفر الأمن والأمان واستدامة حالة العمل وزيادة فرص الإنتاج من خلال ولادة مشروعات جديدة تحمل نفس المهمة والاتجاه.

الصناعة السورية بين الحماية الذكية والانفتاح المدروس

كيف نصنع منتجاً محلياً قادراً على المنافسة؟

الحرية– وديع فايز الشماس

تـواجـه الصناعة الوطنية فـي سوريا مـرحـلـة دقـيـقـة تتطلّب إعـــادة تقييم منظومة الحماية والدعم، وصولاً إلى بناء اقتصاد صناعي تنافسي قادر على الصمود في بيئة إقليمية ودولية تتغير بسرعة، ومن هنا تبرز الحاجة إلى حماية ذكية للصناعة المحلية، ترافقها سياسة انفتاح مدروس توازن بين متطلبات السوق وضرورات الإنتاج.

خفض تكاليف الإنتاج

تُعدّ كلفة الإنتاج المرتفعة أحـد أبرز التحديات التي تواجه الصناعي السوري، ومـن أجـل تعزيز قدرته على المنافسة، يصبح إعـفـاء الـمـواد الأولـيـة والمكونات الصناعية من الرسوم الجمركية خطوة ضرورية تتيح للمصنّعين توجيه مواردهم نحو تطوير خطوط الإنتاج وتحسين الجودة.

ويكتسب هـذا الإجـراء أهمية خاصة للمصدّرين، إذ يسمح لهم بطرح منتجات سـوريـة بـأسـعـار مقبولة فـي الأســواق الخارجية دون أن تثقلهم كلفة استيراد الـمـواد الـخـام، مـا يعزز حضور الصناعة السورية في أسواقها التقليدية والجديدة.

الشرط الحاسم

لا يمكن لأي سياسة حماية أن تنجح دون أن تُرفَق بمسار حقيقي لتحسين جودة المنتجات. فالمستهلك اليوم–محليًا كان أو خارجيًا–لا تمنحه الثقة إلا سلعة جيدة بسعر عادل.

لذلك فإن تعزيز دور المخابر المتخصصة، وفـرض معايير صناعية واضحة ودقيقة، إلى جـانـب تـقـديـم دعـم فـنـي ومـالـي للمصانع لتحديث تقنياتها وتطوير خبرات كوادرها، يشكل الركيزة الأساسية لنهضة صناعية مستدامة.

تشكل الشركات الصناعية الصغيرة والمتوسطة الـجـزء الأكـبـر مـن النسيج الصناعي الـسـوري، وهـي الأكـثـر تعرضاً للصعوبات التمويلية والإداريـة، ولتمكين هذه المنشآت من دخول الأسواق الخارجية، لا بد من منحها:

– حـوافـز تصديرية مـبـاشـرة تشمل تغطية جزء من تكاليف الشحن.

– الـدعـم للمشاركة فـي المعارض الدولية.

– تبسيط إجـراءات التصدير وتخفيف الأعباء الجمركية والإدارية.

إن تمكين هذه الفئة يسهم في توسيع قاعدة الإنتاج ويضمن تنويع السلع السورية الموجهة للأسواق العربية والدولية.

الاستيراد– ضرورة اقتصادية

ليس المطلوب إغـلاق الـسـوق أمـام السلع المستوردة، فالتجارة جزء أساسي من الدورة الاقتصادية، لكن المطلوب هو تنظيم الاستيراد وفق رؤية تحمي المنتج الوطني دون الإضرار بحق المستهلك في الوصول إلى خيارات متعددة وجيدة.

ويتحقق ذلك عبر:

– نظام رسوم مرن يتناسب مع طبيعة السلع ومدى توفر بدائل محلية.

– تشديد الرقابة على التهريب الذي يشكل الخطر الأكبر على المصانع الوطنية.

– منع إغراق السوق بسلع رخيصة تؤدي إلى إضعاف الصناعات الناشئة.

*مـزيـج ذكـي مـن الـحـوافـز والـرقـابـة الطريق نحو صناعة سورية تنافسية

إن بناء بيئة صناعية قوية لا يتحقق بسياسات انغلاقية، ولا عبر تـرك السوق دون ضوابط، بل من خلال صياغة سياسة اقتصادية متوازنة تجمع بين:

– إعفاءات مدروسة للمواد الأولية.

– دعم فعّال للمصدرين.

– تطوير المعايير والمخابر الصناعية.

– تشجيع المشاركة فـي المعارض الدولية.

– ضبط عمليات الاستيراد والحد من التهريب.

عبر هذه المنظومة المتكاملة يمكن للصناعة الوطنية أن تستعيد موقعها الـطـبـيـعـي، لـيـس فـقـط داخـل الـسـوق المحلية، بل في المحيط الإقليمي والدولي، لتصبح منافساً حقيقيًا قادرًا على كسب ثقة المستهلك وبناء اقتصاد أكثر استقراراً وازدهاراً.

«الإسكان» تسعى لجذب الاستثمارات الخارجية وسط تحديات إعادة الإعمار

الحرية – منال الشرع

تـواصـل وزارة الأشـغـال الـعـامـة والإسـكـان تنفيذ إستراتيجيتها الرامية إلى دعم قطاعات البناء والإسكان، وتنشيط حركة الاستثمار المحلي والأجنبي، وتعميق علاقات التعاون الدولي. وتندرج هذه الجهود في إطار دفع عجلة التنمية المستدامة وإعادة الإعمار في مختلف المحافظات السورية. وفيما يلي استعراض لأبرز الأنشطة والإنجازات التي حققتها الوزارة خلال الشهر الفائت، بحسب تقرير حصلت عليه صحيفة «الحرية»:

تحفيز الاستثمار العقاري والسياحي

تعمل الوزارة على فتح آفاق جديدة أمام رؤوس الأموال من خلال طرح مشاريع استثمارية ذات جدوى اقتصادية عالية، وفي مقدمتها طرح موقع المزة للاستثمار السياحي، إذ أعلنت المؤسسة العامة للإسكان عن استدراج عروض للاستثمار السياحي للمقسم رقم /٤/ في دمشق الجديدة – المزة. ويهدف هذا المشروع إلى إنشاء فندق من الدرجة الممتازة (خمسة نجوم)، مرفق بفعاليات تجارية وخدمية متممة، ما يعزز الدور الاقتصادي للقطاع السياحي وينشط الاستثمار النوعي.

دعم الصناعة الوطنية وعرض الفرص الاستثمارية

وشاركت الـوزارة في الملتقى الاقتصادي السوري – النمساوي – الألماني الذي استضافته دمشق، حيث عرضت أهم الفرص الاستثمارية في قطاعات البناء والطاقة والبنية التحتية، مؤكدة سعي الحكومة لتعزيز التعاون الاقتصادي الدولي. كما افتتحت الـوزارة معرض «إعمار سوريا 2025» الذي يمثل منصة حيوية للتعاون الاقتصادي والاستثماري، ويشكل انطلاقة جديدة نحو مرحلة العمل والإنتاج وإعادة الإعمار.

تقدم سير العمل في المشاريع الإنشائية والتعدينية

تواصل الشركات والمؤسسات الإنشائية التابعة للوزارة تنفيذ سلسلة من العقود المبرمة مع الجهات العامة في مختلف القطاعات الحيوية:

في قطاع الصحة والإسكان: استكمال أعمال إكساء مشفى الكسوة في ريف دمشق بنسبة إنجاز تجاوزت 70%، والمضي في الأعمال المعمارية والميكانيكية والكهربائية.

في مجال البنية التحتية والخدمات: تنفيذ صيانة دورية للمركز الحراري في جامعة اللاذقية، وصب القواعد البيتونية لكلية الآداب بجامعة طرطوس، وتنفيذ البنى التحتية للمنطقة الصناعية بصافيتا، وصيانة أوتوستراد طرطوس – حمص.

في القطاع التعديني: متابعة تنفيذ العقود مع الشركة العامة للفوسفات والمناجم في مناجم الشرقية، حيث تجاوزت نسبة إنجاز أعمال طحن وإنتاج الفوسفات المركز 50%.

متابعة حثيثة للمشاريع السياحية في جبلة

الحرية – باسمة اسماعيل

شـهـدت مـديـنـة جـبـلـة خـلال الشهر الحالي زيارتين متتاليتين لمدير السياحة في اللاذقية، خُصّصتا لمراجعة الواقع السياحي والمشاريع الاستثمارية في المدينة، والوقوف على أسباب تعثرها، ووضع تصور عملي لإعادة إطلاقها وفتح مشاريع جديدة تعزز النشاط السياحي والخدمي، وذلـك بالتنسيق مع مجلس مدينة جبلة لضمان تسريع الأعمال وتوفير بيئة أفضل للاستثمار.

تحديد أسباب التعثر

تضم مدينة جبلة عـدداً من المشاريع السياحية والاستثمارية، الواقعة على امتداد الكورنيش البحري وداخل المدينة، بعضها قيد التنفيذ والآخـر متوقف، نتيجة لأسباب وصعوبات مختلفة واجهها المستثمرون خلال الفترة الماضية، أثرت على وتيرة التنفيذ.

وفي هذا الإطار تم التوافق بين مديرية السياحة ومجلس مدينة جبلة، بعد مراجعة مسار العمل في هذه المشاريع، على وضع تنسيق الجهود لمعالجة التأخير، بما يشمل إلـزام المستثمرين بجداول تنفيذ واضحة، وتقديم التسهيلات الإدارية، وتذليل العقبات التي تعترض استكمال البناء والتجهيز ووضع المنشآت بالخدمة، بحسب ما ذكر لـ "الحرية" رئيس مجلس مدينة جبلة.

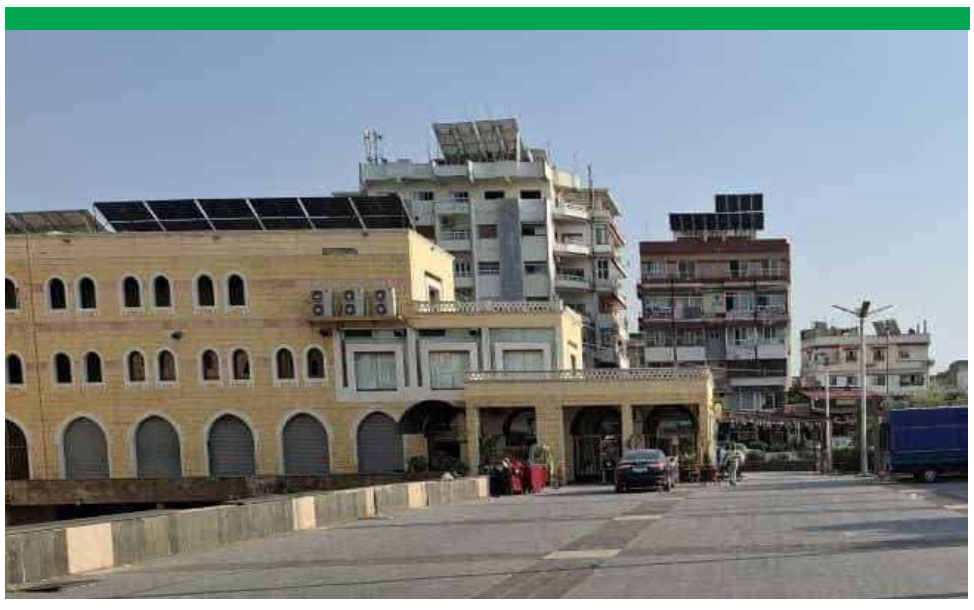

خمسة مواقع جاهزة للاستثمار

وفي تصريح خاص لـ "الحرية"، بيّن رئيس مجلس مدينة جبلة المهندس ياسر حموي، أن هناك خمسة مواقع سياحية معروضة للاستثمار، عبر هيئة الاستثمار وجميعها تقع على الكورنيش البحري، وتـم خـلال جلسة مشتركة مـع مـديـريـة السياحة باللاذقية استعراض وضع المشاريع القائمة حالياً وأسباب توقفها، وتم الاتفاق على الخطوات اللازمة، من قبل الإدارة واللجان لدفع المستثمرين لتسريع إنجاز هـذه المشاريع ووضعها قيد الاستثمار، ولاسيما أن هـذه المشاريع تضم كافة الفعاليات اللازمة، لرفع واقع المدينة الخدمي والسياحي، من مول وفندق ومطاعم وبمواقع مختلفة في المدينة.

وأضـاف حـمـوي: تـم اسـتـعـراض أسباب توقف معظم المشاريع القائمة حالياً، التي تعود للمستثمرين بشكل أساسي، وللظروف التي سادت خلال العام الأخير، وتم الاتفاق على خطوات عملية للتفاهم مع المستثمرين وتذليل كافة العوائق القائمة، لـلإقـلاع مـجـدداً بهذه المشاريع، كما تم استعراض المواقع المحتملة لطرحها قريباً للاستثمار بعد إنجاز الدراسات والتحضيرات الـلازمـة، وتشمل مـواقـع على الكورنيش وفي وسط المدينة، منها فندق ومطعم المول قرب البلدية، وكذلك مسبح ومطاعم ومقاهي على الكورنيش.

مشاريع قيد إعادة التشغيل

وأوضـح حموي أن عـدداً من المشاريع المتوقفة سيعاد تشغيلها خـلال الفترة المقبلة، بعد إنجاز التفاهمات مع المستثمرين وتعديل بعض الشروط أو المهل الزمنية، ويتوقع أن تسهم هذه الخطوات في إعادة تنشيط الواجهة البحرية، وإيجاد نقاط جذب جديدة تعزز الحركة السياحية.

وتابع: تضم المشاريع التي يجري العمل عـلـى إعـــادة إطـلاقـهـا، مـنـشـآت فندقية ومطاعم ومقاهي، إضافة إلى منشأة المول القريب من مبنى البلدية، والتي يعول عليها لتكون مركزاً اقتصادياً وخدمياً مهماً في قلب المدينة. وأردف قائلاً: يشكل التعاون بين مجلس مدينة جبلة ومديرية السياحة، محوراً رئيسياً في النهوض بالقطاع السياحي والخدمي، لا سيما من خلال:

١– تحسين البنية التحتية فـي محيط المشاريع.

٢– تسريع الإجـــراءات الإداريـــة الخاصة بالترخيص والتنفيذ.

٣–جذب المستثمرين إلى مواقع جديدة على الكورنيش وداخل المدينة.

تفاصيل أكثر على الموقع

1800 مطعم شعبي في دمشق و 2800 في ريفها..

أسعار مأكولاتها لم تتأثر بتغير تكاليف الطاقة

الحرية – حسام قره باش

لا يـزال المواطن يدير ظهره مرغماً لـكـل مـا لا تستطيع قـدرتـه الشرائية على شرائه، ومن بينها المأكولات التي تصنف بالشعبية رغم أسعارها المرتفعة قياساً لدخله المحدود، ولعله تأمّل خيراً بانخفاض أسعارها بعد قرار خفض سعر المحروقات حسب تصريح مدير حماية المستهلك في ريف دمشق لـ"الحرية" سابقاً بتوقع انخفاض تكاليف تحضير المأكولات الشعبية التي تعتمد على الغاز الصناعي بعد خفض أسعاره بنسبة 12٪ والمازوت بنسبة 27٪.

ويبدو أن لرئيس الجمعية الحرفية لـلـمـأكـولات الـشـعـبـيـة والـمـطـاعـم والمنتزهات حسن البواب رأي آخر خلال تصريحه لصحيفة "الحرية"، أوضـح من خلاله أن أسعار الكهرباء ارتفعت على القطاع التجاري بشكل عام، ولهذا ارتفعت أسعار المواد الأولية بالتزامن مع ارتفاع سعر صرف الـدولار، مشيراً إلى أن السوق كله أصبح يُسعّر بضائعه على الـدولار وبعض التجار يسعّرون مـوادهـم على سعر 15 ألف ليرة للدولار تحسباً لاستمرار

ارتفاعه وحماية لهم ولبضائعهم، وربما هذا السبب الذي يجعل الأسعار لا تنخفض حتى ولو انخفض الدولار.

ونوه رئيس الجمعية في حديثه للحرية بأن الأسعار للماكولات الشعبية (كالفول والحمص والمسبحة والفروج وسندويش الـفـلافـل والـبـطـاطـا والشاورما..) في المطاعم ما تزال مستقرة لغاية الآن رغم ارتفاع سعر الخبز من يومين كالسياحي والصمون بنسبة 20٪ تقريباً، حيث ارتفع سعر ربطة الخبز السياحي الموزع على المطاعم من 6 آلاف ليرة إلى 8500 ليرة، وكذلك ارتفاع سعر الزيت عالمياً ومحلياً بشكل كبير.

واشتكى البواب من الأجور التشغيلية المرتفعة للمطاعم وإيجارات استثماراتها التي ارتفعت ثلاثة أضعاف في دمشق، إضافة لارتفاع المصاريف الثابتة من أجور ورواتب العمال في القطاع الخاص والغاز والكهرباء.

واعتبر خلال تصريحه لـ "الحرية" ضعف القوة الشرائية للمواطن وعدم إقباله على المأكولات الشعبية المشكلة رقم واحد التي تواجه عمل المطاعم، إذ كلما قلت المبيعات زادت التكلفة والخسارة على صاحب المطعم، وثانياً الـرسـوم المالية والضرائب التي لم تتغير بل زادت مثل ضريبة النفايات بأكثر من 100 ليرة لكل كيلو.

ووفقاً للبواب، فتلك العوامل تجعل صاحب المنشأة غير مرتاح وتوجد لديه معاناة في عمل المطاعم كما يقول، مؤكداً أنه كمسؤول للنقابة يعتبر الفترة الحالية أسـوأ فترة تمر بها المطاعم، فمدينة دمشق يوجد فيها 1800 مطعم وفي ريف دمشق 2800 مطعم شعبي من (مطعم ومنتزه وكافيتيريا وحمامات السوق..) لكن فقط عدد قليل جداً من هذه المطاعم يعمل جيداً بدون خسارة على عكس البقية الذين اضطروا لإغلاق مطاعمهم خاصة بعض الشباب الذين عادوا من الخارج.

وشدد البواب على وجود تعثر لكثير من مشاريع المطاعم وإغلاق عدد كبير من المحلات، وبحال بقيت الأمـور هكذا لنهاية العام، فستغلق 30٪ من المطاعم بسبب ارتـفـاع كلف التشغيل وقيمة الاستثمارات العالية.

| تفاصيل أكثر على الموقع

مديرية نقل الركاب في اللاذقية توفر باصات لنقل طلاب الجامعات

الحرية – آلاء هشام عقدة

بدأت مديرية نقل الركاب في اللاذقية تجهيز عـدد مـن بـاصـات النقل الداخلي خصيصاً لنقل طـلاب الجامعات، بهدف تخفيف الأعباء المالية عن الطلاب وأهاليهم، وتسهيل الوصول المباشر إلى الجامعات دون الحاجة لاستخدام السرافيس.

وأوضح مدير المديرية، عبد الواحد حاج حسين، في تصريح للحرية أن عدد الباصات المخصصة خمسة بـاصـات، منها باصان لمدينة القرداحة، وواحـد للحفة، وباصان لمدينة جبلة. وأضـاف إن التذكرة ستوفر للطالب مبلغ ٤ آلاف ليرة سورية، أي إن الطالب سيدفع أقـل بمقدار هـذا المبلغ مقارنة بالسعر المعتاد للوصول إلى الجامعة، وذلك لأن الرحلة ستكون مباشرة مع الباص دون توقفات أو استخدام سرافيس إضافية.

وأشار حاج حسين إلى أن توقيت نقل الطلاب سيكون في الساعة السابعة صـبـاحـاً، وعـنـد انتهاء الـدوام الرسمي للجامعات، بما يضمن تناسب الخدمة مع جداول الطلاب الأكاديمية.

تعميم «تربية اللاذقية» حول الدوام المدرسي شكّل التباساً لدى بعض التربويين..

الحرية – سراب علي

أثـار مضمون تعميم مـديـريـة التربية والتعليم فـي الـلاذقـيـة بخصوص دوام العاملين في مدارس مدينة اللاذقية وريفها التباساً لدى بعض التربويين، كما أحدث ضجة كبيرة على مواقع التواصل الاجتماعي.

التعميم الذي يؤكد على الانضباط المهني والالتزام بالقوانين الناظمة للعمل التربوي، جاء فيه الطلب من جميع إدارات المدارس التقيد التام بإبلاغ جميع العاملين من الكوادر التربوية؛ إداريين ـ معلمين ـ مدرسين، بضرورة الالتزام الكامل بالدوام المدرسي طوال أيام الأسبوع، وذلك بغض النظر عن نصابهم من الحصص الدراسية، ووفق البرنامج المدرسي المحدد لكل مدرسة، وعدم مغادرة مكان العمل خلال ساعات الدوام الرسمي إلّا بموجب إذن خطي أصولي صادر عن الجهة المختصة.

وحسب التعميم، يعد أي عامل يتغيب مدة 15 يـومـاً متتالية أو 30 يـومـاً متفرقة عن العمل بحكم المستقيل، ويُتخذ بحقه الإجراء القانوني أصولاً، وذلك استناداً لأحكام القانون الأساسي للعاملين في الدولة رقم 50 لعام 2004.

مراعاة العاملين في المناطق الجغرافية

وتعقيباً على التعميم الصادر والفهم الخاطئ لمضمونه، أصدرت المديرية جزءاً مكمّلاً للتعميم الصادر أصولاً، أكدت فيه حرصها على مراعاة ظروف العاملين في المناطق الجغرافية ذات الطبيعة الخاصة، إذ نوهت إلى أن:

1 ـ يُستثنى من أحكام التعميم والبلاغ المذكور العاملون في المدارس الواقعة ضمن المزارع والقرى الجبلية والجيبية (الواقعة على الطرق الفرعية والتي يشكّل الوصول إليها صعوبة) و«شبه النائية»، والتي لا تتوفر إليها وسائط نقل عامة مباشرة من مراكز الانطلاق

2 ـ كما يُستثنى العاملون في «مدارس العودة» التي تمّ افتتاحها في قرى جبلي الأكراد والتركمان، نظراً للخصوصية الجغرافية والظروف اللوجستية المحيطة بها.

المدير يوضح

وبدوره أوضح مدير التربية والتعليم وليد كبولة في تصريحه لـ«الحرية» أن الدوام المقصود بالتعميم موجّـه أساسـاً إلى معلمي الحلقة الأولى للتعليم الأساسي، كـون طبيعة عملهم الصفي تتطلب تواجداً يومياً وثابتاً لمتابعة التلاميذ بشكل مستمر، وأيضاً المكلّفين بالأعمال الإدارية والمستخدمين، باعتبار مهامهم ترتبط بوجودهم اليومي في المدرسة لضمان ديمومة العمل والخدمات.

وبيّن أن المدرسين من الاختصاصات في المرحلتين الأساسية الثانية والثانوية، فدوامهم يتم وفق نصابهم التدريسي المكلّفين بـه، ووفـق البرنامج المدرسي المعتمد في كل مدرسة، تماماً كما ورد في نص التعميم، من دون أي تغيير أو تحميل ما لا يحتمل.

وأكد مدير التربية أن الاستثناءات الواردة في التعقيب الصادر لا تزال نافذة، وخاصة للعاملين فـي الـمـدارس الـواقـعـة في المناطق الجبلية والجيبية وشبه النائية أو مدارس العودة في جبلي الأكراد والتركمان.

ولفت كبولة إلى أن ما ورد في التعميم من إجـراءات انضباطية يأتي تماشياً مع القوانين الناظمة وحـرصـاً على استقرار العملية التربوية، وليس بهدف التضييق على أي من الزملاء، بل لضمان استمرارية العمل ومنع حدوث فراغ وظيفي يؤثر على مرحلة التعليم الأساسي. وأضاف: إن ما يُثار من تشويش في بعض الصفحات لا يعكس حقيقة التعميم ولا روحه.

أزمة النفايات في دمشق بين تقصير المؤسسات وغياب الوعي المجتمعي

الحرية – بشرى سمير:

تُعد مدينة دمشق واحدة من أقدم المدن المأهولة في العالم، وهـي تحمل بين أسواقها القديمة وبيوتها الأثرية تراثاً إنسانياً فريداً، ومع ذلك، تواجه هذه المدينة العريقة في السنوات الأخيرة أزمة بيئية حادة تتمثل في تراكم النفايات في شوارعها وأحيائها، ما يهدد صحة السكان ويثير تساؤلات حول أسبابها والحلول الممكنة، ورغم أن البعض يرى أن عدم وعي المواطنين يسهم في تفاقم المشكلة، فإن التقصير الواضح من الجهات المعنية يبدو العامل الأبرز في هذه الأزمة المستمرة.

نظام إدارة النفايات بين الماضي والحاضر

بيّن محمد سيروان، عضو مجلس محافظة سابق، أن مشكلة النفايات لم تظهر في دمشق فجأة، بل هي نتيجة تراكمية لسنوات من التحديات، فقبل عام ٢٠١١، كانت إدارة النفايات الصلبة مشكلة بيئية معترفاً بها في سوريا، حيث كان التعامل مع النفايات غير مناسب ويفتقر إلى الرقابة التنظيمية على الانبعاثات الصادرة عن البيئة، وكان نظام الحوكمة البيئية ضعيفاً، وقد تفاقم هذا الوضع بشكل كبير بعد عام ٢٠١١ بسبب الظروف المعقدة التي مرت بها البلاد، حيث أدى الانهيار شبه الكامل لخدمات إدارة النفايات إلى بقاء كميات كبيرة منها ملقاة في الشوارع في جميع أنحاء البلاد.

البنية التحتية القديمة

وأضـاف سيروان أنـه لا يمكن فهم استمرار الأزمـة من دون النظر إلى البنية التحتية القديمة. فقد أدى نقل محطة الترحيل من منطقة باب شرقي إلى محطة الكسوة إلى زيادة المسافة التي تقطعها آليات نقل النفايات لتتجاوز ٣٥ كم في بعض المراكز، ما أثر على كفاءة العملية برمتها. كما أن تهالك الأسطول العامل على ترحيل القمامة وعدم تحديثه أو تطويره يشكلان أحد الأسباب الجوهرية لعدم القدرة على معالجة المشكلة بشكل جذري.

وعن مظاهر التلوث وتراكم النفايات، أشار سيروان إلى أن المشكلة تتجلى بعدة أشكال تؤثر بشكل مباشر على حياة السكان: التراكم المستمر للنفايات، حيث تتكدس أكياس القمامة حول الحاويات الممتلئة في العديد من الأحياء، وأحياناً لا يتم ترحيلها إلّا بعد يومين أو أكثر، ما يشكل ما يشبه «تلة قمامة» بجانب الحاوية. وقد تحولت بعض الزوايا والساحات في الأحياء العشوائية إلى مكبات مؤقتة يستخدمها الأهالي اضطراراً.

انتشار الروائح الكريهة والحشرات، إذ تنتشر حول الحاويات روائح لا تتبدد طوال اليوم، خاصة في الصيف، ما يخلق بيئة غير صحية ويجبر السكان على إغلاق نوافذ منازلهم، كما يؤدي تراكم النفايات إلى انتشار الحشرات مثل الذباب والبرغش والصراصير بشكل مبالغ فيه.

تفاقم المشكلة في الأحياء العشوائية مثل الدويلعة والكباس وكشكول، حيث تتراكم القمامة في الشوارع الفرعية والأزقـة الضيقة التي يصعب على سيارات النظافة الوصول إليها.

وبيّن سيروان أن المشكلة كشفت عن تقصير واضح من الجهات المعنية، حيث تعاني مديرية النظافة ومعالجة النفايات الصلبة في محافظة دمشق من قلة عدد الآليات العاملة على ترحيل القمامة وتـدني جاهزيتها، إضافة إلـى نقص المعدات وعـدم انتظام جمع القمامة، خاصة في المناطق العشوائية التي لا تحظى بالخدمات البلدية المنتظمة المتوفرة في أحياء دمشق المركزية.

الجهود المبذولة للحل

ولم ينكر سيروان أن المحافظة بذلت بعض المحاولات لمعالجة المشكلة ولا تزال تبذل الجهود من خلال الحملات المكثفة في المناطق التي شهدت تراكم النفايات، ومحاولة الإسراع في إصلاح الآليات، خاصة الأعطال الخفيفة. كما عقد محافظ دمشق اجتماعاً تم خلاله التوجيه بوضع حلول إسعافية، منها تأمين آليات من الأسواق المحلية لمؤازرة آليات المديرية، وإعداد مشروع لاستئجار آليات لخدمة مدينة دمشق القديمة كونها واجهة سياحية.

دور المواطن والمسؤولية المجتمعية

وأكد سيروان أن بجانب التقصير الرسمي، يلعب سلوك بعض المواطنين دوراً في تفاقم المشكلة. فقد علقت إحدى المواطنات: «في بلدنا كل واحد يكب الزبالة على هواه، وهذا خطأ». واقترح آخر أن الحل يكون بتحديد ساعة معينة لإخراج النفايات من البيوت، وبعدها تأتي السيارة لجمعها، بحيث لا تبقى نفايات في الطرقات.

ويبدو أن غياب الثقافة البيئية والوعي المجتمعي بكيفية التعامل مع النفايات يسهم في استمرار المشكلة. فكثير من السكان يتركون أكياس القمامة في زوايا الشوارع أو قرب الجدران لعدم وجود حاويات قريبة، أو يقومون بإخراج النفايات في أوقات غير منتظمة، ما يجعل عملية جمعها بشكل منظم مهمة صعبة.

حلول مقترحة للخروج من الأزمة

للتعامل مع مشكلة النفايات في دمشق، طرح سيروان مجموعة مـن الحلول الـتي تستهدف معالجة الـجـذور الحقيقية للمشكلة، منها:

– تحسين البنية التحتية من خلال تحديث أسطول آليات ترحيل القمامة المتهالك.

– توفير حاويات كافية وتوزيعها بشكل مناسب في مختلف الأحياء، خاصة العشوائية منها.

– تعزيز الوعي المجتمعي عبر حملات توعوية للمواطنين حول أهمية وضع النفايات في الأماكن المخصصة وفي أوقات محددة، مع التوعية بأهمية الفرز من المصدر لتسهيل عملية إعادة التدوير.

– تحسين تخطيط الخدمات البلدية مع التركيز على المناطق العشوائية، وتطوير حلول مبتكرة للتعامل مع الأزقة الضيقة التي لا تستطيع شاحنات النفايات الوصول إليها.

– الاستفادة من التجارب الدولية في إدارة النفايات الصلبة، وتبني تقنيات حديثة في جمع ومعالجة النفايات، بما في ذلك إعادة التدوير وتحويل النفايات إلى طاقة.

نحو رؤية متكاملة

مشكلة النفايات في دمشق هي نتيجة تراكمية لسنوات من الإهمال والتقصير من مختلف الجهات، ورغم أن سلوكيات بعض المواطنين تسهم في استمرار المشكلة، يبقى التقصير المؤسسي هو العامل الأساسي، خاصة في ظل تهالك الآليات وعدم كفاءة النظام الحالي لإدارة النفايات. ولا يمكن فصل هذه الأزمة عن التحديات الاقتصادية والاجتماعية الأوسع التي تمر بها سوريا، ما يتطلب معالجة شاملة تبدأ بتحسين البنية التحتية وتنتهي ببناء ثقافة مجتمعية مسؤولة بيئياً.

وختم بالقول: إن دمشق، التي وصفتها المستشرقة البريطانية بريجيت كنان في كتابها «دمشق القديمة وكنوزها الدفينة» بأنها مدينة ذات بيوت تشبه القصور الخيالية، تستحق أن تحظى بنظام إدارة نفايات يتناسب مع عراقتها وتاريخها. فالتخلص من أزمة النفايات ليس مجرد مسألة تقنية، بل هو ضرورة للحفاظ على الصحة العامة، وواجب للحفاظ على إرث إنساني فريد يمتد لآلاف السنين.

623 حـادثـاً مرورياً معظمها لدراجات نارية في القنيطرة

الحرية – ممدوح عوض

كشف مـدير عـام مشفى الـجـولان الوطني الدكتور حسن محفوظ أن هناك زيادة ملحوظة في حوادث السير على أرض محافظة القنيطرة، حيث بلغ عدد الحالات ٦٢٣ حالة حادث سير مسجلة معظمها حـوادث دراجـات نارية لغاية مطلع شهر تشرين الأول.

مشيراً إلى أنه بعد رصد حالات حوادث السير منذ بداية العام الجاري لوحظ حالات ازدياد كبيرة في حوادث السير لم تكن في حجم المرحلة السابقة وخاصة مع انتشار الدراجات النارية والموتورات بكثرة، موضحاً أن حوادث السير تسبب خسائر بالأرواح أولاً، وخسائر مادية مباشرة على المصاب من جهة ثانية، وكذلك خسائر في القطاع الصحي من علاج وتكلفة مادية وأخذ وقت من عمل الأطباء داخل المشفى، وكل ذلك استنزاف للمجتمع من جهة أخرى.

مبيناً أن حـوادث السير سجلت رقماً كبيراً بالنسبة لعدد سكان محافظة القنيطرة الصغيرة نسبياً المتواجدين على أرض المحافظة، أغلبها وأخطرها حوادث الدراجات النارية.

منوهاً بأن إصابات الرأس هي أخطرها إما أن تكون مميتة أو إصابة بعاهة دائمة، مطالباً دوريـات وعناصر المرور بالتشديد على سائقي الـدراجـات الـنـارية بضرورة الالـتـزام بـوسـائـل الأمـان وارتـداء خـوذة الحماية وعـدم السرعة الـزائـدة وعملية التشبيب، مشيراً الى أنه خلال شهر تشرين الثاني الحالي فقط سجلت ٢١ حالة إصابة بحوادث دراجة نارية .

وطالب محفوظ المواطنين بضرورة الوعي والسلامة المرورية، ومراقبة الأهل لأبنائهم في سياقة الدراجات النارية لأنها تسبب خسارة اجتماعية واقتصادية .

الحرية
العدد 10 | السنة الأولى | الخميس 20 تشـرين الثاني 2025 م

تأخر صدور تسعيرته يدفع الفلاحين لبيعه للتجار..

قطاف القطن مستمر بدير الزور والمورَّد منه 2554 طناً

الحرية – عثمان الخلف

تتواصل في محافظة دير الزور عمليات قطاف محصول القطن لموسم العام الجاري 2025، في ظل عدم إقرار الجهات المعنية في وزارة الزراعة لتسعيرة الشراء، رغم مرور أكثر من شهر ونصف الشهر على بدء عملية القطاف من قبل الفلاحين. هذا التأخير يحول دون تسليم كامل الإنتاج المتوقع، وفق مصادر مديرية الزراعة، ويتيح للتجار مزاحمة محلج دير الزور على شراء المحصول بسعر منخفض، فيما سُجل حتى تاريخه توريد للمحلج تجاوز نصف الإنتاج.

البيع للتجار

كما هو الحال مع محصول الذرة الصفراء، يلجأ مزارعو دير الزور إلى بيع إنتاجهم من القطن للتجار، بدلاً من توريده للمحلج، بسبب تأخر صدور سعر الشراء من وزارة الزراعة، وما يثيره ذلك من مخاوف تتعلق باحتمال انخفاض السعر الرسمي مقارنة بتكلفة العملية الإنتاجية بمراحلها كافة، كما يشير عدد من المزارعين الذين أحجموا عن التوريد.

المزارع عبد الكريم الحمد أوضح في حديثه لـ«الحرية» أن تأخر صدور التسعيرة دفعه هو والكثير من المزارعين للبيع للتجار، لأن الدفع هنا يتم مباشرة (كاش):«اضطررت لبيع إنتاجي، فموسم القمح يحتاج إلى تمويل، وانتظار صرف فواتير القطن في حال توريده لمحلج دير الزور سيطول كالعادة، إذ لا يزال مزارعون لم يتسلموا قيم فواتير موسم العام الماضي. إن لم أبع لن أستطيع تمويل زراعة القمح. السعر المجزي يجب ألا يقل عن 10 آلاف ليرة سورية للكيلو الواحد، وهو نفس سعر الموسم الفائت».

أما المزارع الحسين فأشار إلى أن المساحة التي زرعها بالقطن تبلغ 5.5 دونمات، موضحاً تفاصيل التكلفة:

حراثة: 1.3 مليون ليرة (بمعدل 250 ألف ليرة للدونم الواحد).

السقاية: 10 ريات كلفت 1.5 مليون ليرة.

السماد: أكثر من 1.5 مليون ليرة.

عمليات «ركاش» لثلاثة أيام متتالية: أكثر من 1.3 مليون ليرة، وأضاف أن تكلفة النقل تزيد من إجمالي العملية الإنتاجية، لتصبح عملية زراعة القطن وحراثته وتسميده وريه وتشويله أكثر عبئاً مالياً.

ويؤكد المزارع علي الإسحاق الأسباب ذاتها لعزوف بعض المزارعين عن التوريد، قائلاً «من ورّدوا إنتاجهم للمحلج لديهم إمكانات مالية لتمويل زراعة القمح الذي بدئ العمل فيه. ما نستغربه هو هذا التأخير غير المبرر في إصدار تسعيرة القطن، والتي من الطبيعي أن تصدر مع بدء عملية القطاف، وأن تكون مجزية مع وجود مكافآت وحوافز تشجيعية. ليس المزارع من يُلام هنا، بل الجهات الوزارية المعنية».

التوريد مستمر

من جانبه، لم ينفِ معاون مدير الزراعة للشؤون الزراعية والوقاية بدير الزور، المهندس عبد الحميد العبد الحميد، توجه بعض المزارعين لبيع محصول القطن هذا الموسم للتجار، لكنه أكد أنّ الأكثرية قاموا بالتوريد للمحلج. وقال في تصريحه لـ«الحرية»: «بلغت المساحة المزروعة بالقطن في المناطق الواقعة تحت سلطة الحكومة السورية 2300 هكتار، والتوقعات الإنتاجية وفق تقديرات فرق المسح المختصة تصل إلى 4800 طن، وما تم توريده حتى أمس الثلاثاء هو 2554 طناً، أي أكثر من نصف الإنتاج المتوقع»

وأشار العبد الحميد إلى أن مساحات الحقول التي تم قطافها تصل إلى 2000 هكتار، فيما لا تزال عمليات القطاف جارية في المساحة المتبقية البالغة 300 هكتار. وأكد أن تأخر صدور تسعيرة الشراء عزز مخاوف المزارعين من أن تكون منخفضة، إذ لم تصدر حتى الآن، ما دفع البعض للبيع للتجار بسعر يتراوح بين 7 – 8 آلاف ليرة للكيلو، خاصة ممن يحتاجون المال لتمويل زراعة القمح. لكنه شدد على أن الأكثرية ورّدوا إنتاجهم للمحلج، متوقعاً أن تصل الكميات المسوقة إلى 3 آلاف طن بنسبة تتراوح بين 60 – 70 % من الإنتاج المتوقع، فيما تُباع البقية للتجار.

وتمنى العبد الحميد تجاوز العقبات أمام تشجيع عمليات التوريد لمؤسسات الدولة، والمتمثلة في شقين: الأول تأخر صدور التسعيرة، والثاني تأخر صرف قيم المحصول، إذ لم يُصرف من قيم فواتير الموسم الماضي سوى 40 %.

فيما تبقى 60 % لم تُصرف بعد. وأكد أن أغلبية المزارعين الذين ورّدوا محصولهم يتمنون إقرار سعر شراء عادلاً مقارنة بالموسم الماضي

بهدف خلق فرص عمل..

توزيع 600 رأس غنم لمربين في عندان وحيان شمالي حلب

الحرية – مصطفى الرستم:

سلمت مديرية الزراعة في حلب، بالتعاون مع منظمة الهلال الأحمر العربي السوري، وبالشراكة مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر، مئات الأغنام لمربين في ريف حلب الشمالي، وذلك بغية مساعدة العائلات العائدة والقاطنة في قراها، ممن لديهم خبرة في تربية المواشي، على استعادة أصولهم المتعلقة بالثروة الحيوانية وتحسين أمنهم الغذائي.

وأوضح رئيس دائرة الزراعة في سمعان، المهندس عبد الرزاق طالب، لـ«الحرية» أنه تم توزيع المواشي على المزارعين في بلدتي عندان وحيان شمال حلب، مشيراً إلى أنّ اختيار أسماء المستفيدين جرى عبر لجان مجتمعية في البلدتين، تلته مطابقة المعايير من قبل المنظمة الداعمة، ومن ثم توزيع مدخلات الحصص لكل مستفيد من المنحة، عبر توفير رؤوس الأغنام وأعلاف لها، إضافة إلى حقيبة بيطرية مقدمة من المنظمة المانحة.

من جهته، بيّن رئيس دائرة الصحة الحيوانية في مديرية زراعة حلب، الدكتور حسين الجدوع، أهمية المشروع الذي يهدف إلى تمكين الأسر وتحقيق الاكتفاء الذاتي لها، وتوفير مردود للعائلات المحتاجة، مشيراً إلى الإشراف على توزيع الأغنام وفحصها ضد الأمراض السارية، مؤكداً كذلك أهمية المبادرة من جهة كونها تدعم المربين وتخلق فرص عمل.

وجرى التوزيع على 600 مستفيد في كل من حيان وعندان بالتساوي، حيث حصلت كل عائلة مستفيدة على 6 رؤوس من الغنم و900 كيلوغرام من الأعلاف، إلى جانب متابعة بيطرية لضمان استدامة الإنتاج، وذلك بدعم من اللجنة الدولية للصليب الأحمر.

أسعار السكر مستقرة والإنتاج المحلي لا يكفي

الحرية - علام العبد

تشهد أسعار السكر في السوق السورية أستقراراً ملحوظاً، حيث وصل سعر الطن لأدنى مستوى له، بعد أن كان يشهد ارتفاعات مستمرة خلال العام الفائت.

الصناعي مروان نوح قال لـ "الحرية" إن صناعة السكر في سوريا واجهت تحديات كبيرة بسبب الحرب التي عاشتها على مدى 14 عاماً، ما أدى إلى توقف معظم المعامل وتراجع إنتاج الشوندر السكري بشكل كبير، ما أثر على الأمن الغذائي، ورغم وجود محاولات لإعادة تشغيل بعض المعامل مثل تل سلحب وتقديم حوافز للمزارعين، فإن الإنتاج المحلي ما زال بعيداً عن تلبية الاستهلاك الكبير، حيث تشهد السوق المحلية حركة استيراد بقصد توفير مادة السكر التي طرأ على سعرها انخفاض ملحوظ.

ماهر محمود زغيب صاحب متجر في منطقة القلمون أوضح لـ "الحرية" أن هناك استقراراً في أسعار السكر حيث يقدر سعر العبوة ذات الوزن 50 كغ بـ 30

دولاراً أي ما يعادل 330.000 ليرة سورية.

وقال زغيب إن أسباب تراجع أسعار السكر تعود إلى كثرة الموردين الذين يقومون بالاستيراد بعد أن كانت عملية الاستيراد محصورة بشخصيات معينة أيام النظام البائد.

وأشار زغيب إلى أن أغلب الكميات الموجودة في الأسواق مستوردة بسبب عدم كفاية الإنتاج المحلي، لافتاً إلى أن مادة السكر من المواد الأولية الضرورية في الصناعات الغذائية، ما ينعكس إيجاباً على منافسة المنتجات المحلية.

يشار إلى أن صناعة السكر في سورية تأسست من الشوندر السكري عام 1948 وأقيم معمل للسكر في مدينة حمص بطاقة 1200 طن من الشوندر السكري وتكرير 300 طن من السكر الخام (الأحمر) يومياً، وبعد ذلك بدأ التوسع في زراعة الشوندر السكري، وقد نجحت زراعة هذا المحصول في محافظة حمص وحماة والحسكة وريف دمشق.

وأنشئ معمل سكر عدرا في محافظة ريف دمشق عام 1958 بطاقة 650 طن شوندر سكري، وتكرير 170طناً من السكر الخام يومياً، وتلاه معمل جسر الشغور (عام 1965) بطاقة 2000 طن من الشوندر وتكرير 300 طن من السكر الخام يومياً.

وفي عام 1975، وبعد إحداث المؤسسة العامة للسكر بوشر بإقامة أربعة معامل جديدة للسكر (طاقة كل منها 4000 طن من الشوندر السكري يومياً) في دير الزور والرقة ومسكنة وتل سحلب، وضعت في الاستثمار تدريجياً بدءاً من عام 1981.

«الزراعة الذكية» أسلوب مهم في تحضير الأراضي للشتاء والتسميد الصحيح لتحقيق إنتاجية مثالية

الحرية – سناء عبد الرحمن

تتطلب الزراعة الناجحة خطوات مدروسة تبدأ بتحضير الأرض بعناية وتوفير التسميد المناسب في كل مرحلة من مراحل نمو النبات، ومع قدوم فصل الشتاء، تزداد أهمية هذه العمليات لضمان نمو سليم للمحاصيل في ظل الظروف المناخية السائدة ،بالتسميد السليم وتحضير التربة وزيادة خصوبتها.

في هذا السياق، يقدم الخبير الزراعي درغام قنزوق رؤيته المتكاملة حول كيفية تجهيز الأرض للزراعة الشتوية وتطبيق التسميد بطرق علمية تهدف إلى تعزيز الإنتاج الزراعي.

تحضير الأرض

يوضح قنزوق، يبدأ نجاح أي موسم زراعي بتحضير الأرض بشكل جيد. يشمل ذلك استخدام تقنيات الفلاحة المختلفة لتحسين خصائص التربة.

يتم تحضير الأرض باستخدام الفلاحات العميقة مثل "السكة"، التي تهدف إلى تفكيك الطبقات القاسية من التربة، ما يسمح للجذور بالانتشار بسهولة. أما الفلاحات السطحية مثل "الكلفاتور" أو "المسلفة"، فتساعد على تنعيم التربة وزيادة تماسكها، ما يعزز قدرة التربة على الاحتفاظ بالماء وتوزيع العناصر الغذائية بشكل متساوٍ.

ولا يقتصر هذا التحضير على تحسين التربة فحسب،بل يساهم أيضاً في جعلها بيئة ملائمة لنمو الجذور، ما يساعد على زيادة قدرة النبات على مقاومة الأمراض والظروف البيئية القاسية.

التسميد مفتاح النمو والإنتاج

يؤكد قنزوق أن التسميد يعد العامل الأساس الذي يحدد مدى نجاح الزراعة وجودتها، يحتاج كل نبات إلى مزيج من العناصر الغذائية المختلفة وفقاً لاحتياجاته في كل مرحلة من مراحل نموه. وتتمثل العناصر الغذائية في ثلاثة أنواع رئيسية:

العناصر الكبرى مثل الآزوت (N)، الفوسفور (P)، والبوتاسيوم (K)، التي يحتاجها النبات بكميات كبيرة لدعم نموه الخضري وتعزيز مقاومته للأمراض.

والعناصر الوسطى مثل الكبريت (S)، الكالسيوم (Ca)، والمغنيزيوم (Mg)، التي تساهم في تحسين تكوين الجذور وتعزيز نمو الأنسجة الخضرية.

والعناصر الصغرى مثل الحديد والزنك والنحاس، وهي ضرورية بكميات ضئيلة ولكن لها تأثير كبير في دعم العمليات الحيوية داخل النبات.

قبل الزراعة الشتوية، ينصح قنزوق بإضافة الأسمدة الفوسفورية والبوتاسية مثل سوبر فوسفات ثلاثي أو سماد داب أو سماد NPK المركب. تساهم هذه الأسمدة في تحسين خصوبة التربة وتوفير العناصر الأساسية التي يحتاجها النبات من بداية الزراعة.

بعد الإنبات، يأتي دور الآزوت، حيث يُضاف سماد الوريا 46 أو نترات الأمونيوم لتشجيع النمو الخضري. بالإضافة إلى ذلك، يتم رش العناصر الصغرى على الأوراق إذا ظهرت علامات نقص، ما يضمن توازنًا غذائيًا جيدًا للنباتات طوال فترة النمو.

التسميد المتخصص

و يُنصح في الزراعة الشتوية اتباع جدول زمني دقيق للتسميد يتماشى مع احتياجات النبات حسب الموسم وعمره. في نهاية الخريف وبداية الشتاء، يركز على إضافة سماد الفوسفور لتعزيز نمو الجذور في الظروف الباردة. يمكن أيضاً إضافة سماد بلدي متخمر لتحسين خصوبة التربة وزيادة قدرتها على الاحتفاظ بالعناصر الغذائية.

مع بداية الربيع، يصبح سماد الآزوت هو الأساس لتشجيع النمو الخضري للنباتات. أما في الصيف، فيتم التركيز على سماد البوتاسيوم لتعزيز جودة الثمار وزيادة مقاومة النبات للأمراض. وفي حالات نقص العناصر، يُفضل استخدام الرش الورقي بالعناصر الصغرى والكبرى، مع مراعاة أن هذا النوع من التسميد يتطلب معرفة وخبرة دقيقة للتأكد من احتياجات النبات الفعلية.

السماد الحيوي

يشير قنزوق إلى أن السماد الحيوي يعد من الابتكارات الحديثة التي تُحدث فارقاً كبيراً في تحسين خصوبة التربة وزيادة إنتاجية المحاصيل. يعتمد هذا السماد على كائنات حية مثل البكتيريا والفطريات والطحالب، التي تعمل على تحويل المواد العضوية في التربة إلى عناصر غذائية يمكن للنبات امتصاصها بسهولة.

ورغم إن استخدام السماد الحيوي لايزال في مرحلة التجربة، فإن التوقعات تشير إلى أن له دوراً هاماً في تحسين استدامة الزراعة وزيادة إنتاجيتها في المستقبل.

الحرية
العدد 10 | السنة الأولى | الخميس 20 تشـرين الثاني 2025 م

إنتاج العسل لم يصل لربع الكميات المتوقعة.. ومقترحات لتدريب النحالين للتعامل مع تداعيات التغيرات المناخية

الحرية – ميليا اسبر

يمتاز العسل السوري بجودته العالية وتفرده، فهو من أرقى أنواع الأعسال في المنطقة نظراً لتنوع الغطاء النباتي المتميز في بلادنا، ما ينعكس هذا الأمر إيجاباً على تعدد أنـواع الأعسال و تميزها حسب ما قاله رئيس فرع سوريا في اتحاد النحالين العرب أحمد وليد قاسو في تصريح لـ" الحرية".

ربع الكمية المتوقعة

وبين قاسو أنه لا يوجد إحصائيات دقيقة عن كمية إنتاج العسل هذا العام، ولكن مقارنة بالأعوام السابقة لم يصل الإنتاج إلى ربع الكمية المتوقعة وذلك بسبب تأثر النحل بالتغير المناخي المرافق لفترات الإزهار، وأيضاً انحسار كميات المزروعات نتيجة قلة الأمطار وعوامل عدة لها علاقة ببقاء كل من مربي النحل هذا الموسم بمكانه وقلة التجوال بين المراعي.

خبرات عالية

قاسو أوضح أن سوريا تمتلك خبرات على مستوى عالٍ من المهنية قادرة على أن تكون في المراتب الأولى في المنطقة وتمتلك بيئة خصبة تجعل من أعسالنا تضاهي أعسال المنطقة في الجودة، وكميات قادرة على الاكتفاء الذاتي، وأيضاً الانتقال الى الأسـواق الخارجية، ولكن قلة الدعم لمربي النحل و المعوقات المناخية التي تعرضوا لها، إضافة إلى الاستخدام العشوائي للمبيدات أدت الى تراجع الإنتاج، و كـذلك ضعف القدرة الشرائية لدى لمستهلك أثرت سلباً على أسعار العسل، منوهاً بأن كل تلك الأسباب كان لها تأثيرها على الإنتاج.

إجراءات لتحسين واقع تربية النحل

قاسو شدد على ضرورة اتخاذ إجـراءات لتحسين واقع تربية النحل في سوريا أهمها التعاون بين الجهات الفاعلة على الأرض و مربي النحل و المزارعين للحد من الاستخدام العشوائي للمبيدات و الذي يزيد من صعوبة المعوقات و يعقدها، إضافة إلى ضرورة ضبط استيراد كل أنواع الأعسال ولو لمدة موسمين لكي يستطيع مربو النحل الوقوف في وجه هذا التيار الجارف من السوق المفتوحة، لافتاً إلى أن مشاريع تربية النحل صغيرة و متناهية الصغر في بلادنا لذلك هم غير قادرون على مجابهة هذا السوق المفتوح و الذي لا يمتلك منافسة شريفة في كثير من التفاصيل، مؤكداً أن ترك سوق الأعسال سوف ينهي قطاع تربية النحل في سوريا والذي بدوره سوف يؤثر على القطاع الزراعي بدوره بشكل كبير جداً، حيث يعتبر النحل و هذا ما تدعو اليه كل دول العالم أنه الداعم الأول للقطاع الزراعي، وزيادة الإنتاج نظراً لعمليات التلقيح التي يقوم بها النحل، إضافة إلى ذلك فإن مربي النحل بحاجة إلى دعم علمي ومعرفي وهو موضوع هام جداً و خاصة للمبتدئين منّ النحالة.

1500 طن انخفاض بكمية الإنتاج

بـدوره النحّال والخبير الزراعي المهندس عبد الرحمن قرنفلة أشـار إلى تراجع الإنتاج بسبب التغيرات المناخية والجفاف الذي سيطر على سوريا العام الحالي فقد كان له تأثيراً سلبياً على النحل وإنتاجه من العسل حيث تشير التقديرات إلى انخفاض الإنتاج الى حـدود 1500 طن من العسل بتراجع حوالي 4500 طن قبل عام 2010

الحفاظ على مهنة تربية النحل

ولفت قرنفلة إلى أهمية الحفاظ على تربية النحل من خلال اتخاذ الاستعدادات اللازمة لمواجهة تغيرات المناخ ودراسة درجة تأقلم كل من سلالات النحل المربأة ضمن البلد والتوصل إلى اعتماد السلالة الأكثر قدرة على التكيف مع تلك التغيرات، كـذلك لابد من تدريب النحالين وتوعيتهم وزيادة قدراتهم الفنية للتعامل مع تداعيات التغيرات المناخية، من هنا لابدّ من تنفيذ الاحتياطات اللازمة لمنع الممارسات غير الرشيدة في استخدام المبيدات الزراعية وتوعية الفلاحين والمزارعين لمخاطرها على النحل وعلى التوازن الحيوي بشكل عام، منوهاً بضرورة تقديم بعض الدعم لأسعار مستلزمات تربية النحل ومواد التعبئة والتغليف الخاصة بمنتجات خلية النحل وإيجاد ثقافة جديدة لدى النحالين تساعدهم على تحقيق قيمة مضافة لمنتجاتهم بحيث تساعد في الوصول الى منتجات قادرة على النفاذ إلى الأسواق الخارجية.

وبين قرنفلة أن كل أنواع العسل في سوريا مهمة وجيدة ولكن تفضيلات المستهلكين تختلف، وكذلك الغاية التي يتم استخدام العسل لأجلها، فمن المعروف أن هناك تطابقاً في الخصائص العلاجية لكل من النبات والعسل الذي تم صنعه من قبل النحل من رحيق ذلك النبات، وختم بالقول يوجد عدد كبير من الأعسال تبعاً لتعدد المراعي الطبيعية والمحاصيل والأشجار المزروعة التي يرتادها النحل منها عسل اللوزيات وعسل الحمضيات و حبة البركة وعسل اليانسون و الكزبرة و القبار وعسل الكينا الجيجان و الزلوع وعسل الأشواك البرية والعسل الجبلي وغيرها من الأعسال.

دراسة ميدانية بالتعاون مع «فاو» لتقييم الواقعين الزراعي والحيواني بريف دير الزور

الحرية – عثمان الخلف

تُجري مديرية دعم الإنتاج الزراعي في دير الـزور، بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة «فـاو»، ولليوم الثاني، دراسـة ميدانية بهدف تقييم الواقعين الزراعي والحيواني في ريف دير الزور الشرقي.

وأكد مدير الزراعة الدكتور علي العلوش في تصريح لـ«الحرية» أن الـدراسـة ركـزت على فهم احتياجات الأهالي وتحديد أبرز التحديات التي تواجه الفلاحين ومربي الثروة الحيوانية، وشملت مدينة موحسن، وبلدات البوليل والبوعمرو والمريعية، مشيراً إلى أنها تضمنت رصد أوضاع الثروة الحيوانية من حيث أعدادها وأنواعها والمشكلات الصحية التي تواجهها، ووضع الأعلاف وأسعارها، إلى جانب تقييم الواقع الزراعي النباتي من خلال دراسة المحاصيل وكفاءة أنظمة الري ومدى استخدام التقنيات الزراعية الحديثة، موضحاً أن فريق العمل أجرى تحليلاً للنمط الغذائي للسكان وارتباطه بالظروف الاقتصادية والمعيشية.

ولفت العلوش إلى أن هذه الجهود الميدانية تسعى إلى وضع حلول مستدامة تسهم في تحسين الإنتاج الزراعي ودعم البيئة الريفية في المنطقة، بما ينعكس إيجاباً على حياة السكان ويعزز استدامة الموارد الطبيعية.

وفي السياق، كان رئيس برنامج التحسين الوراثي من المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة (أكساد) الدكتور لطفي موسى، قد جال برفقة رئيس دائرة الصحة والإنتاج الحيواني الدكتور محمد حيدر، على عددٍ من المواقع الزراعية في ريف المحافظة، وذلك منتصف شهر أيلول الفائت، وشملت الجولة الأرض الزراعية التابعة لمبقرة دير الزور في قرية الجفرة، بالإضافة إلى معمل الألبان في بلدة البوليل بريف دير الزور الشرقي. وهدفت الجولة إلى تقييم واقع الثروة الحيوانية في المحافظة، وجمع البيانات اللازمة لدراسة مشروع متكامل يهدف إلى تطوير القطاع الزراعي وتعزيز الإنتاج الحيواني، وإدخـال برامج التحسين الوراثي وتطوير سلالات إنتاجية تلبي احتياجات المربين وتزيد من كفاءة الإنتاج.

تأمينات ريف دمشق تتخذ اجراءات لتذليل الصعوبات أمام المراجعين وتسريع إنجاز العمل

الحرية – دينا عبد

أكدت مديرة فرع التأمينات الاجتماعية بريف دمشق نـدوه حسن تركي أن الفرع نفذ منذ بداية تحرير سوريا ولغاية تاريخه العديد مـن الأعـمـال الهامة التي تصب بمصلحة المواطنين. وبمقدمة تلك الأعمال، تم صرف معاشات الحسكة والقامشلي من قبل فـرع ريـف دمشق، بسبب توقف الفرعين عن العمل من تاريخ التحرير.

وفـي شهر آب مـن عـام 2025 تم الربط مع فرعي الحسكة والقامشلي عـن طـريـق التحكم عـن بـعـد، وذلـك لتخفيف أعـبـاء ومشقة السفر على المتقاعدين لتحريك معاشاتهم التي تم إيقافها ببداية التحرير.

وبينت تركي في تصريح لـ"الحرية" أنه تم تشكيل لجنة مطابقة مع جهات القطاع العام ذات الطابع الاقتصادي والبـلـديات، كـذلـك تـم تشكيل لجنة لتحصيل أمـوال المؤسسة من جهات القطاع العام، كما تم تشكيل لجنة لأصـحـاب العمل ذات القطاع الخاص لتقسيط الديون المترتبة عليهم استناداً للقرار الوزاري رقم(849).

وكذلك تم إصدار تعميم تضمن أنه في حال طلب العامل تصفية مستحقاته وتبين فقدان الاستمارة (1) و (4) يتم طباعة كشف حاسوبي واعتمادها من مدير الفرع بدلاً من توقيع الاستمارات من صاحب العمل، وفي حال تسجيل العامل بـمـوجـب نـشـرة تفتيش يـتـم تنظيم الاستمارة رقـم ١ واعتمادها من مدير الفرع دون الحاجة لتوقيعها وختمها من صاحب العمل من أجل السرعة في إنجاز الملف للمؤمن عليه وتذليل الصعوبات في حال عدم وجود صاحب العمل.

إضافة لذلك، وبحسب تركي، فقد تم قبول الوكالات العامة ووكالة إدارة الأعمال علماً أن الوكالة أصبحت تحرك لمدة ثلاثة سـنـوات، كما تم إحـداث برنامج حاسبة المعاشات الذي يوفر السرعة في الانجاز والدقة في العمل، حيث يتم بموجبه إجراء كافة الحسابات بشكل حاسوبي.

ونوهت تركي بإعادة تفعيل دائرة التفتيش والإرشـاد التأميني وتزويدها بـعـدد مـن الـمـراقـبـيـن والمفتشين والقيام بجولات توعوية مشتركة مع مديرية العمل واتحاد العمال وتوعية أصحاب العمل والعمال بمزايا الاشتراك بالتأمينات الاجتماعية دون تنظيم ضبوط مخالفة خلال هذه الفترة.

ومـن الأعـمـال التي قـام بها الفرع أيـضـاً، أشـارت تـركـي إلـى أنـه تـم ضبط قاعدة البيانات من خلال تصحيح الأخطاء المتراكمة في معاشات المتقاعدين من خـلال تصحيح بيانات قد تراكمت خلال فترة زمنية طويلة وقـد شمل الضبط معاشات لأشخاص معمرين في السن تجهل المؤسسة فيما إذا كانوا على قيد الحياة أو فارقوها من خلال تجديد بياناتهم، كما تم العمل على تصحيح فترة سماح صرف المعاشات التي تمتد حركة صرفها لأعوام طويلة جداً وقد تم ذلك من خلال إيقافها وتجديد بياناتها.

ولفتت تـركـي إلـى أن الـفـرع عمل على تبسيط الإجـراءات وتذليلها أمام المراجعين من خلال فتح النافذة الواحدة، إضـافـة إلـى فتح الـمـعـاش لـمـدة ثلاث سنوات بعد مراجعة صاحب العلاقة.

انتهاء أعمال استبدال عقدة مياه ميسلون في حلب

الحرية – أنطوان بصمه جي

أنهت المؤسسة العامة لمياه الشرب في مدينة حلب أعمال استبدال عقدة ميسلون الحيوية، والتي تعد من أهم نقاط الربط في شبكة التوزيع، إذ تغذي أحياء وسط المدينة والمناطق المحيطة بها.

وأوضـح مدير المكتب الصحفي لمؤسسة مياه الشرب بحلب ثائر عبيد في تصريحه لـ "الحرية" أن أعمال الاستبدال كانت بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، وشملت الأعمال تركيب سكرين بقطر 600 مم مع الإكسسوارات اللازمة.

وأضاف عبيد أن الأعمال الميدانية استمرت لمدة 72 ساعة متواصلة دون توقف، ضمن خطة الاستبدالات المفصلية التي تنفذها المؤسسة في مدينة حلب خلال عام 2025 بهدف تعزيز موثوقية الشبكة وتحسين كفاءة ضخ المياه.

المنطقة الصناعية في بانياس تعاني نقصاً في الخدمات

الحرية – ثناء عليان

تعاني المنطقة الصناعية في بانياس كغيرها من المناطق الصناعية الموجودة فـي محافظة طـرطـوس مـن نقص في الخدمات الضرورية ومن تراكم القمامة والردميات وعدم ترحيلها بشكل منظم.

معاناة الحرفيين

وفـي جولة لـ"الـحـريـة" لـلاطـلاع على الواقع الخدمي للمنطقة الصناعية في مدينة بانياس التقينا عـدداً من الحرفيين الذين تحدثوا عن معاناتهم الحقيقية من تراكم القمامة وتأثيرها على عملهم، لـعـدم وجـود حـاويـات داخـل المنطقة الصناعية وعـمـال للنظافة، إضـافـة إلى انعدام وجود شبكة هاتف أرضي وإنترنت للتواصل مع العالم الخارجي.

وأكـدوا سوء الطرقات في المنطقة الصناعية والتي تشكل معاناة حقيقية لهم، كما أن الصرف الصحي والمطري غير صالحين للاستعمال، لافتين إلـى أن المنطقة الصناعية في بانياس مستثمرة ومرخصة إدارياً بشكل كامل.

عضو اتحاد الحرفيين في طرطوس والمسؤول عن المناطق الصناعية منذر رمـضـان أكـد لـ "الـحـريـة " مـا تـحـدث به الحرفيون من معاناة، وبيّن أنه تم إحداث المنطقة الصناعية في بانياس عام ٢٠٠٩ وتبلغ مساحتها ١٣ هـكـتـاراً تضم ٣٤٥ مقسماً حرفياً وصناعياً وتجارياً، استمر العمل لتجهيز البنى التحتية فيها ما يقارب التسع سنوات، حيث تم تخصيص كافة مقاسمها وأصبحت مستثمرة بنسبة كبيرة.

مشاكل خدمية

ولفت رمضان إلى أن شاغلي المنطقة الصناعية فـي بانياس عـانـوا فـي الفترة الماضية مـن انقطاع الكهرباء لفترات طويلة ما أثر على أعمالهم، ولكن تم حل هذه المشكلة بعد تزويدها بخط ساخن على مدار الساعة.

وأشـار إلـى وجـود بـعـض المشاكل الخدمية التي تحتاج للمتابعة كالطريق المؤدي إلى المنطقة الصناعية، إذ إن الطريق يحتاج إلى قميص اسفلتي جديد، كما إن الطريق المتصل مع الأوتوستراد يحتاج إلى تعبيد، مؤكداً ضرورة وضع حارس من قبل مديرية الخطوط الحديدية لتأمين حماية المواطنين عند مرور القطار من المكان.

وأكـد أن الـجـزر الـوسـطـيـة والـصـرف الصحي والمطري وشبكة المياه تحتاج للمتابعة والصيانة بشكل دائـم بسبب الأعطال المتكررة، كما يجب تزويد المنطقة الصناعية بشبكة هاتف أرضي وإنترنت وهذا الأمر أصبح تنفيذه من الضروريات.

وذكر رمضان، أنه تم تعديل نظام ضابطة البناء قبل التنفيذ والترخيص، وذلك من خلال نقل تجربة المنطقة الصناعية بطرطوس، وتـم تحويل البناء إلـى طابقي وخاصة أن المقاسم فيها محدودة المساحة، منوهاً بـأن التعديلات التي تمت ساهمت بتطوير وتحديث إضافي وفتح آفاق للتوسع بالعمل واستيعاب أيدٍ عاملة إضافية .

إتاحة الفرصة للشباب

ولفت رمضان إلى أنه كان من المقرر اسـتـمـلاك مـوقـع جـغـرافـي مـتـاخـم للمنطقة الصناعية بمساحة تـقـارب الـ ٨٥ دونـمـاً، ليتمكن الحرفيون الذين لم يحالفهم الحظ في الحصول على مقسم من الاكتتاب على مقسم في التوسع، وإتاحة الفرصة لجيل الشباب ممن امتهنوا حرفة أو صناعة وينتظرون فرصتهم لبناء منشأتهم الخاصة بهم وهذا حق لهم، لذلك –يضيف رمضان– نأمل أن يتم هذا التوسع في القريب العاجل.

وختم رمضان بالقول: نحن نؤيد إحداث مناطق صناعية وحرفية تستوعب كافة الحرف والصناعات، كونها تساهم في نهضة الاقتصاد العام والخاص، على أن يتم اختيار مواقع ملائمة وقابلة للتوسع المستقبلي لنضمن استيعاب جيل الشباب من الحرفيين والصناعيين المنتجين بكافة شرائحهم، لذلك علينا إن نعمل ما بوسعنا لتأمين حياة كريمة للأجيال المستقبلية لينعموا بحياة كريمة في وطنهم الأم سوريا.

الحرية
العدد 10 | السنة الأولى | الخميس 20 تشـرين الثاني 2025 م

إصلاح جهاز الطبقي المحوري في مشفى ابن رشد بحلب

الحرية – أنطوان بصمه جي

بعد توقف استمر لأشهر متتالية، عاد جهاز التصوير الطبقي المحوري متعدد الشرائح للعمل من جديد في مشفى ابن رشد بمدينة حلب، في خطوة من شأنها أن تخفف عبئاً كبيراً عن كاهل المرضى، وتعزز بشكل ملحوظ سرعة ودقة التشخيص، ما يغنيهم عن عناء الانتظار الطويل أو اللجوء إلى مشافي القطاع الخاص الذي ترافقه التكاليف الباهظة.

وأوضح الدكتور حسن رحّال اختصاصي التشخيص الشعاعي في المشفى أن الجهاز الحيوي يخدم ما يقارب ٢٥ مريضاً يومياً، مع التركيز على الفئتين الأكثر احتياجاً وهما مصابو الحوادث ومرضى الأورام. وأكد الدكتور رحّال في تصريح خاص لـ"الحرية" أن إعادة تشغيل جهاز الطبقي المحوري أنهت أزمة كبيرة شهدتها المدينة، خاصة في ظل تعطل أجهزة مماثلة في عدد من المشافي الأخرى، مما كان يضطر المرضى إلى البحث عن بدائل شاقة ومكلفة.

من جهتهم،أكد فنيو الأشعة في المشفى أن عودة الجهاز للخدمة، خففت الضغط الكبير الذي كانوا يعانون منه، وساهمت في تقليل التكاليف الإضافية التي كانت تتحملها عائلات المرضى لنقلهم أو لإجراء الفحوصات في مراكز خاصة.

اتصالات طرطوس تنجز خطتها الخدمية.. وسرقة الشبكات أبرز التحديات

الحرية– ثناء عليان

يسعى فرع اتصالات طرطوس للحفاظ على جودة الشبكة واستمراريتها، في ظل التوسع المستمر في خدمات الاتصالات والضغوط المتزايدة على البنية التحتية. مسؤول اتصالات الساحل عبد القادر اليوسف أكد لـ«الحرية» أن فرع اتصالات طرطوس يواصل تنفيذ خطته الخدمية لهذا العام بوتيرة متقدمة، حيث تجاوزت نسبة تنفيذ خطة تركيب البوابات المئة في المئة، مع استمرار العمل على تلبية احتياجات المشتركين في مختلف مناطق المحافظة، إضافة إلى إدراج أعمال جديدة خارج الخطة تمهيداً لمشروعات مقبلة.

أوضح اليوسف أن أضرار العاصفة الأخيرة التي ضربت عدداً من مناطق طرطوس كانت محدودة للغاية على قطاع الاتصالات، واقتصرت على بعض الانجرافات التي أصابت الكوابل الأرضية النحاسية والضوئية، إضافة إلى تأثير الصواعق على بعض الكابلات، مؤكداً أنّ الفرق الفنية عملت على معالجتها فوراً.

وعن الشكاوى المتداولة عن ضعف الإنترنت في مدينة بانياس، بيّن اليوسف أنّ الواقع العام للشبكة جيد، وأن حالات الضعف والانقطاع التي يُبلّغ عنها بعض المشتركين تُعد فردية وتُتابع عبر تسجيل شكوى على الرقم 100، حيث تُوثّق وتُعالج من قبل الفرق المختصة. وأضاف أن البطء الذي شهدته محافظات الساحل وحلب وحمص وحماة الأسبوع الماضي كان نتيجة قطع كبل ضوئي على طريق دمشق – حمص، ما أدى إلى انخفاض الحزمة للنصف مدة ثلاثة أيام قبل عودة الخدمة إلى وضعها الطبيعي.

قيد الدراسة

وفيما يتعلق بالمنطقة الصناعية في بانياس، أكد اليوسف أن المنطقة تحتاج بالفعل إلى توسعة في الشبكة النحاسية ومد كوابل جديدة تتناسب مع حجم الطلب المتزايد، مشيراً إلى أن هذا الموضوع قيد الدراسة حالياً لدى الفرع تمهيداً لتنفيذه.

سرقات بمليارات الليرات

وعن السرقات التي تتعرض لها شبكة الاتصالات، نوه اليوسف بأنها تُشكّل تحدياً كبيراً ينعكس مباشرة على المشتركين وعلى عمل الشركة، إذ تؤدي سرقة الكابلات إلى حرمان المشتركين من خدمات الإنترنت وتتسبب بخسائر مالية كبيرة لتأمين مواد بديلة وإعادة الخدمة، إلى جانب الجهود المرهقة للورشات الفنية. ولفت إلى أن أطوال الكابلات المسروقة بلغت عشرات آلاف الأمتار بقيمة تُقدَّر بمليارات الليرات، مؤكداً وجود تنسيق مستمر مع الجهات الأمنية والمدنية والمجتمع المحلي للحد من هذه التعديات. كما أشار إلى سرقة بطاريات التجهيزات في بعض المواقع الخارجية، وانقطاع التيار الكهربائي الذي يعوق أعمال الصيانة للوحدات الضوئية، وارتفاع تكاليف تشغيل المحركات ومستلزماتها، ما يفرض تحديات إضافية تتطلب جهوداً مستمرة للحفاظ على استقرار الخدمة وجودتها.

ارتفاع رسوم الاتصالات والتقنيات ..

يقوض جهود جودة التحصيل العلمي

الحرية – منال الشرع

أكد الخبير الاقتصادي فاخر القربي أن قرار رفع رسوم الاتصالات والتقنيات يمكن أن يحمل في طياته آثاراً سلبية ومباشرة على قطاع التعليم، وتقويض جهود التحصيل العلمي وتطوير المهارات الأكاديمية للطلاب، وقد يقلل من قدرة شريحة واسعة من الطلاب على الوصول إلى الأدوات التعليمية والتقنيات الحديثة، ما يحد من فرص التعلم المتقدم والتفاعلي وقد يؤدي إلى اتساع الفجوة التعليمية.

ويشير القربي بحديثه لـ"الحرية" إلى أن التأثيرات السلبية لرفع الرسوم على التحصيل العلمي تتجسد في عدة نقاط حاسمة:

1. انخفاض إمكانية الوصول إلى التقنيات: إذ يرى القربي أن ارتفاع الرسوم يحد من قدرة الطلاب، ولا سيما ذوي الدخل المنخفض، على استخدام الأدوات التكنولوجية الحديثة التي تُعد أساسية لتسهيل عملية التعلم، ويشمل ذلك الأجهزة اللوحية، والحواسيب، والبرامج التعليمية المتخصصة، والمواقع التعليمية التفاعلية، وهذا التقييد المادي يحرم الطلاب من أدوات ضرورية للتكيف مع متطلبات التعليم الحديث.

2. الحد من التعلم التفاعلي : يُشدد الخبير على أن التعلم التفاعلي يعتمد بشكل كبير على التكنولوجيا، حيث تسمح التطبيقات والأدوات الرقمية بدمج التفاعل النشط مع المحتوى التعليمي، ما يرفع من مستوى استيعاب الطلاب ومشاركتهم، فإعاقة الوصول إلى هذه الأدوات يعني التراجع عن أساليب التعليم الحديثة والعودة إلى الطرق التقليدية الأقل كفاءة.

3. تقليل الدافعية والمشاركة الطلابية يشير القربي إلى عامل نفسي واجتماعي مهم، وهو انخفاض دافعية الطلاب عندما لا يتمكن الطلاب من الوصول إلى الأدوات التكنولوجية المتاحة لزملائهم، قد يشعرون بالإحباط وتقل دافعيتهم للمشاركة الفعالة في الأنشطة التعليمية، الأمر الذي يؤثر بشكل مباشر وسلبي في أدائهم الأكاديمي ونتائجهم النهائية.

4. اتساع الفجوة التعليمية: واعتبر القربي أن رفع الرسوم على التقنيات والاتصالات قد يؤدي إلى اتساع الفجوة بين الطلاب، هذا الإجراء يوجد فوارق حادة بين الطلاب القادرين مادياً على توفير وسائل الوصول إلى التقنيات، والذين لا يستطيعون ذلك. ينتج عن هذا بيئة تعليمية غير متكافئة تخل بمبدأ تكافؤ الفرص في التعليم.

5. التأثير على مهارات الطلبة الأساسية

ويخلص القربي إلى أن التأثير يتجاوز مجرد الوصول للمعلومات ليطال تطوير المهارات الأساسية للطلاب، إذ يكتسب الطلاب مهارات التفكير النقدي وحل المشكلات بطرق حديثة من خلال الاستخدام المكثف للتكنولوجيا، وعند حرمانهم من الوصول إليها، تتأثر قدرتهم على تطوير هذه المهارات.

عائق تنموي

إن الآثار المتعددة لرفع رسوم الاتصالات والتقنيات، لا تقتصر على الجانب الاقتصادي البحت لقطاع الاتصالات، بل تمتد لتشكل عائقاً تنموياً أمام قطاع التعليم الذي يُعد أساس بناء المستقبل. إن الحد من فرص التعلم المتقدم والتفاعلي وتقليل دافعية الطلاب يؤدي إلى نتائج عكسية على مستوى التنمية البشرية والإنتاجية المستقبلية للمجتمع.

صناع المحتوى يتخطون الحدود..

خبير: السـياحة الإلكترونيـة ضـرورة لإنعاش القطاع السياحي

الحرية – بشرى سمير

كثيرة هي المواقع والمنصات التي تروّج للسياحة في سوريا من خلال نشر الصور ومقاطع الفيديو لأجمل المناطق السياحية والأثرية في مختلق المحافظات، هذا الترويج الإلكتروني يعرف بالسياحة الإلكترونية، لكن هـذا النوع من السياحة يقف عند مفترق طرق، فهناك منصات كثيرة تروي قصة بلد يجمع بين جمال أخاذ وتاريخ عريق وطبيعة خلّابة وشعب ودود يحب الحياة.

بالمقابل هناك منصات إلكترونية تبرز التحديات التي تواجه السياحة في سوريا والتي أوجزها لـ"الحرية"، الخبير السياحي وصانع المحتوى السياحي محمد الدقر، بوجود بنية تحتية رقمية متعثرة تضع عوائق حقيقية أمـام تنفيذ السياحة الإلكترونية، رغم أن التحول الرقمي يمكن أن يلعب دوراً محورياً في تحسين الخدمات والتسويق.

ويرى الدقر أنه يمكن للسياحة الإلكترونية أن تسهم في معالجة الكثير من التحديات التي تواجه السياحة في سوريا، ومنها تدهور البنية التحتية والمنشآت السياحية، وتحسين الكفاءة وتقديم الخدمات رقمياً لتخفيف العبء على البنية التحتية والصورة السلبية والتسويق الرقمي العالمي وإبراز المقومات الحقيقية عبر منصات عالمية.

إضافة إلى القيود المالية وعقوبات الدفع الإلكتروني بناء أنظمة دفـع محلية مبسطة لتسهيل المعاملات المالية للسياح، وأشار الدقر إلى ضعف التسويق الرقمي للمقومات السياحية من استخدام الأنظمة الناصحة ومواقع التواصل لتقديم معلومات دقيقة وجذابة.

التحوّل الرقمي

وأكـد الدقر أن هناك جهوداً تبذل على مستويات مختلفة لدفع التحول الرقمي في القطاع السياحي السوري، وقد وقّعت وزارة السياحة اتفاقية مع الشركة السورية لـلاتـصـالات لـربـط منظومتها الخدمية بمنظومة الخدمات الحكومية الإلكترونية، بهدف تسهيل الإجـراءات وتوفير الوقت والجهد، كما تم تقديم مشاريع ريادية ومبادرات مثل مشروع "سيران" الذي يهدف إلـى إنـشـاء منصة رقمية وطنية سياحية متكاملة،وقد حظي بدعم من وزارة السياحة ضمن استراتيجياتهما التحول الرقمي.

استراتيجيات

وأكـد الـدقـر أنـه لتحقيق الاسـتـفـادة القصوى من السياحة الإلكترونية في سوريا، يمكن اتباع عدة استراتيجيات منها الاستفادة من الكفاءات المحلية والخبرات السورية في مجالي المعلوماتية والسياحة موجودة، والمطلوب هو المبادرة والتخطيط الجيد لإنشاء أنظمة سياحية إلكترونية فاعلة.

اعتماد الدراسات

إضـافـة إلـى تحسين مضمون الإعـلان الرقمي وضـرورة تبني المصداقية وتحديث المعلومات باستمرار في الإعلانات السياحية الإلـكـتـرونـيـة، والاعـتـمـاد عـلـى دراسـات متخصصة لفهم الشرائح المستهدفة، وبناء أنظمة ناصحة متطورة، والأنظمة الناصحة تُعد بمنزلة موظف ذكي يساعد السائح في اختيار الخدمة المناسبة له بأسرع وقت وأقل جهد، ما يحسن تجربة السياحة بشكل كبير.

ولـفـت الـدقـر إلـى ضـرورة قـيـام وزارة السياحة بإعداد دورات متخصصة في مجال الإعلانات عامة والسياحية خاصة.

المؤثرون وصنّاع المحتوى

من جانبها مرام محمود، مؤثرة وصانعة محتوى، لفتت إلى مساهمة المؤثرين في مجال السياحة الإلكترونية في سوريا بشكل ملحوظ، حيث لعب هؤلاء دوراً محورياً في تغيير الصورة النمطية عن البلاد وجذب السياح عبر منصات التواصل الاجتماعي.

وأضافت محمود: برز دور "المؤثرين" على وسائل التواصل الاجتماعي كأداة استراتيجية للحكومة والقطاع الخاص على حد سواء، في محاولة لإعادة تصدير الصورة الجديدة للبلاد وجذب الزوار من مختلف أنحاء العالم، وتحول هؤلاء المؤثرين من مجرد ناشطين على وسائل التواصل إلى أدوات فعالة في تشكيل الرأي العام وتوجيه الخريطة السياحية، ما يجعل دراسـة دورهـم ومـدى فعاليتهم أمـراً بالغ الأهمية لفهم تحولات المشهد الإعلامي والاقتصادي في سوريا اليوم.

آليات عمل المؤثرين

من جانبه المهندس سليم حجيح، خبير في التواصل الإلكتروني والترويج السياحي، أشـار إلـى أن آليات عمل المؤثرين في دعم السياحة الإلكترونية تنطلق من الترويج المباشر للوجهات السياحية، إذ يقوم المؤثرون بنشر محتوى بصري جـذاب عـن المـواقـع الأثرية والمعالم التاريخية السورية، مثل تدمر وقلعة الحصن والتكية السليمانية في دمشق، والتي تمتلك قيمة تراثية عالية، من خلال مقاطع الفيديو والصور المصورة باحترافية، يستطيع المؤثرون إبـراز الجمال المعماري والطبيعي لهذه المـواقـع، مـا يحفز فضاء المتابعين ويدفعهم لتخطيط زيارات فعلية.

كما يسهم المؤثرون في صناعة رواية بديلة عن سوريا، تختلف عن تلك السائدة في وسائل الإعلام التقليدية خلال سنوات الحرب.

مخاطبة الشباب

ولفت إلى أن المؤثرين يتمتعون بقدرة فـريـدة على الـوصـول إلـى شريحة الشباب وجماهير الشتات السوري في الـخـارج، عبر منصات مثل إنستغرام وتيك تـوك، وتعد هذه الفئات الأكثر استخداماً للإنترنت والأكثر استعداداً للسفر والاستكشاف، باستخدام لغة عفوية وأسـالـيـب إبـداعـيـة، يستطيع المؤثرون مخاطبة هذه الجماهير بطريقة تؤثر في خياراتها السياحية بشكل مباشر.

نجاحات ملموسة وتأثير إيجابي

وعـن مـؤشـرات الانـتـعـاش السياحي، أشار حجيح إلى أنه بدأت جهود المؤثرين تؤتي ثـمـارهـا، حيث سجلت سـوريـا نمواً ملحوظاً في أعـداد القادمين من السياح العرب والأجانب، وعلى الرغم من صعوبة عزل تأثير المؤثرين عن العوامل السياسية والاقتصادية الأخـرى، إلا أن الدور الترويجي الـذي لعبوه أسهم بلا شك في تحسين صـورة الوجهة وتشجيع السياحة. هذا التحول في الصورة الذهنية يعد أساسياً لجذب الاستثمارات السياحية واستعادة الثقة الدولية بالبلد كوجهة آمنة.

كما مكّنت وسائل التواصل الاجتماعي المؤثرين من تخطي الحدود الجغرافية والوصول إلى جماهير عالمية قد لا تصل إليها الحملات الإعلامية التقليدية بسبب التكلفة العالية أو الـحـواجـز اللغوية والثقافية والمحتوى السياحي المرئي يعبّر هذه الحواجز بسهولة، حيث تنتقل الصورة ومشاهد الفيديو رسالة واضحة من دون حاجة للترجمة المعقدة، وأضاف: لا يقتصر تأثير المؤثرين في جذب السياح فحسب.

جمال سوريا وعاداتها

ويمتد إلى تعزيز الاقتصاديات المحلية من خلال تسليط الضوء على الحرف التقليدية والمطاعم والأسـواق الشعبية هذا الدعم يسهم في خلق فرص عمل للشباب السوري وتنويع مصادر الدخل للمجتمعات المحلية، ما يعزز من استدامة القطاع السياحي.

وخـتـم بـالـقـول: السياحة الإلكترونية ليست رفاهية، بل أصبحت ضـرورة لإنعاش القطاع السياحي في سوريا، على الرغم من أن تنفيذها لن ينقذ القطاع بمفرده نظراً لوجود تحديات هيكلية كبرى إلا أنها تشكل دعماً أساسياً وقوة دافعة لتطوير الخدمات السياحية، وتحسين الصورة الذهنية وجذب السياح في عصر الرقمنة

مـع عـودة الاسـتـقـرار الـتـدريـجـي، وفتح الأبـــواب أمـــام الـــزوار، أصـبـحـت السياحة الإلكترونية وسيلة حيوية للترويج لكنوز البلاد، حيث تجمع سوريا بين التاريخ العميق والثقافة الغنية والطبيعة المتنوعة، ما يجعلها وجهة فريدة لعشاق السياحة الثقافية والدينية والتراثية.

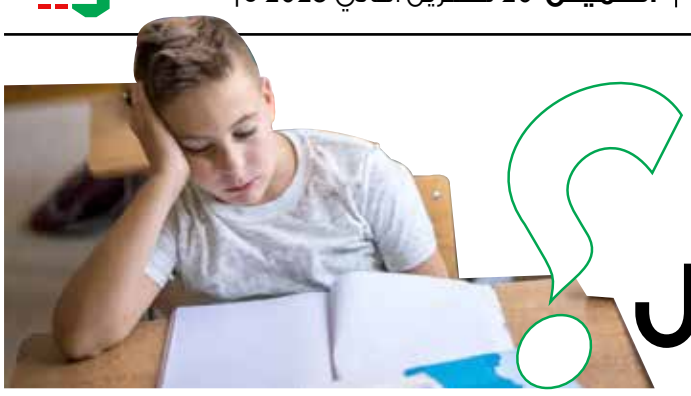

دوام طويل.. ودروس خصوصية أثقل..

هـل نرهـق أبناءنـا بلا مقابـل

الحرية – نهلة أبو تك

يعيش طلاب اليوم نظاماً تعليمياً يستهلكهم على مدار ساعات طويلة، إذ يخرج الطالب من دوام مدرسي مرهق ليواجه في المنزل دواماً آخر أثقل عبر الدروس الخصوصية والواجبات المكثفة. هذا التراكم لا يرهق الجسد فقط، بل يطفئ شغف التعلم ويحوّل التعليم إلى سباق درجات مؤقتة، ويدفع الطالب إلى الاعتماد على الحفظ المؤقت بدل الفهم العميق. في الوقت نفسه، يعيش الأهالي قلقاً مستمراً من ضعف العلامات أو الفشل في سد فجوات التعلم، ما يضاعف الضغط على الأطفال ويجعل المنزل امتداداً للمدرسة، بدلاً من أن يكون مكان راحة وتوازن.

تراكم الضغوط بين المدرسة والمنزل

تحذّر الأخصائية التربوية رنا يزبك من الحلقة المفرغة التي يعيشها الطالب: "دوام طويل في المدرسة، ثم واجبات منزلية، ثم دروس خصوصية غالباً لسد فجوات سببها الإرهاق نفسه. الطفل بحاجة إلى استراحة ذهنية لترسيخ ما تعلمه، أما الدروس الخصوصية الحالية فهي امتداد للضغط لا للتعليم. وتشير رنا إلى أن هذا الأسلوب لا يقتصر تأثيره على التحصيل الدراسي، بل يمتد إلى الصحة النفسية للطفل، فيزيد من القلق والتوتر، ويقلّل الرغبة في التعلم والاكتشاف، ويؤدي في بعض الحالات إلى فقدان الثقة بالنفس عند مواجهة الامتحانات.

توضح المعلّمة عفراء أن المشكلة تبدأ منذ الصفوف الابتدائية: أطفال الابتدائي لا يستطيعون متابعة يوم دراسي طويل، فكيف ننتظر منهم ساعات إضافية في المنزل؟ يصل التلميذ منهكاً، والواجبات والدروس الخصوصية تزيد الطين بلّة. وتؤكد أن الكثير من الأهالي يظنّون أن الكم يعوّض الفهم، بينما النتيجة غالباً عكسية. وأشارت إلى أن الأطفال في هذه المرحلة يحتاجون إلى نشاطات حركية وفنية لتنمية مهاراتهم العقلية والاجتماعية، وليس لمزيد من الحفظ والمراجعة المكثفة.

ديرى الأستاذ نعيم، مدرس الفيزياء، أن المرحلة الثانوية تحمل ضغطاً مضاعفاً: "نصل إلى الحصة الأخيرة، فنجد الطالب مستنزفاً ذهنياً، ثم يعود ليأخذ درس فيزياء أو رياضيات في المنزل! العقل في هذه الحالة لم يعد قادرًا على التعلم الفعلي، بل على الحفظ المؤقت للامتحانات فقط. ويشير نعيم إلى أن هذا الأسلوب يحول التعليم إلى سباق درجات، ويعيق تنمية مهارات التفكير النقدي والتحليلي، ويقلّل قدرة الطالب على ربط المعلومات ببعضها وفهمها بعمق. ويضيف: الاعتماد على الدروس الخصوصية لحل الامتحانات وحدها يقتل فضول الطالب وشغفه بالمعرفة.

يقول طالب في الصف السادس: أعود من المدرسة مرهقاً، أتناول الغداء، ثم أذهب مباشرة إلى الدرس الخصوصي. لا وقت للراحة ولا للعب. طفولتي تضيع بين المدرسة والدرس، ونعيش ضغطاً كبيراً من أجل العلامات. لم أعد أحب المدرسة.. صار الواجب عبئاً وأشعر بالخوف منها. ويعكس حديث الطالب كيف أن الضغط المستمر يجعل الأطفال يفقدون شغفهم بالتعلم، ويزيد القلق ويؤثر على أدائهم رغم ساعات الدراسة الطويلة.

بينما يعاني طلابنا من ساعات دوام مضاعفة، تعتمد أنظمة تعليم رائدة مثل دول أوربية متطورة في مجال التعليم مبدأ الساعات الذكية بدل الساعات الطويلة، حيث تشمل دوام قصير وحصص مركّزة، واجبات منزلية أقل وفعّالة، راحة ذهنية منتظمة خلال اليوم الدراسي، واعتماد نادر على الدروس الخصوصية. وفلسفة هذه الدول بسيطة: طفل مرتاح = عقل قادر على التعلم الفعّال. وهذا يشير إلى أن جودة التعليم لا ترتبط بطول اليوم الدراسي، بل بكيفية استثمار الوقت والتركيز على الفهم والمهارات وليس الحفظ فقط.

حسب آراء المعلمين والخبراء التربويين، أسباب إرهاق الطلاب تتلخص في دوام مدرسي أطول من قدرة الطفل الطبيعية، تراكم واجبات منزلية غير ضرورية، تضخم الدروس الخصوصية لسد الفجوات، ضغط الأهل خوفاً من ضعف العلامات، مناهج تعليمية تعتمد الحشو بدل المهارات، غياب راحة ذهنية لاستيعاب المعلومات، واختفاء وقت اللعب والهوايات والحركة. هذه العوامل مجتمعة تؤدي إلى فقدان الطالب شغفه بالتعلم، وزيادة التوتر والقلق، وحتى أحياناً الإصابة بأعراض جسدية مرتبطة بالإرهاق المستمر مثل الصداع والتعب المزمن.

تشدد الأخصائية التربوية رنا يزبك على ضرورة كسر دائرة الإرهاق وتحقيق تعلم متوازن للطلاب، وتقول:

للتخفيف من الضغط على الطالب، يجب تنظيم وقت الدراسة بطريقة متوازنة بين المدرسة، الواجبات، الدروس الخصوصية، والراحة، مع مراعاة عدم تحميل الطفل أكثر من طاقته. من المهم اعتماد فترات راحة قصيرة بين الحصص والدروس المنزلية لإتاحة الفرصة للعقل لاستيعاب المعلومات، والتركيز على الجودة لا الكم، أي تشجيع التعلم الفعّال والفهم العميق بدل الحفظ السطحي. كما أوصي بتعليم الطلاب مهارات تنظيمية لتقسيم المواد والمهام الكبيرة إلى أجزاء أصغر يسهل التعامل معها، وتشجيع النشاطات الحركية والفنية يومياً لتفريغ الطاقة وتحفيز التفكير الإبداعي، والتواصل الإيجابي معهم لتقليل الضغط النفسي.

سيدات الأعمال.. قوة اقتصادية تحتاج الدعم لتزدهر

الحرية – مركزان الخليل

حقيقة لا يختلف عليها اثنان حول دور المرأة في بناء الحالة الاجتماعية والاقتصادية على السواء، فهي تشكّل نصف المجتمع، وشلل هذا النصف يُعد هدراً حقيقياً لمعظم طاقات المجتمع، من هنا ترى الخبيرة الاقتصادية وعضو غرفة تجارة دمشق ورئيسة لجنة سيدات الأعمال فيها نادين شاوي أن المرأة السورية تلعب دوراً أساسياً في دعم الاقتصاد الوطني، مشيرةً إلى قدرتها على إنشاء وإدارة المشاريع وقيادتها بكفاءة عالية، خاصة في ظل الظروف الصعبة التي مرت بها البلاد.

إدارة بكفاءة عالية

أكدت شاوي أن المرأة السورية كانت ولا تزال عنصراً فاعلاً في المجتمع، حيث تحملت مسؤوليات كبيرة في تأمين مستقبل العائلة، وقادت العديد من المشاريع لتجاوز الأزمات الاقتصادية، موضحةً أن المرأة عملت على إنشاء المشاريع وإدارتها وقيادتها بكفاءة، إضافة إلى دورها الجوهري كمربية منزل.

ضرورة تأمين احتياجات ودعم

وأشارت شاوي إلى أن دراسة حول واقع سيدات الأعمال في دمشق كشفت عن احتياجات ملحّة لدعم هذا القطاع، تتمثل في التسهيلات المالية والائتمانية، والتدريب والتأهيل المستمر، وتبسيط الإجراءات القانونية والإدارية، التي من شأنها المساهمة في بناء الحالة الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية التي تجسدها المرأة، وتساهم في توحيد وترابط مكونات المجتمع والاقتصاد على السواء، إلى جانب المساهمة في زيادة الإنتاجية الوطنية، وصولاً إلى حجم المشاركة في الناتج الإجمالي المحلي.

أهم مكونات الدعم

ترى شاوي ضرورة توفير جملة من مكونات الدعم، والتي رصدتها الدراسة في عدة إجراءات أهمها:

الدعم المالي: الحاجة الماسة لقروض ميسرة بفوائد منخفضة وشروط سداد مرنة، خاصة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، وتسهيل الحصول على ضمانات للقروض وإنشاء صناديق دعم وتمويل مخصصة للمشروعات التنموية المختلفة.

التدريب والتأهيل: توفير دورات تدريبية مستمرة لتطوير المهارات الإدارية والتجارية، والتدريب على ريادة الأعمال والتصدير والتسويق الرقمي، بما يسمح بالتفوق المستمر في الأعمال الاقتصادية والاجتماعية.

التسهيلات الإدارية: تبسيط إجراءات الترخيص والتسجيل، وتقليل البيروقراطية والوقت اللازم لإتمام المعاملات، وتسهيل الحصول على الموافقات اللازمة للمشاريع، الأمر الذي يساعد في تخفيض كلف الإنتاج وزيادة مردوديتها الاقتصادية.

البنية التحتية والدعم اللوجستي: توفير مساحات عمل مشتركة بأسعار معقولة، وتسهيل الوصول إلى التكنولوجيا، ودعم التسويق والترويج عبر تنظيم المعارض والمساعدة في التسويق الرقمي، بما يدعم دور المرأة الريادي في بناء الحالة الاقتصادية العامة إلى جانب دورها الاجتماعي والأسري.

مشاريع متنوعة وتحديات كبيرة

لفتت رئيسة لجنة سيدات الأعمال في غرفة تجارة دمشق إلى تنوع المشاريع القائمة لسيدات الأعمال، والتي تشمل القطاعات الغذائية والصناعات اليدوية والحرفية، والخدمات، والتجارة الإلكترونية، والمشاريع الزراعية الصغيرة..

الحــرف العربــي

في الفضاء الفني رحلة من التقليد إلى الابتكار

الحرية – ميسون شباني

يمثل معرض "تجليات الحرف العربي" في صالة "الأرت هاوس" خطوة هامة في إعادة تأويل وتفسير الحرف العربي بشكل معاصر، حيث يعيد الفنانون المشاركون تقديم الحرف العربي في أبعاد فنية جديدة تعكس التفاعل بين التقليد والحداثة، وتفتح أبواباً جديدة لقراءاته البصرية والفلسفية، لا يقتصر المعرض على مجرد توظيف الحرف كأداة كتابية، بل يُحول الحرف العربي إلى لغة بصرية تحمل رسائل متعددة، مستلهمة من التراث لكنها تتناغم مع التطورات الفنية الحديثة. وبذلك، يصبح الحرف العربي عنصراً حياً حاملاً لعمق تاريخي وثقافي، يتم استكشافه وتعميقه من خلال أساليب فنية متنوعة ومبتكرة.

الحرف العربي كذاكرة جماعية

عبر أعمال الفنان التشكيلي أحمد الياس التي تستلهم التراث السوري العريق، يقدم الحرف العربي في سياق يتجاوز الحدود الشكلية. حيث يتداخل الحرف مع الرموز المسمارية والنبطية، ما يعكس مدى عمق ارتباط الحروف بالذاكرة الجمعية للإنسان، استخدامه للألوان الباردة، مثل الأخضر، يعكس حزنه على ما آل إليه هذا التراث نتيجة الصراعات السياسية والحروب، ويعبّر تفاعل الحرف مع الألوان مع ما وراءه من معان تاريخية، فالحرف العربي حسب رأيه ناقل لآلام الشعوب، ويحمل عناصر من الذاكرة الجماعية التي تُمثل ذاكرة المكان والتاريخ.

لكن وجوده في هذه الأعمال لا يتوقف عند كونه مجرد أداة للكتابة، بل يتحول إلى عنصر مرن يعكس الحزن والدمار، بينما في لوحة استثنائية، يظهر استخدام اللون الحار بشكل غير مألوف، ما يعكس توتراً داخلياً، ليصير الحرف في تلك اللوحة رمزاً للمحاولة المستمرة لاستعادة الهوية الثقافية المفقودة، وكأنه نبض من جديد وسط الخراب.

إيقاع الحروف وتحررها

ويتناول الدكتور محمد غنوم في لوحاته الحرف العربي ضمن فضاءات هندسية منظمة، في عمله الأكريليكي، لكنه يُحدث تحولاً كبيراً في فهم الحرف بتركيبه داخل أنماط رياضية وهندسية، في لوحاته، تُظهر الحروف وكأنها محكومة بنظام مضبوط الإيقاع في بداية الأمر، لتأخذ أشكالًا حرة ومباغتة في لوحة ثانية، ما يعكس فكرة تطور الحرف العربي عبر الزمن، من شكله التقليدي المحدد إلى انفتاحه على حرية الحركة والتعبير.

الغريب والمثير في أعمال غنوم هو تنقل الحروف كما لو كانت نغمات موسيقية، هذه الموسيقى المرئية تنشأ من تفاعل الحروف مع الألوان، ما يخلق نوعاً من التناغم بين الشكل والمضمون، هذا التشبيه بين الحرف والموسيقى يعكس فلسفة في كيفية تداخل الفن البصري مع الإحساس السمعي، لتصبح اللوحة بذلك عرضاً ديناميكياً لا يقتصر على تجميد المعنى البصري بل يُحاول خلق علاقة بين الفضاء المحيط بالحرف وإيقاعه في الزمن.

تحوّل ديناميكي مستمر

وتحضر لوحات الفنان الراحل نذير نصر الله في المعرض بمثابة حضور مهيمن، ونستعيد من خلال فضاء اللوحة رؤية مغايرة للخط العربي التقليدي، ففي أعماله، يتحول الحرف العربي إلى حركة موسيقية حية، حيث لا يظل الحرف ثابتاً أو جامداً بل يتحرر ويأخذ أشكالاً تتناغم مع الإيقاع الحركي للفضاء التشكيلي. يمكن تفسير أعمال نصر الله على أنها محاولات لتفكيك العلاقة التقليدية بين الكتابة والتفسير البصري، فالحرف في لوحاته، لا يقتصر على كونه رمزاً بصرياً لتوصيل الكلمات، بل هو دلالة حية تُمثل التغيير المستمر، هذا النوع من الحرف العربي ليس مجرد شكل ثابت، بل هو جزء من حركة لا متناهية، ما يعكس الحياة والوجود كحركة دائمة في الكون.

الحرف الكوفي وتجاوز الشكل التقليدي..

يعيد الفنان أحمد كمال في أعماله التجريدية، صياغة الحرف العربي بعيداً عن المظهر الظاهري المباشر، مستفيداً من تقنيات الأكريليك والكولاج، و يعتمد في أعماله على الحرف الكوفي المصحفي، وهو نوع من الخطوط التي تحمل تاريخاً عميقًا وارتباطاً بالمقدس، ومع ذلك، يختار كمال استخدام الألوان الخريفية، التي تنقل نوعًا من الحنين إلى الماضي، ما يُضفي على اللوحات حالة من الوجدان الكئيب الذي ينعكس على العلاقة بين الحرف والمكان والزمان.

هذا التجريد الزمني يعكس الارتباط العاطفي والتاريخي مع الحرف العربي الذي يمثل عنصرًا حيوياً في الذاكرة الثقافية، معبرًا عن حنين لا ينفصل عن الأبعاد الروحية والجمالية للأشكال الحرفية.

| تفاصيل أكثر على الموقع

«على حافة الضوء»..

أمسية فنية شاملة تبعث برسالة أمل من حلب

الحرية – أنطوان بصمه جي

شهد المركز الثقافي العربي في حي العزيزية بمدينة حلب، مساء أمس، أمسية فنية وثقافية استثنائية تحت عنوان «على حافة الضوء»، اجتمعت فيها الفنون البصرية والسمعية والأدائية في بوتقة إبداعية واحدة، قدّمها مجموعة من الفنانين والمبدعين الشباب، في خطوة تهدف إلى إحياء المشهد الثقافي المحلي بعد سنوات من التحديات.

وأوضح مدير المركز الثقافي العربي جهاد الغنيمة في تصريح لـ«الحرية» أن الفعالية مثّلت مساحة حيوية للشباب للتعبير عن طموحاتهم وأفكارهم في مرحلة جديدة، معرباً عن سعادته بالتفاعل الكبير من الحضور، والذي أضفى على الأمسية طابعاً مميزاً.

وأضاف مدير المركز الثقافي أن هذا التنوع في الفنون المدمجة يعكس ثراء الطاقة الإبداعية لدى فئة الشباب، وقدرتهم على صياغة خطاب ثقافي معاصر.

وتضمن برنامج الأمسية فقرات موسيقية متنوعة، شارك فيها العازفون: أسامة مصري على العود، ومؤيد صابوني على الكمان، ومصطفى مصري على الغيتار، ويمان خروف في الإيقاع، حيث قدّموا مقطوعات جمعت بين الأصالة والحداثة.

كما شهدت الفعالية قراءات شعرية وقصصية لكل من: ميلاد مللي، وفاطمة عاشور، وجنى طبل، وآلاء منجونة، وغيرهم، قدّموا خلالها نصوصاً حملت هموم الجيل وآماله، وتأملات في الواقع والمستقبل.

وفي الجانب التشكيلي، قدّمت الفنانة جودي بيرقدار مجموعة من اللوحات الفنية التي تناولت ثنائية الضوء والظلام، وترجمت فيها حالة الإنسان بين التردد واتخاذ القرار.

كما شارك عدد من الفنانين الشباب بأعمال لافتة في الرسم، من أبرزهم: شيرين حمو، وأميرة الشرق قطماوي، وغالية عمري، وزيرين جنيد، ولين طالب.

وعكست الأمسية، التي حظيت بحضور جماهيري لافت، حراكاً ثقافياً متجدداً في مدينة حلب، مؤكدةً دور الفنون بوصفها لغة عالمية قادرة على تجسيد التحولات المجتمعية والتعبير عن تطلعات الشباب نحو غد أفضل.

التحرير المالي وتعزيز الثقة بالعملة الجديدة

يسرى المصري

" وَتُحِبُّونَ الْمَالَ حُبًّا جَمًّا ".في سورة الفجر " والْمَالُ وَالْبَنُونَ زِينَةُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَالْبَاقِيَاتُ الصَّالِحَاتُ خَيْرٌ عِندَ رَبِّكَ ثَوَابًا وَخَيْرٌ أَمَلًا " في سورة الكهف , وكأن المال روح الحياة , يجد الناس في المال جمالاً ونفعاً وقد تجد البعض يعظّم من حبه للمال فيلهث وراءه طوال حياته والبعض يرى المال وسيلة فينفقون منه على أنفسهم وعائلاتهم ولا يجدون حرجاً بالتبرع بجزء منه لمن هم في حاجة إليه , وبذلك يكون المال مؤشراً على مدى ثقة المجتمع بقيمته وأي تغيير أو تعديل أو استبدال للعملة أو بأدوات المال يتطلب الثقة المجتمعية والاستقرار المالي وضبط السيولة والحد من المضاربة لتحفيز الاستثمار والنتاج والوصول إلى بيئة مالية مستقرة.

إذاً عندما يقرر مصرف سوريا المركزي تبديل العملة وإلغاء صفرين فهذا القرار المهم يحتاج إلى كفاءة مصرفية عالية للتنفيذ وتحقيق جدارة بإدارة النقد وتدفق العملة وضبط الكتلة النقدية عبر المصارف الحكومية والخاصة التي تشكل أذرع المركزي ..أضف إلى ذلك أن القرار بشكل عام يمس كلّ السوريين ومن المهم كسب ثقة الشارع والمجتمع , فهو نقطة تحول مهمة في التعافي الاقتصادي .. ويرمز إلى قوة الدولة , ومن هنا كانت أهمية جلسة السيد الرئيس أحمد الشرع مع مديري المصارف الخاصة لبحث واقع القطاع المصرفي والتحديات التي تواجههم، بحضور حاكم مصرف سورية المركزي عبد القادر الحصرية. ومناقشة دور المصارف في دعم القطاعات الإنتاجية وتطوير خدماتها وبنيتها التقنية، إلى جانب سبل إعادة تنشيط القطاع المصرفي استعداداً لمرحلة التعافي الاقتصادي والاستثمارات المقبلة.

وفي قراءة تحليلية لوضع المصارف السورية يظهر بالمشهد تحديات جسيمة، ليس أقلها الاستقرار النقدي لليرة السورية.

تفاصيل أكثر على الموقع

حين يتحول الرسم على الصحون إلى رحلة نجاة وبصمة لا تزول

الحرية – آلاء هشام عقدة

من قلب الظروف الصعبة، اختارت الشابة السورية رانيا مطرجي أن تشق طريقها عبر الفن، هروباً من الواقع وسعياً لخلق مساحة نور داخل العتمة، بخبرة تشكلت بالممارسة لا بالتدريب، حوّلت مطرجي موهبتها إلى مشروع فني يلامس الذاكرة ويترك أثراً لا يمحى.

في مساحة صغيرة داخل منزلها، تجلس خريجة الأدب الإنكليزي رانيا مطرجي أمام صحون بيضاء تتحوّل شيئاً فشيئاً إلى لوحات نابضة بالحياة.

في حديثها لـ "الحرية" بيّنت أن الرسم كان دائماً طريقتها للانفصال عن قسوة الواقع، أرسم لأخرج من الظروف الصعبة، الرسم متعتي، علاجي، وطريقتي لمواجهة الإحباط والاكتئاب، وأضافت: أحب رسم الأنثى بكافة أشكالها وتفاصيلها وألوانها، أغلب رسوماتي تتضمن الأسرة لأنها روح كل شيء.

تفاصيل أكثر على الموقع

فراس تيت رئيساً للاتحاد العربي السوري لكرة القدم

تفاصيل أكثر على الموقع

ذاكرة شعبية ودواء يتجدد..

"الكينا" بين الدلعونا والبحث العلمي

الحرية – باسمة اسماعيل

مع بداية فصل الخريف، يعود انتشار أمراض الجهاز التنفسي ليطرق أبواب البيوت، فيخلف وعكات صحية ونفسية سببها تقلب درجات الحرارة، وفي هذه اللحظات التي تتكرر كل عام، تستيقظ الذاكرة الشعبية حاملة صوراً وتجارب توارثها الناس، عن شجرة الكينا «صيدلية القرية» التي تعد علاجاً شائعاً لمرض "البرداء" المنتشر آنذاك، ولأمراض الجهاز التنفسي.

تفاصيل أكثر على الموقع

الحرية alhurriyah.sy
صحيفة إلكترونية تخصصية تصدر عن مؤسسة الوحدة للصحافة والطباعة والنشر والتوزيع | دمشق – كورنيش الميدان
المدير العام خالد الخلف | مدير التحرير يسرى المصري | أمينا التحرير أمين الدريوسي – باسم المحمد